مُتمِّمَةُ المائة (خمسون مسألَة أخرىٰ وجوابَاتُها في فُنون مُتعدّدة)

الكاظم الزّيدي

٥١- الوسيلة والمقام المحمود.
٥٢- علم الله وعمل الإنسان.
٥٣- عباد بن يعقوب زيدي وألف في الغيبة كيف ذلك.
٥٤- لماذا لم يقاتل علي من أخذ فدكا.
٥٥- لم يعط الله رسوله أن تجتمع الأمة على علي، هل صح، ولماذا ؟!.
٥٦- هل السنة أصل كالقرآن.
٥٧- لا يلزم مشاهدة الإمام الغائب.
٥٨- المعراج والإفك
٥٩- أو ننسها الآية.
٦٠- إنما الشورىٰ للمهاجرين والأنصار في النهج ودلالتها.

٦١- علم الكلام، ومتىٰ نشأ.
٦٢- أربعة عشر مسألة مهمة في الإمامة الظهور والغمور والقعود.
٦٣- في الإمامة.
٦٤- كيف أربي أولادي على المذهب الزيدي.
٦٥- حديث الدنيا ملعونة.
٦٦- وإن تطيعوه تهتدوا.
٦٧- أعوذ بكلمات الله، جانب أصولي.
٦٨- علي صلوات الله عليه والنهروان
٦٩- لجعلكم أمة واحدة، الآية.
٧٠- لأتىٰ الله بقوم يعصون، الحديث.

٧١- الآلام والقدر
٧٢- الكافر المظلوم، شهيد ؟.
٧٣- إمام الوصي ومخالفة الصحابة.
٧٤- السّلم والسلام في القرآن.
٧٥- التّقليد.
٧٦- أطروحات كمال الحيدري.
٧٧- لايضركم من ضل إذا اهتديتم.
٧٨- حياة ورزق الشهداء في الآية.
٧٩- الإمام زيد والأمر بالمعروف.
٨٠- لماذا تتميز الزيدية عن غيرها.
٨١- مخطوطة للحقيقي
٨٢- الحشوية.
٨٣- الأعراف.
٨٤- القدر والقرآن.

٨٥- التقليد في الأصول
٨٦- التقية ديني.
٨٧- هل الإرشاد جهاد.
٨٨- هل إمامة علي عليه السلام بالتعريض.
٨٩- النص الخفي.
٩٠- الرافضة والصحيفة السجادية.
٩١- الشفاعة.
٩٢- يوم الصوح.
٩٣- مات ميتة جاهلية.
٩٤- الأركان والأصول
٩٥- عيد الغدير.
٩٦- الولاية والتطهير.
٩٧- المهدي والخضر.
٩٨- الغلو في الأئمة.
٩٩- تحت كباحث في معرفة الحق كيف السبيل.
١٠٠ – مقدمة في علم الحديث عند الزيدية.

السّؤال الحَادي والخَمسون : طلب الوسيلة ومَا هي ، ومَا هُو المقام المحمود .

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته .. سؤالي هنا هو عن الوسيله والمقام المحمود ... هل يجوز لنا ان نطلب الوسيله مع رسول الله ..؟؟ وهل هي درجه في الجنه خصصت لشخص الرسول ام انها عامه لكل من عمل صالحا و.... ؟؟

والجَواب :

أنّ هذا من مأثور الدّعاء بعد الأذَان في الصّلاة ، قالَ الإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة (ع) : (يستحب لمن سمع النداء أن يدعو بالدعاء المأثور الذي رواه جابر عن رسول اللهّ أنه قال: ((مَنْ قَال حِينَ يَسمَع النّدَاء:((اللهمّ رَبّ هَذِه الدّعوَة التّامّة والصّلاة القَائمَة آت محمّداً الوَسيلَة وَالفضيلة وابعَثْه المَقَامَ المَحمُود الذي وَعدْتَه)) ، حَلّت لَه شَفَاعَتي يَوم القيامة)) [الانتصار على عُلماء الأمصَار] ، وهذه من خصَائص رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، فالوسيلَة هي الدرجةً العاليَة في الجنّة ، قالَ الإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة (ع) أيضاً يُعرّف الوسيلَة : ((الدّرجَة العَاليَة، كمَا وردَ فِي الحَديث: ((الوَسيلَة دَرَجَة فِي الجنّة، لا يَنالُها إلاّ نَبيّ ، فَاسألوا الله لِيَ الوَسيلَة)) [الديباج الوَضي] ، فظهَر أنّها من اختصاص الأنبياء صلوات الله عَليهم ، ثمّ بقيَ المقَام المحمود ، وفي الأثَر السّابق أنّ الله تعالى قد وعدَ نبيّه صلوات الله عَليه وعلى آله ذلكَ المقام المَحمود ((وابعَثْه المَقَامَ المَحمُود الذي وَعدْتَه)) ، فهُو من خصائص النّبي محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، ويدلّ عَليه قولُ الله تعالى : ((وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا)) [الإسراء:٧٩] ، نعم! فظهَر للسّائل أنّ الوسيلَة والمَقام المَحمود من خصّائص الأنبيَاء ، وزيادَة اختصاص نبيّنا الأعظَم صلوات الله عليه وعليهم ، وأشارَ ابن أبي الحَديد المُعتزلي إلى أنّ المقام المَحمود : هُو مقامٌ يقومُه رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله يوم القيامَة يخطبُ فيه في النّاس يفصلُ بين كلّ حقّ وباطِل [شرح النّهج] ، وفي الإصباح على المصبَاح أنّ المقامَ المَحمود هُو الشّفاعَة للمُؤمنين ، قال : (وَاعلم: أنّه لا خِلاف بين أهل الإسلام أنّ لنبينا شفَاعَة مَقبولَة، وهُو المَقام المَحمُود الذي وعدَه الله إياه يوم القيامة)) [الإصباح على المصبَاح] ، ومن دُعاء الإمَام النّاصر الأطروش (ع) : ((واجعَلني بوَسيلته ورَحمتِكَ ، مِمّن يَكون مَعه في المَقَام المَحمُود الذي وَعدْته ، وَبه على جَميع الخلائق قدّمته وآثرته ، إنّك تفعَل

مَا تشاء وتَحكُم مَا تريد)) [البساط] ، نعم! ولازمُ هذه الأقوال الاختصاص له صلوات الله عَليه وعلى آله بالمقَام المَحمود ، وعندَ العلاّمة ابن مداعس رحمَه الله أنّ المقام المَحمود الشّفاعَة، وقال : ((وأخرَج أحمد والترمذي وحسنه وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: ((عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا))، وسُئل عَنه فقال: "هُوَ المَقام الذي أشفع فيه لأمّتي ")) [الكاشف الأمين] ، وعندَ العلاّمة محمّد بن الحسن ابن الإمَام المنصور بالله القاسم بن محمّد أنّ المقام المَحمود هُو الشّفاعَة وأنّ ذلكَ إجمَاعْ، [سبيل الرشاد إلى معرفَة ربّ العباد] ، وهُو قولُ نَجم آل محمّد سيّدي العلاّمة عبدالرّحمن بن حسين شايم المؤيّدي [رفع الخصاصة] ، ومن دُعاء ابن عبّاس وابن مسعود رضوان الله عليهم : ((اللهمّ اجعَل صَلواتك ورَحمَتك وبَركاتك على سيّد المُرسلين، وإمَام المتّقين، وخَاتم النبيين محمّد عبدك ورسولك إمَام الخَير، وقَائد الخَير، ورسُول الرّحمة، اللهم ابعثهُ المَقام المحمود الذي يَغبطه به الأولون والآخرون، اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صليت على إبراهيم وعلَى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)) [تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّاني والخَمسون: مصير العبد في المسيحية ، ومصيره في الإسلام وعلاقة علم الله بدخوله النار أو الجنة .

في المسيحيّة ، فإنّ كلّ مَن آمنَ بالمسيح يدخُل الجنّة ، بينَما في الإسلام ، فإنّ الإنسان سواءً عملَ عملاً صالحاً أو عملاً غير صالح فإنّه إلى النّار حسب قاعدَة أنّ الله يعلَم بمصير ذلك العَبد مُسبقاً هَلْ هُو إلى الجنّة أو إلى النّار ، فما تقولون في ذلك؟!.

والجَواب :

أنّ السّؤال ينقسمُ إلى قِسمَين ، الأوّل : أنّه انطلقَ من أنّ المسيحيّة لا تُقرّر دُخول النّار لكلّ مَنْ آمنَ بالمسيح . والثّاني : فيما وصفَه السّائل من أنّ المُسلم سواءً عمل عملاً صالحاً أو غير صالح فإنّه سيكون في النّار إذا كان الله يعلمُ أنّ ذلك المُسلم سيكون مصيرُه النّار .

القسم الأوّل : وفيه أنّ السّائل انطلقَ يُقرّر أنّ المسيحيّة لا تُقرّر دخول النّار لكلّ مَنْ آمنَ بالمسيح ، والمَعلومُ أنّ هُناك نصوصٌ مقدّسة لديهم في استحقاق النّار والعذَاب وجهنّم لمن ارتكب المَعاصي والآثَام، منها:

١ – ما جَاء في إنجيل متّى : ((يَقُولُ أَيْضًا لِلَّذِينَ عَنِ الْيَسَارِ: اذْهَبُوا عَنِّي يَا مَلاَعِينُ إِلَى النَّارِ الأَبَدِيَّةِ الْمُعَدَّةِ لإِبْلِيسَ وَمَلاَئِكَتِهِ، ٤٢ لأَنِّي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمُونِي. عَطِشْتُ فَلَمْ تَسْقُونِي. ٤٣ كُنْتُ غَرِيبًا فَلَمْ تَأْوُونِي. عُرْيَانًا فَلَمْ تَكْسُونِي. مَرِيضًا وَمَحْبُوسًا فَلَمْ تَزُورُونِي. ٤٤ حِينَئِذٍ يُجِيبُونَهُ هُمْ أَيْضًا قَائِلِينَ: يَارَبُّ، مَتَى رَأَيْنَاكَ جَائِعًا أَوْ عَطْشَانًا أَوْ غَرِيبًا أَوْ عُرْيَانًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مَحْبُوسًا وَلَمْ نَخْدِمْكَ؟ ٤٥ فَيُجِيبُهُمْ قَائِلاً: الْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: بِمَا أَنَّكُمْ لَمْ تَفْعَلُوهُ بِأَحَدِ هؤُلاَءِ الأَصَاغِرِ، فَبِي لَمْ تَفْعَلُوا. ٤٦ فَيَمْضِي هؤُلاَءِ إِلَى عَذَاب أَبَدِيٍّ وَالأَبْرَارُ إِلَى حَيَاةٍ أَبَدِيَّةٍ)) [متى:١٣-٤١-٤٦] .

٢– ومنهَا مَا جاء في إنجيل مرقس أيضاً من إثبات النّار للمسيحيين العُصَاة : ((وَمَنْ أَعْثَرَ أَحَدَ الْمُؤْمِنِينَ بِي، فَخَيْرٌ لَهُ لَوْ طُوِّقَ عُنُقُهُ بِحَجَرِ رَحًى وَطُرِحَ فِي الْبَحْرِ. ٤٣ وَإِنْ أَعْثَرَتْكَ يَدُكَ فَاقْطَعْهَا. خَيْرٌ لَكَ أَنْ

تَدْخُلَ الْحَيَاةَ أَقْطَعَ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ يَدَانِ وَتَمْضِيَ إِلَى جَهَنَّمَ، إِلَى النَّارِ الَّتِي لاَ تُطْفَأُ. ٤٤ حَيْثُ دُودُهُمْ لاَ يَمُوتُ وَالنَّارُ لاَ تُطْفَأُ.)) [مرقس:٩-٤٢-٤٤].

٣- ومنهَا ما جاء في الإصحاح الحاديث والعِشرين ليوحنّا اللاهوتي : ((وأما الخائفون وغير المؤمنين والرجسون والقاتلون والزناة والسحرة وعبدة الأوثان وجميع الكذبة، فنصيبهم في البحيرة المتقدة بنار وكبريت، الذي هو الموت الثاني)) [٢١-٩] .

نعم! ومنهُ فإنّ عقيدَة استحقاق المُكلّفين للنّار إذا عصَوا وارتكبَوا المَعاصي هي عقيدَة إلهيّة ، وجاء القُرآن بإثباتهَا وتأكيدَها في آيات عديدَة ، كقول الله تعالى : ((وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِين)) [النساء:١٤] ، وآيات أخرى كثيرَة ، عليه فلا يصحّ ما جَاء أنّ مَنْ آمنَ بالمسيح دخلَ الجنّة .

القسم الثّاني : فيما وصفَه السّائل من أنّ المُسلم سواءً عمل عملاً صالحاً أو غير صالح فإنّه سيكون في النّار إذا كان الله يعلمُ أنّ ذلك المُسلم سيكون مصيرُه النّار .

والجوابُ علَيه أنّ هذا تحريرٌ خاطئ ناتجٌ عن فَهمٍ خاطِئ لعقيدَة العَدل الإلهيّ عن المُسلمين ، ونخصّ أئمّة العترَة سَادات بني الحسن والحسين أهل بيت النّبي محمّد من الزيديّة ، وليسَ القُرآن يُقرّر ذلك الفَهْم الذي أتى به السّائل ، فَالأصْل أسوقُه من عدّة أمورٍ يترتّب بعضها على بَعض :

أوّلاً : ثبتَ أنّ الله تعالى خالقُ هذا الكَون بأدلّة العُقول ، لأنّه لا مُحدِثَ بلا مُحدِثْ ، وأنّه متنزّه عن صفَات المَخلوقين ، من النّقص والتغيّر في الأحوَالْ ، وإلاّ لكان مثلَهُم مخلوقاً.

ثانياً : ثبتَ أنّ الله تعالى عَدْلٌ حكَيم ، لأنّه يعلمُ بقُبح القَبيح ، وهُو مستغنٍ عن فِعل القَبيح ، ففعلُ القَبيح منه جلّ شأنُه عبَث ، والعبَث لا يجوزُ على الإله العالِمْ القَادرْ ، وأنّه جلّ شأنُه عَدْلٌ لا يظلمُ ولا يَجور .

ثالثاً : خلقَ الله العِبادَ ، مُخيّرين أعطاهُم حريّة الإرادَة على أن يُريدوا لأنفُسِهم الخيرَ أو الشرّ ، الإيمَان أو الكُفر ، الطّاعَة أو المعصيَة ، قادرونَ على أن يعمَلوا ، قادرون على أن لا يعمَلوا ، وقد هدَاهُم الله وبصّرهم

وعلّمهم طُرق الهدايَة العقليّة أو الشرعيّة ، فالعقليّة بصّرهم بالعُقول إذ فطرهَا على التدبّر والتّفكّر الموصل إلى التّوحيد ، والشرعيّ فقد أرسلَ الرّسل والأنبياء والكُتب ليهتدي النّاس إلى مِنهاج الله تعالى وطريقتِه ، وخُلاصَته: أنّ المُكلّفين مُخيّرون في إرادتهِم وفي فعلهِم وفي تركهِمْ ، يُريدونَ لأنفُسِهم ، ويفعلونَ بأنفسهِم ، الله منحَهم قُدْرةً على ذلك فلم يجعلهُم مَجبورين على أعمالِهم ، فالإنسان قد يؤمنُ بالنّصرانيّة ، أو يؤمنُ بالإسلام ، أو بالمجوسيّة ، أو يصعدُ الطّائرَة ، أو يركبُ السّيارة ، أو يقتُل ، أو يُصلّي ، كلّ ذلكَ حبَ ما يُريدُ ويختارُ لنفسِه .

رابعاً : أنّ الله تعالى يعلمُ ما كانَ ، وما يكونُ ، وما سيكون ، وعلمُه سابقٌ غير سَائقْ ، بمعنَى أنّ الله تعالى يعلمُ ما سيحصُل غداً ، وما سيكونُ مصيرُ العِباد إليه ، فالله تعالى يعلمُ ما سنعمَلُ غداً ، بمعنى يعلمُ مَا سنختَارُ غداً ، بعلمُ بمَا سنُريدُ غداً من الفِعل هَلْ طاعَة أو معصيَة ، ويعلَمُ بأنّنا سنعمَل أعمال خير أو طاعَة توصلنَا إلى الجنّة ، أو أعمال شرّ ومعصيَة وكُفر توصلنَا إلى النّار ، ولكنّ علمَ الله تعالى ذلك ليسَ هُو الذي جعلنَا نفعلُ الطّاعَة أو المعصيَة ، بل نحنُ مَنْ فعلَ الطّاعَة ، ونحنُ مَنْ فعلَ المعصيَة ، بإرادَتنا واختيارنَا ، فلا يجوز أن يُقال أنّ الله تعالى يعلمُ بعلمِه الأوليّ المُسبَق بما سنعملُه إذاً فالله هُو الذي جعلنَا نعملُ تلكَ الأعمَال ذلك خطأ ، لأنّ الله جعلنَا أحراراً مُختارين لأفعالِنا ، وعلمُه فقَط هُو علمٌ سابقٌ لا سَائق ، لأنّه لا يصحّ أن يكونَ الله تعالى جاهلاً في وقتٍ من الأوقَات ، فيجهَل ما سنعمَله يوم غَدْ ، الله العالِمُ المُطلَق ، والجَهل صفَة نقْص ، والله يعتريه النّقص أبداً ، فلذلك هُو جلّ شأنه يعلمُ ما كان وما يكونُ ومَا سيكون لا يجهلُ أبدَا. نعم! ولذلك الله يُعاقبُنا على أفعالنَا نحَنْ ، ولو كانَت أفعالُنا ومعاصينَا من الله لمجرّد أنّه علمَ أنّنا سنعصي فإنّه لا يجوزُ أن يُعاقبنَا عليهَا لأنّها منه ومن فعلِه عندمَا علِمَ أنّنا سنعصي وهذه عقيدَة فاسدَة غير صحيحَة ، قالَ الله تعالى يتكلّم عن أهل النّار : ((فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُون)) [الأعراف:٣٩] ، فعقابُ الله تعالى نتيجَة كسبٍ وفعلِ الإنسان في الدّنيا ، الذي عملَه باختياره وإرادتهِ (بإرادة الإنسان العَاصي واختياره) ، وفي أصحَاب الجنّة يقول الله تعالى : ((وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)) [الأعراف:٤٣] ، فأدخلَهم الله الجنّة لأنّهم كانوا يعملون الطّاعَة وكانوا على الإيمَان به وبروسوله سيّدنا محمّد صلوات الله عليه وعلى آله ، ويعملون الصّالحات ، فأدخلَهم الله

الجنّة لأنّهم عملوا باختيارهم وإرادتهم الطّاعة وصبروا عَليها ، ولم يقُل الله تعالى بأنّهم دخلوا الجنّة نتيجة علمِه جلّ شأنُه ، بل نتيجَة أعمالهم التي أرادوا واختاروها وصبروا عليهَا ، فتدبّر ذلك .

نعم! وبهذه الأمور والمقدّمات يظهَر للسّائل أنّ تلكَ الحكايَة التي حكاها في سؤاله غير صحيحَة وغير مُنطبقَة على العقيدَة الصّحيحة من الكتاب والسنّة المحمديّة ولا من عقيدَة أهل الإسلام ، قالَ الله تعالى : ((فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه)) [الزلزلة:٧-٨] ، ويقول الله تعالى: ((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ)) [فصلت:٤٦] ، بل إنّ منَ العدالَة الإلهيّة يوم القيامَة أنّه سيُطلعُ الكفّار والعُصاة على أعمالِهم ، بل والمُؤمنين ، فيُقرّوا عَليهَا ، قال الله تعالى : ((وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا)) [الكهف:٤٩] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّالث والخَمسون:

عبّاد بن يعقوب الرّواجني ، مُحدّث زيديّ ، وله كِتابٌ يعترفُ بالمَهدي والغَيبَة ، فكيفَ تقولُ الزيديّة في ذلك ؟!.

والجَواب :

أنّ عبّاد بن يعقوب الرّاوجِني ، من شيوخ المُحدّثين الزّيديّة ، ويروي الإمَام المُرشد بالله بإسنادِه ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوْبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ حَسَنٍ -عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ-: لَوْ نَزَلَتْ رَايَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، لَمْ تُنْصَبْ إِلاَّ فِيْ الزَّيْدِيَّةِ . وليسَ يصحّ ما َجاء في السّؤال فيمَا وقفتُ عَليه من مُنصّفات الإماميّة من نسبَة كِتابٍ إلى عبّاد بن يعقوب عن غيبَة المَهدي ، وإنّما ذكرَ التّفرشي في (نقد الرّجال) أنّه كِتاباً في أخبَار المَهدي ، وكذلكَ ذكرَ المزندرانيّ في (منتهى المَقال في أحوَال الرّجال) ، نعم! والكتاب ليس موجوداً بين أيدينَا وقد يكونُ نُسخاً رواها عبّاد بن يعقوب رحمَه الله في أخبَار المَهدي ، نعم! ثمّ هُناك أمرٌ لابدّ أن يلتفتَ إليه البَاحِث ، وهُو أنّ المَهدي هُنا قد يُرادُ به أخبَار وسيرَة الإمَام المهدي محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة ، وقد يُرادُ به الأخبَار الواردَة في مَهديّ آخر الزّمان ، فإن كانَ الأوّل فذلكَ من روايات السّيرة وعبّاد بن يعقوب فيروي عنه أبو الفرَج الأصفهَاني روايَات في سيرَة المَهدي النّفس الزكيّة محمد بن عبدالله بن الحسَن، فلعلّ هذِه من تلك ،

وإن كانَ الثّاني عن مهَدي آخر الزّمان فلا دَليلَ على أنّ المُراد به (بالمَهدي) هُو المهدي الذي تعتقدُه الإماميّة ، لأنّ روايات أخبَار المَهدي (ع) قد اشتركَ فيها أهل الإسلام على اختلاف مذاهبِهم ، فلا مُتعلّقَ من السّؤال لورود لقَب (المَهدي) ، فالزيديّة تروي أحاديثاً في المَهدي ، فهل يعني هذا أنّها تثبتُ نظريّة المهدويّة والغيبَة الإماميّة لمجرّد الروّاية عن المَهدي ، ومضمون تلك الرّوايات عامّ ! ، لا يذكرُ غيبةً ولا أنّه الثّاني عشر ، أو أنّه ابن الحسن العسكريّ ، فتنبّه ، نعم! ثمّ قد اختلفَ عُلماء الإماميّة في عبّاد بن يعقوب الرّواجِني هَل هُو أبو سعيد عبّاد العصفريّ أم غيرُه ، ولم يفصلوا إلاّ بتَرجيح، ثمّ لا يكادون يذكرون عبّاد بن عقوب الرّاوجِني إلاّ ويذكرونَ أنّه عامّي المَذهَب ، راجع كلام السّيد الخوئي في

مُعجمِه، نعم! على أنّ من تتبّع روايات ومواقِف واختصاص عبّاد بن يعقوب الرّواجِني لن يجدَه إلاّ زيديّاً ، وقد أكثرَ عنه حافظُ الزيديّة محمّد بن منصور المُرادي رضوان الله عَليه ، وأيضاً أبو الفرج الأصفهانيّ صاحب المَقاتل ، وقد روى عبّاد هذا أخباراً في أفضلّية زيدٍ على أخيه البَاقر ، وعلى ابن أخيه جَعفر بن محمّد ، رواها الحافظ علي بن الحُسين الزيديّ في المُحبط بالإمامَة.

ثمّ إن ذلكَ الكِتاب (أخبَار المَهدي) ، كانَ كِتاباً في السيرَة وتاريخ الإمَام المَهدي محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة ، يدلّ عَليه أنّ رواية ذلكَ الكِتاب كانَت عن طريق علي بن العباس المقانعي عن عبّاد بن يعقوب ثمّ هذا الإسناد قد وقعَ في مقاتل الطّالبيين بأكثر من روية في أخبار الإمَام النّفس الزكيّة محمّد بن عَبدالله بن الحسن (ع) ، أيضاً يدلّ على أنّ الكِتاب في أخبارٍ وسيرَة هُو أنّه يُنسبُ لعبّاد بن يعقوب الرّاوجِني كِتابٌ آخَر وُهو (أخبَار الصّحابَة) كما ذكرَه السيّد العلاّمة المحقّق عبدالسّلام بن عبّاس الوجيه في مُعجم رجَال الاعتبَار وسُلوة العارفِين ، نعم! والمقام مقام إشارَة وتنبيه للسّائل ، لا إفرادٌ بالبَحث والتتبّع ، وإلاّ فقد ذكرتُ للبَاحث ما يستطيعُ أن ينطلقَ من خلاله إن كان مهتمّاً .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع والخَمسون:

تدّعي الزيديّة أنّ الأئمّة يُقاتلونَ الظّالمين ، فلماذا لَمْ يُقاتل أمير المُؤمنين (ع) أبا بَكر عندمَا أخذَ فدكاً ؟!.

والجَواب :

أنّ الزيديّة تشترطُ في الخُروج على الظّالم شرطَان ، الأوّل : أن لا يُؤدّي الخُروج أو النّهي عن المُنكر إلى مُنكَر أعظَم . والثّاني : توفّر النّاصر والمُعين للإمَام . وأميرُ المُؤمنين (ع) في عهدِ أبي بكر وَعُمر وإن لم يكُن راضياً بأخذ الخلافَة ، ولا بحُكم فدَك ، إلاّ أنّه كان يرَآ أنّ خُروجَه على المتقدّمين عَليه سيؤدّي بالمُسلمين إلى ضَرر أكبَر خصوصاً وأنّ لُحمَة وكيَان المُسلمين في عهد أبي بكر وعُمر وستّ سنوات من عَهد عُثمان تقريباً كانَت إلى التّمام أقرَب من جهَة العَدْل، عدَا ما كَان قد وقعَ على أمير المُؤمنين (ع) من الظّلم في أخذ حقّه ووصيّة نبيّه صلوات الله عَليه وعلى آله ، نختصرُ ذلكَ فنجعلُ أمير المُؤمنين (ع) نفسَه يُخبرُنا ما سببُ عدم خُروجه على مَن تقدّمه ، وجوابُه هو من رُوح شرطَي الزيديّة وعقيدتَها في الخُروج على الظّلم ، قالَ (ع) : ((ووالله لأُسْلِمنّ مَا سلمَت أمُور المُسلمِين ، ولَمْ يكُن فيها جَورٌ إلاّ عَليّ خاصّة ، التماساً لأجر ذلك وفضلِه ، وزُهداً فيمَا تنافستُموه من زُخرفِه وزُبرجه)) [نهج البلاغَة] ، فصبرُ أمير المُؤمنين (ع) على حقّه الخاصّ في مُقابل سلامَة أمور المُسلمين هُو ذاك الشّرط الأوّل الذي ذكرنَاه قريباً من اعتقاد الزيديّة ، عليه فلا يصحّ أن يُقال لماذا لم يخرُج أمير المُؤمنين (ع) على مَن تقدّمه وأخذَ فدكاً ، وإنّما قد يُقال ذلكَ لو لم يقُم أمير المُؤمنين (ع) على النّاكثين والمارقينَ والقاسطين والظّلم حاصلٌ وأمر المُسلمين في تشتّت والنّاصر حاضرٌ له (ع) ، والمَعلومُ قيامُه (ع) بذلكَ الأمْر وخُروجه وقتالِه إيّاهُم ، حتّى قالَ : ((ثُمّ كَان مِن أمر القَوم بَعد بَيعتهم لِي مَا كَان، ثم لَم أجِد إلاّ قِتَالَهُم أو الكُفر بالله)) ، وذلكَ في النّهج وقد رته الإماميّة في العِلل وأمالي المفيد وغيرَها ، وهُنا كمَا ترى تحقّق خروج أمير المُؤمنين (ع) لمّا تحقّقت شروط الخُروج .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والخَمسون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، كل عام وانتم بألف خير ، لدي سؤال سيدي الكاظم الزيدي حفظكم الله ورعاكم و نفعنا الله بعلمكم قراءت في كتاب "تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين"للامام العالم الحاكم ابي سعد المحسن بن ابي كرامه البهيقي الجشمي قال عن الامام علي أن رسول الله صلوات الله عليه وعلى اله وسلم قال له (سألت الله تعالى فيك خمسا فمنعني واحده واعطاني اربعا سألته :ان يجمع عليك امتي فأبى عليّ ،واعطاني فيك انك اول من تنشق عنه الارض يوم القيامه ،وانت معي ومعك لواء الحمد فأنت تحمله بين يدي اسبق الاولين والاخرين ،واعطاني انك اخي في الدنيا والاخره ،واعطاني ان بيتك مقابل بيتي في الجنه،واعطاني انك ولي المومنين بعدي)السؤال هو: ما صحت هذه الروايه؟ وإن كانت صحيحه فماهي الحكمه من الله سبحانه وتعالي ان لا يجمع على امير المؤمنين امته ؟

والجَواب :

أنّ هذه الرّوايَة لَم يظهَر لي منَها إلاّ الصحّة ، وقَد رواهَا الحاكم الجَشميّ في التّنبيه ، ورواها الخطيب البَغدادي في تاريخ بغدَاد ، قالَ: أخبرنا أبو محمّد عَبد الله بن عَلي بن عياض بن أبى عَقيل القاضي بصور ، أخبرَنا محمد بن أحمد بن جميع الغساني ، أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن مخلد العطّار ببغدَاد ، حَدّثنا أحمَد بن غالب بن الأجلَح بن عبدالسّلام أبو العبّاس ، حَدّثنا محمد بن يحيى بن الضريس ، حدّثنا عِيسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبى طَالب ، حَدّثني أبى عبد الله بن عمر ، عَن أبيه ، عَن جَدّه ، عن علي بن أبى طَالب ، قَال: قَال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((سَألتُ الله فِيك خمساً فَأعطَاني أربعاً ومَنعَني وَاحِدَة ، سَألتُه فَأعطَاني فِيك أنّك أوّل مَنْ تَنشقّ الأرض عَنه يَوم القيامَة ، وأنتَ مَعِي مَعَكَ لِوَاء الحَمد وأنتَ تَحمِلُه ، وأعطَاني أنّك وَلِيّ المُؤمنين مِن بَعدي)) [تاريخ بغداد:٤/ ٣٣٨] ، ولم يقدَح ابن الجَوزي في هذه الرّواية إلاّ بالقَدح في عيسى بن عَدبالله العلويّ [العلل المتناهية:١/ ٢٤٧] ، وذلكَ قدحٌ غير صحيح فعيسى بن عبدالله من عيون بني هاشم وأشراف البيت العَلوي الكَريم ، نعم! وفي أخبَار قزوين : ((حَدثني يَحيى بن عَبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، حَدّثني أبي ، عَن أبيه ، عَن جَدّه ، عَن عَلي رَضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ، قَال: ((سَألتُ يَا عَليّ فِيكَ خَمساً فَمَنعَنِي وَاحِدَة

وأعطَانِي أربعاً ، سَألتُ الله أن يجمَع عَليك أمّتي فَأبى عَليّ ، وأعطَاني فِيك أنّ أوّل مَنْ يَنشقّ عَنه الأرض يَوم القيامَة أنا وأنتَ مَعِي لواء الحَمد وأنت تَحمِلُه بين يَديّ تَسبقُ الأوّلين والآخرين ، وأعطَاني أنّك أخِي فِي الدّنيا والآخرَة ، وأعطَانِي أنّ بَيتي مُقابلُ بَيتكَ في الجنّة، وأعطَاني أنّكَ وَليّ المُؤمنينَ بَعدي)) [التدوين في أخبار قزوين:٢/ ١٢٦] ، وفي تنبيه الغافلين عَن فضَائل الطّالبيين ، للحاكِم الجَشميّ ، وعَن عَليّ أنّ النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم قَال لِي: ((سَألتُ الله تعالَى فِيك خَمساً فمَنعَنِي وَاحِدَة وأعطَاني أربَعاً، سَألتُه: أن يَجمَع عَليك أمّتي فَأبى عليّ، وأعطانِي، فِيكَ: أنّك أوّل مَنْ تَنشَقّ عَنه الأرض يوم القيامة، وأنتَ مَعِي ومَعك لَواء الحَمد فأَنت تَحملُه بين يدي أسبقُ الأوّلين والآخرين، وأعطَاني أنّك أخي في الدنيا والآخرَة، وأعطاني أنّ بَيتَك مُقابل بَيتي فِي الجنّة، وأعطَاني أنّك وَليّ المُؤمنين بَعدي)) [تنبيع الغافلين عن فضائل الطّالبيين] .

نعم! والذي يظهَر أنّ الله تعالَى عندمَا منعَ الخامسَة عن أمير المُؤمنين (ع) ، قد أبدلَهُ منقبةً مكانَهَا ، لأنّ الخبرَ عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله يَحكي أنّه قد طلبَ خمساً وأعطيَ أربعاً من طُلبتِه ، والأخبَار تحكي خمساً قد أعطاهَا الله تعالى لرسوِله ، الخبرُ عند القزوني والجشميّ ، الأولَى : أوّل مَن تنشقّ عنه الأرض يوم القيامَة. الثّانية: أنّ لواء الحَمد معَ أمير المُؤمنين (ع) يحملُه . الثّالثَة : أنهّ (ع) أخو رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله في الدّنيا والآخرَة . الرّابعَة : أنّ بيتَه (ع) مُقابل بيت النّبي صلوات الله عَليه وعلى آله في الجنّة . الخامسَة : أنّه ولي المُؤمنين بعد رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله . نعم! وفي رواية البَغدادي ثلاثُ أعطيَات ، يظهَر نقصٌ في الرّواية .

نعم! والشقّ الثّاني من السّؤال ، وهُو عن الحكمَة في أن لا تجتمعَ الأمّة على أمير المُؤمنين (ع) ، فقدَ أخبرَ عنها رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله في الخبر الذي يرويه الحافظ محمّد بن سليمان الكوفي صاحب الإمَام الهادي إلى الحقّ رضوان الله عليهِما ، من خبرٍ طويل ، جاءً فيه : ((ثمّ قَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله: إنّي سَألت الله أن يجمَعَ الأمّة عَليكَ فَأبَا ذَلكَ عَليّ حَتّى يَبلُوَ بَعضَهُم بِبَعْضٍ لِيَميز الخَبيثَ مِنَ الطيّب)) [مناقب أمير المُؤمنين] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّادس والخَمسون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحياتي لكل من في المجموعة ، وخاصة الكاظم الزيدي ....معي سوال ، هل السنة النبوية آصل كاالقران الكريم ....ام جاءت شارحة للقران الكريم

وجزاكم الله خير

والجَواب :

أنّ السنّة النبويّة أصلٌ في التّشريع ، كمَا أنّ القرآن أصلٌ في التّشريع ، ألا ترى أنّنا نُصلّي الظّهر أربَع ركَعات حسبَ ما جاء في السنّة المحمديّة، وأهل الإسلام قاطبَة مُجمعون على أنّ تلكَ الأربع الرّكعات أصلٌ من شريعَتنا الإسلاميّة، ثمّ هُم مُجمعون على أنّ القرآن لم يذكُر ذلكَ التّفصيل ، فأصوليّة السنّة المحمديّة كمصدر تشريعٍ ثابتَة لا يعترضُ على ذلكَ إلاّ قلّة من المُتأخّرين ممّن قام يفصلُ بين السنّة القوليّة والسنّة الفِعليّة، لشُبَه اعترضتهم فأصبحُوا معها ليراليين وعِلمانيين ، أو قُرآنيين ، ليسوا بذا منهجٍ أو تأصيلٍ يصحّ أصلُه ، ولا يثبتُ عندَ تقارُع الحُجج فرعُه، وكيف يثبُت ذلكَ والله تعالى يقول : ((قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)) ، فقَال (واتّبعُوني) ، وهذا إطلاقٌ عامّ يشملُ القوَلي والفِعلي ، ولم يقُل (فاتْبعُوني) ، وبينهمُا فرق ، نعم! وذلك إجماع قُرناء الكِتاب أئمّة العترة سادات بني الحسن والحسين ، بأنّ الكتاب والسنّة مصدَرَي التّشريع الرّئيسين ، نعم! ثمّ يجدرُ أن يتنبّه السّائل إلى العلاقَة بين الكِتاب والسنّة ، وهي علاقةٌ لا تتضادّ في نتيجتهَا ، فالسنّة لا تُخالفُ القُرآن ، ولقَبولها شُروطٌ منها العرض على الكِتاب ، ومنها عدالة الرّواة وعَدم اعتلال المَتن ، وكذلك العترَة في أصولهم وإجماعهم لن يُخالفوا الكِتاب ولا السنّة ، فهُم قرناء الكِتاب ، كما جاء في حديث الثّقلين والّسفينة .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّابع والخَمسون :

سيدي الكاظم ، هناك من يقول بان لا ينفع معرفت الامام بالصورة الحقيقة ، لان هناك من باع دينه ومعرفته ونصرة امام زمانه بدراهم معدوده ، وزادوا في الطين بلة حين اصطفوا مع الطواغيت في خندق واحد ؟؟ السؤال / وكانه يقول ليس بضروري رائية الامام المهدي ، لان هناك من باع الائمه وهو يعرف صورتهم وعاشرهم ،فعليك ان تؤمن بالامام المهدي سواء عرفته ام لم تعرفه ؟؟؟؟

والجَواب :

أنّ هذا السّؤال حُرر أصلُه على مبنى فكر إخوتنا من الإماميّة وعقيدتهم في الإمَام المَهدي محمّد بن الحسن العسكريّ ، وقولُ القائل : أنّه ليس بالضّرورة رؤيَة الإمَام المَهدي الغائب لأنّ هُناك مَن رأى سلَفه وآبائه الأحَد عشر وباعُوهم ولم يُؤمنوا بِهم ، فعندَها لا يهمّ لو لَم ترَ الإمَام المهدي الغائب ، وأنّ عليكَ أن تؤمنَ به سواءً رأيتَه أو لم ترَه .

والحاصلُ أنّ هذا القَول عاطفيّ ليسَ بتأصيليّ ، وليسَ بعلميّ ، لأنّ الغرض من الإمامَة الاقتدَاء والاتّباع ، ألا ترَى رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله يحثّ الأمّة جَمعاء على التمسّك بالكِتاب والعترَة في حديث الثّقلين ويُخبر بأنّهما لن يفترقَا ، فإذا كانَ الكتاب موجوداً والعترَة غائبَة فقَد افترقَ الكِتاب والعترَة ، ثمّ لن نستطيع الاتّباع والاقتداء بممثّل العترَة على شرط الإماميّة لغيابه من اثني عشر قرناً ، وهذا قد فصّلنا بمناقشة مُستفيضَة في مبحثنا (حوار شيّق حول دلائل الإمَامة من القرآن الكَريم) فليُراجعه المهتمّ . نعم! ثمّ على أصل ما جاء في سؤال السّائل ، لو قيلَ أنّه لا يهمّ أنّ يُرسل الله تعالى رسولاً خاتمًا هُو سيّدنا محمّد بن عبدالله صلوات الله عليه وعلى آله لأنّ الأمم السّابقة كذّبت أنبيائها وقتّلتهم وآذتهُم ولم ينتفُعوا برؤيِتهم ومُعاصرتِهم لهُم ، ما سيكون ردّ ذلك الإماميّ أو المُعترض بعَدم أهميّة الرّؤية ؟!. فجوابُه جوابُنا . ثمّ ليسَت العلّة في ذات الرّؤية ، وإنّما العلّة بكيف نتمسّك بالعترَة وهي غائبَة من مئات السّنين ، والموجودون اليَوم هُم مراجع وفُقهاء إماميّة مُختلفَة يُضلّلون بعضهم بل ومنُهم من يلعنُ

الآخَرْ !. نعم! فالغياب يُخالف حديث الثّقلين والسّفينة والنّجوم وأمثالها ، ثمّ لا صحّة للنّص على الاثني عشر من أساسِه .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن والخَمسون:

هل حادثة المعراج والافك ثابتة عند الزيدية ام فيها اشكالات ،، وما هي هذه الاشكالات، ارجوا طرحها في عدة تعليقات ..

والجَواب :

ينقسمُ إلى قسمَين ، حسبَ سؤال السّائل ، القسمُ الأوّل : عن حادثَة المِعراج . والثّاني : عن حادثَة الإفك، ونأتي على جوابها بإذن الله تعالى .

القسم الأوّل : حادثَة المِعراج .

والذي يظهَر إثباتُ حادثَة المِعراج ، وتفاصيلُ ما حَكتهُ الرّوايات عن ذلك المِعراج يجبُ أن يُتعامَل مَعه حسب الرّوايات فمَا كان منهُ غير مُستقيماً مُصادماً لأدلّة أقوَى فإنّه لا يُعمَل به ، فالبعض قد ذهبَ من نلكَ الحادثَة أنّ الرّسول صلوات الله عَليه وعلى آله قد رأى ربّه عزّ وجلّ رؤيا العَيان وذلكَ لا يصحّ بأدلّة العُقول وُمحكمَات القُرآن ، نعم! والذي وجدتُه في كُتب أصحابِنا جُملةٌ صالحَة من الرّوايات لمعراج رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، منهَأ ما وراه الحافظُ أبو عَبدالله العلويّ ، بإسنادِه ، عن محمّد بن بِشر ، قال : جَاء رجلٌ إلى محمد بن الحَنَفِيَّةِ ، فقالَ لَه: بَلغنا أَنَّ الأذانَ إنما هو رؤيا رآها رجلٌ من الأنصار، فقَصَّها على رسول اللهّ صلى اللهّ عليه وآله وسلم، فأمرَ بلالاً فأذَّنَ بتلك الرؤيا!. فقال له محمدُ بن الحنفية: إِنَّما يقول بهذا الجاهلُ من الناسِ، إِنَّ أمرَ الأذانِ أعظمُ من ذلك، إنَّه لما أسري برَسُول اللهّ صلى اللهّ عليه وآله وسلم؛ فانْتُهِيَ به إلى السّمَاء السّادِسة، جَمع اللهّ له ما شاء مِنَ الرُّسل والملائكة، فنزلَ مَلكٌ لَم يَنزل قبل ذلك اليوم ، عَرفتِ الملائكةُ أَنَّه لَم يَنزل إلاّ لأمرٍ عَظِيم، فكانَ أوّلُ ما تكلم به حِين نزَل، قال: اللهُّ أَكْبَرُ اللهُّ أَكْبَرُ... إلخ الرّواية)) [الأذان بحيّ على خير العمَل] ، وقالَ الحافظ محمّد بن منصور المُرادي عن هذه الرّواية أنّها حَقّ [الجَامع الكافي في فِقه الزيديّة] ، وقالَ الإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة (ع) أنّ وجه هذه الرّواية هي مِنْ مُعتمَد القاسميّة من الزيديّة في إثبات الأذان بحيّ على خير العمَل [الانتصَار] ، نعم! والقولُ بإذبات المِعراج ظاهر قولِ الإمَام المَهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ع) ، والإمَام عزالدّين بن الحسَن

(ع) [كتاب المِعراج ، البَحر الزخّار] ، وظاهرُ قولِ الإمَام الهادي بن إبراهيم الوَزير (ع) ، قالَ : (((وَروينا أنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلَة المِعرَاج نَاولَه رِضوَان تفّاحة، فَتناولها، وخُلِقَت فَاطِمَة عَليها السلام مِنهَا: حتّى كَان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((إذَا اشتقت إلى الجنّة، قَبّلتُ شَفَتَيهَا فَأجِدُ فِيهَا رَائحَة الجنّة، وَهِي حُوريّة إنسيّة)) [نهاية التنويه في إزهاق التمويه] ، وقريبٌ منه في مناقب أمير المُؤمنين ، نعم! وهُو أيضاً (إثبات المِعراج) ظاهرُ قول أبي القَاسم البستيّ رحمَه الله [المَراتب] ، وظاهر قول الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) [الشّافي] ، وظاهرُ قول العلاّمة الآنسيّ رحمَه الله [تفسير الأعقَم] ، وروايةُ الحافظ محمّد بن سليمان أنّ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله رأى مكتوباً في الجنّة ((لا إلَه إلاّ الله محمّد رَسُول الله أيّدتُه بِعَلِي ونَصرتُه بِه)) [مناقب أمير المُؤمنين] ، وروى العلاّمة العنسي أنّها ليلَة السّابع والعشرين من شَهر رجَب وروى لهَا صلاةً ، قالَ : ((وليلة سَبع وعشرين من هذا الشهر هِي لَيلة المِعرَاج وفيهَا صَلاة مَأثورة عَن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قَال: ((للعَامل فيها حَسنَات مَائة سنَة، ومَنْ صَلّى فِيها اثنتَي عَشرَة رَكعَة يَقرأ فِي كُلّ رَكعَة فَاتِحَة الكِتَاب وسُورَةً مِنَ القُرآن يتشهّد فِي كُلّ رَكعَتين ويُسلِّم فِي آخِرهِنّ، ويَقُول: سُبحَان الله والحَمدُ لله ولا إلَه إلا الله والله أكبَر مَائة مرّة، وَيستغفر الله مَائة مَرّة، ويُصلّي عَلى النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم مَائة مَرّة ويَدعو لنَفسِه مِن أمور دُنياه وآخرَته ويُصبح صَائما فإنّ الله يَستجيب دُعَاؤه كلّه إلاّ أن يَكون فِي مَعصيَة)) [الإرشاد إلى نجَاة العباد] ، وهو ظاهرُ قول الإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة (ع) ، قال : ((وَعَن رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أنّه رَأى جِبريل ليلَة المِعرَاج ولَه سِتّمَائة جَناح)) [الدّيباج الوضي] ، وهُو الظّاهر من قول الإمَام محمّد بن علي السّراجي (ع) [جَوابات مَسائل وردَت إليه] ، نعم! ثمّ طريقٌ آخَر لُمناقشَة وإثبات حادثَة المِعراج عندَ أهل العِلم هي من قول الله تعالى : ((وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى)) [النجم:١٣-١٥] ، وهي في رؤيَة النّبي صلوات الله عَليه وعلى آله ، فيروي الحافظ أبو عَبدالله العَلوي ، بإسنادِه ، عَن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: سمعت رسول اللهّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: ((لما انْتُهيَ بي إلى سِدْرَة المنتهى فرأيتُ مِنْ جِلاَلِ اللهّ ما رأيتُ . قال لي: يامحمّد، حَيَّ عَلَى خَيْرِ العَمَلِ. قلت: يارب وماخيرُ العَمَلِ ؟ قال: الصَّلاَةُ قربان أمَّتِك، ... الخبَر)) [الأذان بحيّ على خير العمَل].

نعم! ولغير الزّيديّة في حادثة المِعراج روايَة ، وذلكَ مقدورٌ لله تعالى بلا شكّ ، وقد سمعتُ سيّدي العلاّمة أحمد درهم حوريّه حفظهُ الله وأبقاهُ على الخير يقولُ بما معنَاه ، أنّ حادثَة المِعراج عليهَا مدارُ كلامٍ بين عُلماء الأمّة ، وإنّما ما لا ينبغي الخلافُ عَليه هُو حادثَة الإسرَاء إلى المسجد الأقصَى فذلك صَريح القرآن . نعم! ثمّ لَم أقِف فيما وقفتُ عليه من أقوال الأئمّة وعُلماء الشّيعَة مَنْ أنكرَ حادثَة المِعراج ، نعم! والمسألَة بين الأصوليين قد تُتناوَل من وجهٍ آخَر وهُو خَلق الجنّة والنّار ، فتأمّل.

القسم الثّاني : حادثَة الإفك .

وهِي ما كانَ من خُروج عائشَة أمّ المُؤمنين مع رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، ثمّ تخلّفها لحاجَةٍ تقضيهَا ، فمشى رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله وسلّم ، ثمّ كان صفوان بن المُعطّل يتبع أصحاب النّبي صلوات الله عَليه وعلى آله ليتفقّد متاعَهم ، فوجَد عائشَة وأخذها إلى رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، وهُنا عملَ المُنافقون على إثارَة فاحشِ القَول بفاحشِ الفِعل ، والقصّة مشهورَة ، وقد نزلَ فيها قرآناً يُتلّى قالَ الله تعالى يُبرّئ عرضَ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله : ((إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ *لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ *لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاء فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللهِّ هُمُ الْكَاذِبُونَ)) [النور:١١-١٣] ، والعترة مُجمعُهم أوّلهم وآخرهُم على تبرئَة عائشَة من ذلكَ القول ، وأنّ عرض رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله مُصانٌ من الزّنا ، والعياذُ بالله .

نعم! وبهذا تمّ الجَواب على قِسمي السّؤال ، والمقام مقام إيجَاز لا تَفصيل ، وإلاّ فالتّفصيل محلّه مظانّ المسائل من كُتب التّفسير والحَديث والأصول .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّاسع والخَمسون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ارجو منكم تفسير الايه { ما ننسخ من ءاية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير } وما المقصود بننسها ؟ بارك الله فيكم .

والجَواب :

قولُ الله تعالى : ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)) ، قالَ فيها أئمّة العترَة صلوات الله عليهم ، أنّ هذه الآيَة في إثبات عقيدَة النّسخ في القرآن الكَريم ، وفي تأويلهَا ، في قولِه تعالى : ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ)) ، قالَ العالِمُ عبدالله بن الحسين بن القاسم الرّسي (ع) : ((أي مَا نُبدّلُ مِن حُكمٍ قَد مَضَى فِي آيَةٍ ، بالتخفيف فِي الفَرض ، أو بِالتثقِيل بالزيادَة فِي فَرضها)) [كتاب النّاسخ والمنسوخ] ، وقوله تعالى : ((أَوْ نُنسِهَا)) ، أي نترُكها بلا نَسخ ، قالَ (ع) : ((أي: نَتركها بِحَالِهَا ، لا نُغيّر شَيئاً ممّا حَكمنَا بِهِ فِيهَا)) [كتاب الناسخ والمَنسوخ] . وقال الحافظ محمّد بن منصور المُرادي : ((أو نُنْسِهَا بِتَركِهَا عَلى حَالِهَا)) [جامع علوم آل محمّد] . قالَ الإمام المتوكّل على الله أحمد بن سليمان : ((أرادَ: مَا نَنسخ مِن آيةٍ نَأت بِخَير مِنها، أو مِثلها، أو نُنْسِها فَلا نَنْسَخْهَا، ونُقرَّها على حَالِهَا)) [حقائق المَعرفَة] . نعم! ((نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا)) فإنّا نأتّيك بما هو أفضلُ مآلاً وأجراً على العباد من تلكَ الآيات المنسوخة ، ((أَلَمْ تَعْلَمْ)) يا محمّد ، ((أَنَّ اللهَّ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) أنّ الله على تبديل أحكام تجرّ منافعَ أفضل وأكثر على العباد ، على ذلك كلّه وعلى غيره قادر ، والله أعلَم .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّتون :

إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ وَ لَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ وَ إِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَ سَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ لِلَّهِ رِضًا فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَ وَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى وَ لَعَمْرِي يَا مُعَاوِيَةُ لَئِنْ نَظَرْتَ بِعَقْلِكَ دُونَ هَوَاكَ لَتَجِدَنِّي أَبْرَأَ النَّاسِ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ وَ لَتَعْلَمَنَّ أَنِّي كُنْتُ فِي عُزْلَةٍ عَنْهُ إِلَّا أَنْ تَتَجَنَّى فَتَجَنَّ مَا بَدَا لَكَ وَ السَّلَامُ .

هذا كلام الامام علي الى معاويه مارائكم في هذه الرساله هل يدل كلام الامام على خلافة الشيخين صحيحه ام ماذا !!!!! ارجو التوضيح جيدا؟.

والجَواب :

أنّ هذا الكَلام من أمير المُؤمنين (ع) من كِتابٍ له مُوجّه إلى مُعاوية ، والكلامُ انقسمَ إلى قِسمَين ، القسمُ الأوّل احتجاجٌ على مُعاوية بما يُؤمنُ به مُعاوية ، والقسمُ الثّاني تأصيلٌ في الإمامَة .

فأمّا القسمُ الأوّل الذي هُو احتجاجٌ على مُعاوية بما يُؤمنُ به : فقولُ أمير المُؤمنين (ع) : ((إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ)) ، فَما بالُكَ تنكصُ وتَبغي وتقسطُ عن المُبايعَة والطّاعَة يا مُعاوية ، وقد أوجبتَ الطّاعَة والخِلافَة لأبي بَكر وعُمر وعُثمان بتلكَ البيعَة من أولئكَ النّاس ، ((فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ وَ لَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ)) ، فلمّا أن بايعَهم النّاس ورضيتُم بخلافتِهم على أصلِكم في الخلافَة وصرفهَا عنّي وأنَا الأحقّ فإنّه على ذلكَ الأصل لم يكُن شرطُ تلكَ البيعَة أن يحضُرها جميعُ النّاس ، وليسَ لَمن غابَ عنها أن ينقُضَها إذا كانَت بيعةً صحيحةً وأنتُم تعتبرونَها بيعةً صحيحَةً في حقّ أبي بَكرٍ وعُمر وعُثمان ، فلماذا تردّون يا مَعاويةَ بيعة النّاس لي عندمَا غبتُم عنهَا وقد شهدَها المُسلمون وبايعوني عليها ، فأصلُكم يمنعُكم من ردّ تلكَ البيعَة والنّكوص والعُدول عنهَا ، فما لكُم حُجّة بنقض بيعَتي إلاّ بما ينقضُ على بيعَة مَنْ قَبلي أبي بكر وعُمر وعُثمان ، نعم! فهذا من أسلوب المُحاجَجة للخصْم على أصلِه ، ويدلّ على هذا المَعنى من إرادَة المُحاجَجة على أصل المُخالف ما أوردَه نصر بن مُزاحم لهذا

الكِتاب بفظٍ آخَر أدلّ على المُراد ، قالَ أمير المُؤمنين (ع) : ((فَإنّ بَيعَتي بالمَدينَة لَزِمَتكَ وأنْت بالشّام لأنّه بَايَعَني القَوم الذين بَايعوا أبَا بَكر وَعُمَر وعُثمَان عَلى مَا بُويعُوا عَليه ، فَلم يَكُن للشّاهِد أن يَختار ولا للغَائب أن يَردّ)) [وقعَة صفّين] ، فتأمّله .

وأمّا القسم الثّاني الذي هُو تأصيلٌ في معنىً من معاني الإمامَة ، فقولُ أمير المُؤمنين (ع) : ((وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ)) ، والمُراد به أهل الحَل والعَقد من أهلم العِلم يسمعونُ دعَوة الإمَام فيقومونَ بواجب الاختبَار والنّصرَة ، فالدّعوة تكونُ ثمّ شُورى اهل العِلم ، وقد خصّها أمير المُؤمنين (ع) في زمانهِم بالمُهاجرين والأنصَار يقصدُ أهل العلم والرّأي لّما كانوا المنظور إليهم في الزّمان ، واعلَم أنّ كلامَ أمير المُؤمنين (ع) هُنا تأصيلٌ في غير المَنصوصِ عليهِم ، فأمّا المنصوص عَليه فقد قام بفرض أحقيّته النّص الشّرعي الإلهي المحمّدي ، نعم! ثمّ قالَ (ع) : ((فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَ سَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ للهِ رِضًا)) ، وهذَا هُو الحاصلُ مع شرط الزيديّة في أئمّتهم نعني الدّعوة ثمّ مُبايعَة أهل الحلّ والعَقد ، وهذا الكَلام من أمير المُؤمنين (ع) ينقضُ أصلَ الإماميّة من الشّيعَة القائلون بالنّص على جميع أئمّتهم ، إذ أنّ المنصوص عَليه لا يصحّ أن يُقال أنّ إمامته تكون بشورى أهل الحلّ والعَقد ، فكان أمير المُؤمنين (ع) مُخرجاً ناقضاً استطرادَ النّص على غير الثّلاثة (عليٌّ والحسَنان) ، وتسميتهُم للقائمِ بالإمَام بمعنَى النّظر في استحقاقِه ذلك المَنصب ، وليسَ أهل الحلّ والعَقد بُعلمَاء السّلاطين ، ولا أصحاب المذاهب الفاسدَة في الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، وإنّما هُمْ مَنْ كانوا على منهاج الكِتاب والسنّة المحمديّة ، وإلاّ فإنّ مَنْ كان نظرهُ فاسداً في أصلِه في الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بتأصيل توليَة الظّلمَة فأنّا يكونُ ذلكَ أهلاً لأن يكون من أهل الحلّ والعَقد في النّظر في أمر مَنء يقومُ ويَدعو لإزالَة ذلكَ الظّالم ، فتفهّم . نعمّ ثمّ قالَ أمير المُؤمنين (ع) : ((فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَ وَلَّاهُ اللهُ مَا تَوَلَّى)) ، فالمُرادُ منه أنّ أمرَ اليعَة والدّعوة إذا تمّ من الحاضِرين ، فإنّ مَنْ دخلَ لا ينكُث بغير وَجه حقّ ، فإن خرجَ ردّوه إلى جادّة البيعَة وطريقَة المُؤمنين ، فإن أبى إلاّ إثارَة الفتنَة كانَ ممّن يسعَى في الأرض فساداً فيُقاتلُه إمام الزّمان ، وكذلكَ قاتَل أميرُ المؤمنين (ع) النّاكثين والمَارقين والقاسطين ، وكذلكَ قاتَل الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) المطرفيّة لّما شغبُوا عَليه

وألّبوا الفتنَة وخرجُوا منَ الأمْر ، لا كمَا يتوهّم البعض بأنّ ذلكَ قتلٌ لأجل مُخالفتهِم في الفِكْر فتأمّل ، وتأمّل قولَ أمير المُؤمنين (ع) مُؤصّلاً .

نعم! هذا أقصَى ما يظهَر لي من هذا الكَلام لأمير المُؤمنين (ع) ، وإنّ النّاقد والنّاظر والباَحث ينظرُ ينظرُ إلى كلامِ أمير المُؤمنين (ع) لا يفصبُ بين قِسمَي الكَلام فإنّه سيلتبسُ (ع) أنّ أمير المُؤمنين (ع) يُصحّح خلافَة الالمشائخ الذين تقدّموه وذلكَ غير صَحيح ، ومُعارَضُ هذا الفَهم بأدلّة أقوَى ، إذ لو كانَ هذا الفَهم صحيحاً ما قعدَ أمير المُؤمنين (ع) ستّة أشهُر لا يُبايعُ أبا بكر وقَد بَايَعَه جَمَاعة من الصّحابَة ، بل لكانَ أمير المُؤمنين (ع) بكلامِه هذا يُناقضُ موقفَه ويُخطّئ قعودَه عن أبي بَكر ، ولكنّ أمير المُؤمنين (ع) كانَ يفصلُ بينَ المنصوص عَليه من الأئمّة ، وبينَ الأئمّة بالقيام والدّعوة من بعد الإمَام الحُسين بن عَلي (ع) ، أيضاً كان لسانُ حاله الاحتجاج على الآخَر (مُعاوية) بأنّه يلزمُه على أصلِه أن يدخُل في طاعتِه كمَا لزمَه على اصلِه أن يدخُل في طاعَة مَن٫ء تقدّمه (أبو بكرٍ وعُمر وعُثمَان) .

ثمّ بعدَ ذلك قد يقولُ البَاحث ، ما دليلُكم على أنّ أمير المُؤمينن (ع) يُؤصّل أمر الإمامَة على شرط الزيديّة من أنّ الدّعوة في بني فاطمَة ، وأنّ الشّورى فيهِم ، بمعنَى أنّ قول أهل الحلّ والعقد واجتماعهم تكونُ حول الدّاعية من بني فاطمَة ، فظاهرُ كلامِ أمير المُؤمنين (ع) لا يُفيد التّخصيص وإنّما في عُموم المُسلمين ؟!. وقد يحتجّ به السّلفي على خلافَة مَن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) ؟!.

ونُجيب على ذلكَ بأنّ أمير المُؤمنين (ع) ، قد خصّص المُستحقّين للإمامَة في كلامِه ببني فاطمَة بقولِه في النّهج نفسه : ((إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيشٍ غُرِسُوا فِي هذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الْوُلاَةُ مِنْ غَيْرِهِمْ)) [نهج البلاغَة] ، فهذا تخصيصٌ في بني هاشِمَ من قُريش ، ثمّ في بطنِ بني فاطمَة من بني هاشِم ، يؤيّده قول الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) : ((الإمَامَةُ والشّورَى لا تَصلُح إلاّ فينَا)) [مجموع كُتب ورسائل الإمَام زيد بن عَلي] ، يؤيّده من سياقِ كِتاب أمير المُؤمنين (ع) السّابق ما رواه نصر بن مُزاحم ، يُخاطبُ به أمير المُؤمنين (ع) مُعاوية بن أبي سُفيان : ((واعْلَمْ أنّكَ مِنْ الطّلقَاء الذين لا تَحل لَهم الخِلافَة ولا تعرَض فِيهم الشّورَى)) [وقعة صفّين] ، فذلك كلّه أخي الباحث يُخرجُ ذلك العُموم الذي

قد يُفهَم من ذلكَ الكِتاب من أمير المُؤمنين (ع) ، فتدبّره تجدهُ كمَا قلنا ، وبه تمّ الجَواب على هذه المسألَة ، والحمد لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الحادي والستّون :

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين . سيدي الكاظم : في مايختص بعلم الكلام من الذي أبتدأه ؟ وماهي قواعده ؟ وماهي الظروف التي أدت إلى نشأته ؟ وما حجة المعترض على هذا العلم ؟! وكتب المولى أجركم ..اللهم صل وسلم على محمد وعلى آله الأطهار

والجَواب :

ينقسمُ حسبَ مَا جاء في السّؤال عن عِلم الكَلام :

- فأمّا قولُه : ((مَن الذي ابتدَأهُ)) ؟!.

فبدايَة هذا العِلْم هُو ببدايَة العَقل في الإنسَان ، مُنذ خَلق الإنسَان ، لأنّ عِلم الكلام عبارات عن مقدّمات عَقليّة الغرض منها التوصّل إلى توحيد الله تعالى ، فعلمُ الكلام مُرتبطٌ بالنّظر والتدبّر والتفكّر للوصول إلى التّوحيد ، عِلمٌ مقصودٌ لغيرِه ، لا مقصودٌ لذاتِه ، مقصودٌ للوصول إلى التّوحيد ، فوجوده بوجود العَقل في المُكلّفين ، وقد عرّفه العلاّمة ابن حابس رحمَة الله عَليه بقوله : ((أمَّا حَدّه: فَهُو القَواعد اللاتي يُتوصَّل بهَا إلى معرفَة تَوحيد الله تعالى وَعَدله ومَا يترتّب عليهِا)) [الإيضاح شرح المصباح] . نعم! وقد طبّق المُسلمون هذا العِلم في الرّد على الملاحدَة وأمثالِهم لإثبات التّوحيد .

- وأمّا قولُه : ((وَمَاهِي قَواعِدُه)) ؟!.

فإنّ قواعِدَه مقدّمات النّظر الصّحيح ، لأنّ النّظرَ اثنَان ، نظرٌ صَحيحٌ ، ونظرٌ فاسِد ، والكلّ يبتني على مقدّماته ، فإنّ من يتفكّر بآلَة العَقل ثمّ يكونُ نظرُه أنّ هذا العالَمَ أحدثَ نفسَه ، أو أنّه استُحدِثَ منه العدَم فقَد اعتمدَ مقدّماتٍ خاطئَة ، أدّت به إلى نظرٍ ونتيجَةٍ خائطَة ، فأمّا إن كانَت مُقدّمات أنّ لكلّ مُحدَثٍ مُحدِث ، ثمّ ذلك المُحدِث ليسَ على صفَة ذلكَ المُحدَثْ ، وما كانَ على تلكَ الصّفَة فإنّه لن يكونَ لوجودِه أوّل ، إذ لو كانَ لوجودِه أوّل لكانَ مُحدَثٍ كسائر المُحدَثَات ، فإنّ هذه مقدّماتٌ صحيحَةٌ ، ابتنَى عليها نظرٌ صَحيح ، فتلكَ المقدّمات هي القواعِدُ من علم الكَلام المُوصلَة إلى ثمرتِه ؟!. فإن قيلَ: ما ثمرَة وفائدَة

عِلم الكَلام ؟!.؟ قلنَا قد ذكرَ ذلك أئمّتنا وعلماؤنَا ، وأسوق في ذلكَ ما ذكرَه العلامّة ابن حابس رضوان الله عَليه ، مُختصِراً ، قال : ((وأمَّا ثَمرَته: فَهي ثَلاث فَوائد:

الأولَى: أن يَكون الإنسَان مِن دِينه عَلى يَقين،ومِن عِلمِه وعَمَلِه عَلى بَصيرَة، ليَعرفَ مَا يُقدم عَليه مِن دِينِه، ومَا يُحجمه عَنه،وليَخرُج مِن ضِمن مَن دَخل في قوله تعالى ((إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ)) ، وقَول النّبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا تَكُونوا إمّعَة تَقولوا إنْ أحسَنَ النّاس أحسَنّا وإنْ أسَاؤا أسَأنا ولكن وَطِّنوا أنفُسَكُم أنّه إن أحسن النّاس أن تُحسِنُوا وإنْ أسَاؤا لَم تُسيؤوا)) .

الفَائدَة الثّانية: أنْ يَكون آمِناً عَن أنْ يَخدَعَه عَن الحَق المُبطلون، ويُدخله في الضلالة الضّالون،ويَدخل في الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ أخذَ دِينَه عَن التّفكّر فِي آلآء الله والتدبّر لكِتاب الله والتفهّم لسُنّتي زَالت الرّواسي ولَم يَزل ، ومَن أخذَ دِينَه عَن أفوَاه الرِّجَال وقَلّدَهُم فِيه ذَهبَت بِه الرِّجَال مِن يَمين إلى يَسار وكَان من دِين الله على أعظم زَوال).

الفَائدة الثالثة: أن يَكون مُتمَكِّناً مِن إرشَاد الضَّالّين وهِدَايَة الغَاوين، ويَدخل فِي الحديث عَن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قوله: ((يَا عَلي لأن يَهْدِي الله عَلى يَدَيكَ رَجُلاً خَيرٌ لَكَ مِمّا طَلعت عَليه الشّمس)) [الإيضاح شرح المصباح] .

– وأمّا قولُه : ((وَمَاهِي الظّروف التي أدّت إلى نَشأتِه)) ؟!.

فذلكَ يعودُ إلى ما تكلّمنا إليه أوّلاً من فطرَة العَقل المجبولَة على التفكّر والنّظر والبحث عن كمال ذاتِه بتحقيق النّظر الصّحيح ، ومن التّظر الصّحيح معرفَة الخالِق ، وشُكر المُنعِم ، فذلكَ التّوحيد والتّنزيه ، فنشأة هذا العِلم ، من معرفَة موضوعِه وحدّه وتعريفِه وقد قدّمنا ذلكَ قريباً ، وقد استخدمَه نبيّ الله إبراهيم الخَليل مُحتجّاً على عبدَة الكواكب بالقواعد العقليّة الكلاميّة : ((وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ

الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ *إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [الأنعام:٧٥-٧٩] ، ثمّ قال الله تعالى : ((وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ)) [الأنعام:٨٣] ، فكانَت حجّة عَقليّة من الخَليل صلوات الله عَليه على قومِه من عبدَة الكواكب بأنّ ذلك الإله (الكَوكب) ضعيفٌ مُتحوّلٌ آفلٌ زائلٌ منتقلٌ مَحْوِي بالمَكان والزّمان لا يستحقّ صفات الآلهَة والخالق المُطلق ، بل هُو مَخلوقٌ ضَعيف ، وهذه الحُجج من مقدّمات النّظر الصّحيح ومن أصل عِلم الكلام العَقليّ ، فتأمّله .

- وأمّا قولُه : ((وَمَا حُجّة المُعترِض عَلى هَذا العِلم)) ؟!.

وذلكَ أنّه لا حجّة لهُم عندَ التّحقيق إلاّ أحَد ثلاثَة أمور ، فيما يظهَر لي :

الأمر الأوّل : رفضهم لعلم الكَلام بعُذر أنّ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله لَمْ يخُض فيه بتلكَ الطّريقة التي يخوضُ فيها الأصوليوّن . وهذا لا حجّة لهم معَه إذ أنّ رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله والقرآن قد مهّدوا ودَعوا وأقاموا الشّواهد على التّوحيد لله تعالى ، وحثّوا على التفكّر والتدبّر في مخلوقَات الله تعالى كما مرّ في الحَديث السّابق ، فذلك دعوةٌ منه صلوات الله عَليه وعلى آله لاستخَدام العُقول للتّوحيد ، فأمّا القرآن فمنطوقه بالحُجج العقليّة المثيرَة لدفَائن العُقول ظاهِر ، وأمّا قول الرّسول وفعله أيضاً فظاهِر ولو لم يكفِ عن التّطويل هُنا إلاّ موقفَه من أصنام قُريشٍ وتسفيهه صلوات الله عَليه وعلى آله لهَا كآلهة مُنادّةٍ لله تعالى ، فأمّا إن كان مقصدُ المُعترِض أن يتلفّظ الرّسول صلوات الله عَليه وعلى آله بتلكَ الألفاظ التي يتلفّظ بها الأصوليّون فذلكَ تعسّف وسوء إصدَار ، فإنّ علم النّحو بتلكَ الطّريقَة التي يكتبُها النّحويون للتوصّل إلى حُسن النّطق باللّغَة وفَهم المقاصد من كلامِ العَرب لم يُؤثَر أنّ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله تلفّظ به بتلك الطّريقَة النحويّة ، وإن كانَ صلوات الله عَليه وعلى آله قد أتى مؤكّداً على لغَة القرآن من قولِه وفعلِه وكذلك القرآن الكَريم ، فكان ذلك حاثّاً لأهل العِلم على مزيد النّظر فيها لتحقيقَها خصوصاً إذا ألجأت الظّروف لانتشار العُجمَة مثلاً أو العاميّة فيتم تدوين وتفصيل ذلكَ العِلم ، كذلك في القواعد العقليّة والاستدلاليّة على التّوحيد إذا ما انتشرَ الإلحَاد أو الأقوال المُناوئَة

للإسلام فإنّ أهل العِلم يقومون بتفصيل تلكَ القواعِد احتجاجاً على الآخَر ومَنعاً لالتباس النّظر الفاسد بالصّالح فلا عُذر للمُعترض في أنّ الرسول صلوات الله عَليه وعلى آله لم يخُض في هذا الفنّ ، أو الصّحابة ، علماً أنّ أمير المُؤمنين (ع) قد فتقَ هذا العِلم وأتى بأصلِه ومُنتهَاه مُختصراً في خطبه في نهج البلاغَة فتأمّله ، وناهيك بالوَصيّ باب مدينة العِلم .

الأمر الثّاني : الذي اعترَض لأجله المُعترض لمنع علم الكَلام ، هُو مُصادمَته لظاهِر الأحاديث الصّحيحَة الآحاديّة ، كأحاديث نزول الرّب جلّ شأنُه إلى السّماء الدّنيا ، فذهب المُعترض إلى أنّ المعنى الحَديث هُو نزول الله تعالى بذاتِه حقيقةٍ إلى سمَاء الدّنيا ، ومقدّمات النّظر والتفكّر والتدبّر تمنعُ وتُنزهّ الله تعالى من ذلكَ ، إذ أنّ النّزول تحيّز ، ثمّ تجسيمٌ ، ثمّ في ذلك تَحديدٌ للذّات الإلهيّة ، ثمّ في ذلك إثباتٌ لافتقار الذّات الإلهيّة إلى النّزول ، وهذه من صفَات المُحدَثات التي تحتاجُ إلى مُحدِث ، ثمّ بعد ذلك التأصيل العَقلي الذي يمنعُ فهمَ المُعترِض ، فإنّ القُرآن الكَريم ناطقٌ بأنّ الله تعالى ليس كمثلِه شَيء ، فإذا كانَ الله سينزلُ بذاتِه ، وستحويه السّماء الدّنيا ، وسيحتاج للمكَان في نزولِه ، فإنّه أشبَهَ سائر المَخلوقات في تلكَ الأحوال والصّفات ، فالقرآن يردّ أيضاً هذا الفَهم من ظاهِر الحَديث على المُعترض ، ثمّ اللّغة القرآنيّة العربيّة تثبتُ المجَاز وأنّ ذلك المعَنى من الحَديث هُو أنّ ثُلث الليل الأخير موطنُ استجابَة وأن ملائكَة الله تعالى ترفعُ فيه استغفَار وتوبَة المُشتغفِرين والتّائبين ، لا أنّ الله تعالى ينزل بذاتِه حقيقةً .

الأمر الثّالث : أنّ المُعترضَ قد أشكلَ عليه تقديس قول سلفِه المانِع من علمِ الكَلام ، ثمّ نفسهُ مستيقنةٌ بأهميّته لإثبات التّوحيد والرّد على الآخَر المُلحِد ، فقام يُشنّع هكذا جزافاً على ذلك العِلْم حميّةً وعصبيّة لأقوال سلفِه دوناً عن اتّباع الدّليل ، على أنّ جمهوراً من علماء الأشاعرة والفرقَة السنيّة قد قالوا بعلم الكَلام ، وقَد عدّه النووي من الواجبَات على لسان العُلمَاء للردّ على المَلاحِدَة ، وعدّة ابن حجر الهيثمي من فروض الكفايَة والشّافعي الرّملي وأبو حامد الغزاليّ وهو من أبرَز المتكلّمين ، وسعد الدّين التفتازاني ، وأبو المعالي الجويني ، وفخر الدّين الرّازي وغيرهم ، وهؤلاء كماترى ليسوا من الزيديّة إلاّ ما قَد أثبتَه بعض أهل العِلم من عودَة أبي حَامد الغزاليّ إلى الزيديّة .

نعم! فهذا ما توجّه الجواب إليه من مسألَة السّائل ، والحمد لله ، وقد سبقَ ردّ حول علم الكَلام تناولنَا فيه ذلكَ العِلم من واقع تراثنا الزّيدي وقسّمناه ودّللنا على أقسامِه فليُراجعه المُهتمّ .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثاني والستّون :

سيدي الكاظم الزيدي:

هناك مسائل وردت للمجموعة : تساؤلات تحتاج الى قرائه فكريه

١ – هل الحسن بن علي عليه السلام إمام ؟؟؟؟

٢ – هل زين العابدين علي بن الحسين سلام الله عليه إمام؟؟؟

٣– فإذا كانو أئمه فهل من الضروره الإمام أن يقوم ؟؟؟

٤– لماذا لم يقوم الامام الحسن عليه السلام على يزيد في بداية تولي يزيد معا ان الامام الحسن عليه السلام إمام بشهادة رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله عندما قال [[الحسن والحسين إمامين قاما ام قعدا]] .

٥– هل المذهب الزيدي يحصر الأئمه فقط في من قام من اهل البيت؟؟؟؟؟

٦– هل نحن الزيديه نقول بعدم إمامة من قعد ؟؟؟؟

٧– هل الإمامه محصوره فقط للقائم بالسيف ؟؟؟

٨– ام هل الإمامه من بان فضله بشهادة علماء اهل بيت رسول الله بإمامته ؟؟؟

٩– هل يوجد إمامين في زمن واحد ؟؟؟؟

١٠ – من إمامنا في هذا الزمان؟؟؟؟

والجَواب :

نأتي عَليه من هذه الأسئلَة كلّ سؤالٍ بجوابٍ مُنفصل ، على أنّ بعض الأسئلَة كان من المُفترض دمجُها ، ففي فصلهَا تكرارٌ لوجه السّؤال ، إلاّ أنّنا نتماشَى مع تلكَ الأسئلَة كمَا أوردَها السّائل ، ثمّ أنبّه البَاحث على أن يربط الإجابَات بعضها ببَعض لتتّضح له الصّورة كاملَة ، وليعلَم أنّني قد أتيتُ بالجَواب مُؤصّلاً

من قول العترَة لم ألتفِت فيه إلى غيرهَا ، لأنّنا لا نتّبع إلاّ أصولاً وإجمَاعات فاطميّة هي المَعصومَة من منهَج أهل البيَت (ع) ، وكذلكَ الكِتاب والسنّة ، وهُو ما قد حاججنَا به الإماميّة والفرقَة السنيّة فصمدَ قولُ العترَة واطّرَد ، وحُقّ له أن يطّرد بتلكَ الأصول والقواعد المتينَة ، ولا أكتفِي بجوابِي حتّى أُدلّل علَيه بالقَول والقَولين والثّلاثة ولولا حُبّ الاختصَار لكانَ جواباً مفُصّلاً مُنمّقاً مُدعّماً ثمّ لكانَ كِتاباً وليسَ في هذا حسَنةٌ في هذا المَقام ، إذا المقامُ إشارةٌ بها يدلّ ولا يُخلّ إن شَاء الله تعالى ، ولستُ أذكُر هذا إلاّ حاثّاً أخي البَاحث على أن لا يعدوهَ إلى ظُنون بنصّ مُتشابَه لا يصلُح أن يُعارض الواضحَات من أقوال العترَة المحمديّة ، أو فهم لا يصلُح أن يكون مُعارضاً لتصريحَات العترَة الأحمديّة ، وإنّما هُو الدّليل واليَقين ، وإلاّ فالفضلُ قد نالَه أهل الفَضل من سَادات العترَة الأخيَار ، وشيعتِهم الكِرام ، وهذا أوان الشّروع في الجَواب ، متّكلاً على الله الواحِد المنّان :

كان السّؤال الأوّل : هل الحسن بن علي عليه السلام إمام ؟.

والجَواب : نعَم ، كانَ الإمَام الحسن بن عَلي (ع) إمامٌ بالنّص من رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، ((الحسن والحُسين إمَامان قامَا أو قعدَا)) ، فهُو من السّابقين بالخيرَات ، إمَام علمٍ وجِهاد .

كانَ السّؤال الثّاني : هل زين العابدين علي بن الحسين سلام الله عليه إمام؟!.

والجَواب : أنّ الإمَام السجّاد زين العَابدين عَلي بن الحُسين إمَامُ عِلم ، من المُقتصدين في زمانِه ، لا أنّه إمَامٌ مفترضَة طاعَته إمام دَعوة وجِهَاد ، قالَ الإمَام زيد بن عَلي (ع) : ((إن اللهّ افترضَ طَاعَة أربَعَة مِنّا: أميرُ المُؤمنين، والحَسَن، والحُسين عليهم السلام، والإمَام القَائم بالسّيف يَدعُو إلى كِتاب اللهّ وسنّة رَسُوله)) [المحيط بالإمامَة] ، والسجّاد (ع) خرجَ بذلكَ عن افتراضِ طاعتِه دوناً عن بقيّة علماء آل محمّد المُعاصرين لَه كالإمَام الحسن بن الحسن ، وكزيد بن الحَسن صلوات الله عَليهم ، فأئمّة العِلم ليسَ لهُم طاعَة خاصّةٌ دوناً عن بقيّة علمَاء آل الرّسول لأنّ الجميع في الزّمن الواحِد أئمّة عِلم وإن تفاوتوا في العِلم والفَضل ، وإنّما الإمَام المُفترض الطّاعَة هُو ما أخبرَ عنه الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) ، الإمَام الدّاعي المُجاهر بالدّعوة وبنبذ الظّالمين ومُقاتلتهِم ، نعم! ويوضّحه عن الإمَام زيد بنَ علي (ع) قوله في أبيه وأخيه

وابن أخيه : ((ثمّ كنا ذريّة رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعدهما ولد الحسن والحسين، مَافينا إمَام مفترض طاعَته، ووالله ما ادعى عَلي بن الحسين أبي ولا أحد مَنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا مَنزلة علي ، ولا كَان من رسول الله فينا ما قال في الحسَن والحسين، غير أنّا ذريّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهؤلاء [أي الشيعَة الإمَامية] يقولون : حَسدتُ أخي وابن أخي !! أأحسد أبي حقاً هو له؟ لبئس الوَلد أنا مِن وَلد ، إني إذاً لكافر إن جَحدته حقاً هُو لَه مِنَ الله، فَوالله مَا ادّعَاها علي بن الحسين ولا ادّعَاها أخي محمد بن علي منذ صحبته حتّى فَارقني .ثمّ قَال: إنّ الإمام منّا أهل البيت ، المَفروض علينا وعليكم وعلى المسلمين ، مَنْ شَهرَ سَيفه ودَعا إلى كتاب ربه وسنّة نبيه ، وجرَى على أحكامه وعرّف بذلك، فَذلك الإمَام الذي لاتسعنا وإياكم جهالته. فأمّا عبدٌ جالسٌ في بيته، مُرخٍ عليه ستره ، مُغلقٌ عليه بابه ، يَجري عليه أحكَام الظالمين ، لايَأمر بمعروف ولاينهى عن مُنكر ، فأنّى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعَته؟)) [الحور العين] .

كانَ السّؤال الثّالث : فإذا كانو أئمة فهل من الضرورة الإمام أن يقوم ؟!.

والجَواب : أنّ القيام يلزمُ الإمَام ، ونَعني بالإمَام إمَام الدّعوَة والجِهَاد ، فإذا لم يقُم لم يكُن إماماً واجبَةٌ طاعتُه ، لأنّ إمَام العِلم ليسَت طاعتهُ مفترضَةٌ على الأمّة فيمَا أمرُه للإمَام ، وإنّما واجبٌ على الأمّة أن تنتهلَ من علُوم عُلماء أهل البيت غير الدّعاة القائمين وأن يلتفّوا حولَهم فالهدايَة والعِلم الصّحيح عندَهم كما نصّ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله في حديث الثّقلين والسّفينة وأمثالها ، وسيأتي لهذا مزيد تفصيلٍ وتفريق في الإجابَات القادمَة فيجبُ استصحابُها للّتفريق بين طاعَة الإمَام الحسن قاعداً ، وعَدم طاعَة غيرِه من غير المنصوص عليهم قاعداً.

كانَ السّؤال الرّابع : لماذا لم يقوم الامام الحسن عليه السلام على يزيد في بداية تولي يزيد معا ان الامام الحسن عليه السلام إمام بشهادة رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله عندما قال [[الحسن والحسين إمامين قاما ام قعدا]] .

والجَواب : أنّ السّؤال غير محرّر ، لمكانَ أنّ الإمَام الحسن (ع) قد استُشهِدَ في عهد مُعاوية ، ولعلّ مقصدَ السّائل أحدُ وجهَين: الوجه الأوّل : لماذا قعدَ الإمَام الحسن وصالحَ مُعاوية ، وهُو (الحسن) إمَام ؟!. والوجه الثّاني : لماذا لم يقُم الإمام الحُسين بعد استشهاد أخيه الإمام الحسَن (ع) على مُعاوية وقعدَ عشر سنوات إلى أن مات مُعاوية وتولّى يزيد ؟!.

والجَواب على الوَجه الأوّل : أنّ الإمَامين الحسن والحُسين صلوات الله عليهما قد خصّهما الشّارع الحَكيم بالنّص النّبوي في بقَاء حُكم الإمامَة فيهما في حالِ القيام أو القُعود ، فهُما صلوات الله عليهِما مَعروفَان مَعلومَان بالإمَامة من ذلكَ النّص ، فليسَت الدّعوة ابتداءً تدلّ عليهِما ، كمَا هُو الحال فيمَن لم يثبُت فيه نصّ من الذريّة بعد الإمَام الحُسين (ع) ، فإنّه لا يُعرَف الإمَام إلاّ بالدّعوة والقيام في الأمّة هذا من جهَة ، ومِنْ جهةٍ أخرَى فإنّ القيامَ من الإمَامين المنصوص عليهِما كانَ فرضاً بتحقّق شَرطين: الأوّل : وجود النّاصر والمُعين . والثّاني : وجود الظّلم وكون أنّ الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر لن يؤدّي إلى مُنكَر أعظَم ممّا الأمّة فيه . فإذا ارتفَع هذان الشّرطَان ، وجبَ القيامُ على المنصوص عَليه ، ولذلكَ قامَ الإمَام علي (ع) عندمَا توفّر له النّاصر والمُعين في وجه القاسطين أهل الشّام ، والنّاكثين أهل الجمَل ، والمَارقين أهل النّهروان . وكذلك بدأ الإمَام الحسن (ع) إمامته بتجييش الجُيوش لمُقاتلَة مُعاوية ، وأرسل السّفارات لدعوة القَبائل ، وعيّن الوُلاة ، فلمّا خذله النّاصر فقد شرطَ القيام فالتزمَ القُعود حينها مع بقاء إمامته لمكان النّص المحمّدي ، وهُنا لو تأمّلت لوجدتَ الإمَام الحسن (ع) قد قامَ وأعلَن جِهاده في وجه مُعاوية ولم يقعُد إلاّ بعد أن خذله النّاصر والمُعين ، فقعودُه لإلجَاء لا أنّه إيمَان .

والجَواب على الوَجه الثّاني : أنّ مُعاوية قد شدّد على الإمَام الحُسين (ع) بعد سمّ الإمَام الحسن (ع) ، فكانَت الشُّرَط والعُيون تتبّع بيته وبيوت بني هاشِم ، بل إنّ مُعاوية عندمَا اقتربَت ساعتُه شدّد يُوصي ابنه يزيد في قِتال الإمَام الحُسين إن هُو قامَ عَليه ، فهذا يدلّ على أنّ معاوية كانَ كثير التّشديد على الإمَام الحُسين (ع) طيلَة العشر السّنوات ، فلم يستطِع الإمَام الحُسين (ع) أن يقومَ بفرض الدّعوة والقِيام في ظلّ ذلك الحِصَار ، ولكن ما إن ماتَ مُعاوية في سنَة ستّين للهجرَة ووفدَت كُتب أهل الكوفَة وتوفّر النّاصر والمُعين لم يتأخّر الإمَام الحُسين (ع) عن فرض القيام طرفَة عَين لإيمانه بحتميّة فرض القيام على الإمَام

فقامَ إليهم من فورِه واستشُهد في قلّة من المُؤمنين في كربلاء صلوات الله عليه ، ورضوانُه عليهم ، نعم! فتأخّر الإمَام الحُسين (ع) وقعودُه ليسَ دليلاً على أنّ الإمامة تصحّ للقاعِد مع ارتفاع شرطَي القُعود ، أيضاً فإنّ الإمَام القاعِد من الذريّة لن يُعرَف وهُو قاعِد ، ولن تتحقّق ثمرَة الإمَامة من حفظ بيضَة الإسلام والمُسلمين وهُو قاعد ، وقد قالَ الإمَام الحُسين بن عَلي (ع) : ((لَعمرِي مَا الإمَام إلاّ العامل بالكتَاب والآخذ بالقِسط والقَائم بالحَق والحَابس نفسه عَلى ذَات الله)) [مقتل الحُسين لأبي مخنّف] ، ولمسألة القيام والقُعود تفصيلٌ يجده المهتمّ في جواب السّؤال السّادس ، نعم! قالَ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) : ((الإمَامة لا تصح بالعَقد، وإمامة المنصوص تصح وإن لَم يَقم، فإن دَعا وجبت إجابته، وإن لم يدع خُمِل أمره على أنه عازم على القِيام عند التمكن بخلاف سائر الأئمّة فإنها لا تثبت فيمَن ليس بمنصوص إلا بمُباينة الظالمين، والدّعاء إلى الله سبحانه والتشمير للقيَام بالأمر، فإن لم يفعل ذلك لَم يكن إماماً، ولو فعَل ذلك مَع وجود المنصوص عَليه القاعد لَم تصح إمامته، بل الإمام هو المنصوص ولو لَم يَقُم لعُذر)) [المهذّب] ، ولعمري إنّ هذا كلامٌ مجوّد من الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزّة (ع).

كانَ السّؤال الخَامس : هل المذهب الزيدي يحصر الأئمه فقط في من قام من اهل البيت؟!.

والجَواب : نعَم ، وذلكَ منطوق الكِتاب وإجماعُ أئمّة العترَة ، وتدلّ عليه آيات الاصطفَاء ، وحديث الثّقلين ، والسّفينَة وأمثالها ، قال الله تعالى : ((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)) ، وقال تعالى : ((أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَآ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا)) ، وقوله تعالى : ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ)) ، وغيرها من الآيات ، وقد فصّل ذلك الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي في مجموعه ، وكتب الأصول للأئمّة عليهم السّلام وشيعتهم الكِرام ، فليُراجعه المهتمّ فليسَ مثلُ دليل هذا السّؤال من كُتب الزيديّة ما يغبَى أثرُه .

كانَ السّؤال السّادس : هل نحن الزيديه نقول بعدم إمامة من قعد ؟!.

والجَواب : أنّ أئمّة العترَة لا يقولون بإمامة القاعدِ نعَم ، قالَ الإمَام باقر علوم الأنبياء محمّد بن علي (ع) : ((يَاجَابر لَيس مِنا إمَام مفترضَة طاعته أرخَى عليه سِترَه، والنّاس يُظلمُون خَلف بَابه، إنّما الإمَام المُفترَض طَاعَته مَنْ شَهرَ سَيفه ودَعَا إلى سبيل ربّه)) [المحيط بالإمَامة] ، وقالَ الإمَام موسى بن جَعفر الكَاظم (ع) : ((ليسَ مِنا أهل البَيت مُفترَض الطّاعة وهُو جَالس في بيتٍ والنّاس يُختَطَفُون مِن وَراء بَابِه، لا يَدفع عَنهم ظَالِماً ولا يَهديهم سَبيلاً، إنّما الإمَام مِنّا البَاذلُ نَفسَه، العَالِم بكِتاب اللهّ، الدّاعي إلى الحقّ النّاهِي عَن البَاطِل)) [المحيط بالإمامَة] . وقالَ الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) : ((إنّ الإمَام منّا أهل البَيت المُفترَض الطّاعَة على المُسلمين ، الذي شهرَ سيفَه ، ودعَ إلى كتابِ ربّه ، وسنّة نبيّه ، وجرَت بذلكَ أحكامُه ، وعُرف بذلك قيامُه ، فذلكَ الذي لا تسَع جهالَتُه ، فأمّا عبدٌ جالسٌ في بيتِه ، مُرخٍ عليه سِترَه ، تَجري عليه أحكامُ الظّلمَة ، لا يأمرُ بمعروف ، ولا يَنهَى عن مُنكَر ، فلن يكونَ ذلكَ إماماً)) [سيرة الإمَام الهادي إلى الحقّ] ، نعم! بقيَ أن ننُبّه على أمر ، وهُو أنّ الإمَام قد يقومُ ويدعُو الأمّة ويُرسل الدّعاة إلى الأمصَار بل ويُجيّشُ الجُيوش كمَا حصلَ معَ الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) ثمّ لا تتهيّئ لهُ ظروف الجِهاد والقِتال لتخاذُل الأنصَار أو لفسقهِم ، فعندَها قد يتوقّف الإمَام عن مجُاهدَة الظّالمين وتبقَى بيعتُه قائمَة في رقاب المُسلمين بأن يقوموا إلى الإمَام ويُجيبوا دَعوته ، قالَ الإمَام المنصور بالله القاسم بن عَلي العياني (ع) يُخاطبُ شيعته في الإمَام الذي يقومُ بالدّعوة ثمّ يقعدُ عنها ، لا أنّ كلامَه يتناولُ القاعِد بدون قيامٍ أوّلي ودعوَة ، فتنبّه : ((أو تقولوا: إنّ الإمَامة لَمن قَعدَ دُون مَن قَام ، فَإذا قلتم ذلك فلا بد من النظر في أمر القاعد لِم قعَد؟ فإن وَجدتموه قد قعدَ بعد الكمَال ، واستقامة الأحوَال ، ومساعدة الثقات من الرجال ، وتسليم ما لله من الأموَال ، فذلك رجل جبان ، والجبَان لا يكون إمَامَاً ، فهذا وجه إذا كان يُطلب له إمَامة القاعد ، وإن كان قعوده لقلة أعوانه ، ولعَجز أهل زمانه ، وهو قائم في كل شأنه ، فهو الإمَام ، وولي المقام ، ((مَن سَمع وَاعيته فلم يُجبه كبّه الله في النار على منخريه)) ، كمَا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وإنما مثله عند الله جل اسمه ، ومثل من قام ، مثل رَجُلين لله سبحانه مُطِيعَين ، وفي عِبادته مُجتَهِدَين ، فهُما نهارهما صَائمان ، وليلهما قائمان ، قد اتّسيا في كل شأن ، ثم عَرض لأحدهما مَرض وهَّنه عَن الصّيام ، ومنعه مِن القيام ، فلم يعد يقدر على صَلاته إلا قاعدا ، فأقام في عِلته سنة أو أقل أو أكثر ، وأقام أخوه المُؤمن عَلى رَسمه في الصحّة ، لا يَحزم [يخرم] مِن عَمله شيئا ، أفتقُولون: الصّحيحُ السّليم

المُستطيع الذي لم يَزل يصلي قائما ، أفضل من المُمْتحَن الذي لم يحز لنفسه مَا أصابه؟! أم تقولون: هُمَا عند الله سواء؟! فإن قلتم: هُمَا عند الله سَواء نجوتم ، ولزمَكم ألا تفضّلوا قائما عَلى قاعد ، ولا قاعدا عَلى قائم ، وإن قلتم: الصّحيح المستطيع أفضل ، نسبتم الجَور إلى مَنْ مَنعه مِنَ العمَل ، وهُمَا لو كانا على ما وصفنا من الطاعة والعمل ، ثم قبض الله أحدهما وهذا أقطع عَن العَمل جُملة ، ثم أحيا الآخَر بَعدَه سنة أو أقل أو أكثر ، ثمّ قبضه ، لكانا في إجمَاع الأمّة سواء في الثواب عند الله. فهذا الوجه الثالث وهو اعتقادُكم إن شاء الله)) [مجموع كُتب ورسائل الإمام القاسم العَياني] ، قلتُ: ومثالُ القائم الذي لم يقعُد الإمام زيد بن عَلي (ع) ، ومثالُ القَائم الذي قعدَ الإمَام القاسم الرّسي (ع) ، فكلاهُما قام بأمر الدّعوة واجتهَد ، إلاّ أنّ أحدَهُما قد اعترضَه أمرٌ عن مُقاتلَة الظّالمين وهُو خذلان النّاصر في بدايَة الدّعوة وهُو الإمام القاسم ، والآخَر قاتَل متمّا قيامَه واستُشهِد ، نعم! وإمَامة الإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) كانَت نظيرَ دَعوة جدّه الإمَام القاسم الرّسي (ع) ، فإنّه في بدايَة أمره بعد الثّورة قامَ ودعا بالإمامَة وبايعَه أهل العِلم ، بل وقد صحّ أنّه (ع) أسقطَ طائرَة في قيامِه ، ثمّ قعدَ (ع) لمّا ألجأته الظّروف بعدَم توفّر النّاصر . نعم! بقيَ أمرٌ يجبُ أن يتنبّه له الباحث المُحقّق ولا نفصّله هُنا لخروجه عن وَجه السّؤال نذكُره للفائدَة ، وهُو أنّ قُعود الإمَام بعد قيامه قد فصّل أهل العَلم حالهَم متى تنتفي عنهم الإمَامة ويجوزُ لغيرِهم القيام بهَا في زمنِ القائم الأوّل من عدمِه وهكذا قد حوتهُ كُتب الأصول فليُراجَع . نعم! وقالَ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) مُنكراً على الإماميّة قولهَم بإمامَة القاعد : ((والكَلام عليهم أنَّا نقول لهم: مَا الدليل على مَا ذهبتم إليه من صحّة إمامة القاعد، التّارك لأفضل الفَرائض وأسنمها وأشرَفها، التي قامت بها الفرائض، وحَييت السنن، وجبي الفيء، وقُهر الظالم، وانتُصِفَ من الأعداء؟ وهِي الجهاد في سبيل الله الذي أوجبه الله على الأئمة خَاصّة وعلى المسلمين عَامّة، فَلن يَجِدوا على قولهم دَليلاً، ولن يَسلُكوا إلى الخلاص سبيلاً، [إلى أن قالَ (ع)] ، فَكيف يَقود الجيوش ويُنفذ الأحكَام ويُقيم الجُمُعة والحُدود مَنْ أغلق الباب وأرخى الستر، ونفذَت عَليه أحكام القوم الظالمين؟ تفكّر إن كُنت مِن المُتفكّرين، مَا أحوَجه إلى إمَام يَرفع عَنه هَذا الأمر ويفكّه مِن هَذا الأسر، ويُطلِقُ يدَه ولسَانه بالنّهي والأمر، ويُزيل عَنه هَذا القَهر، وكيف يَقْرُبُ الناس مِن الطّاعة ويَبعدون عن المعصية مَع عَدم مخافة السّطوة؟ فَلا فرق بينه وبين العَالم المُذَكِّر، بل ربّما يكون العَالم والمُذكِّر الوَاعظ أكثر تمكناً مِن الإمام على الوَجه الذي ذكرَته الإمامية، لأنّ الإمام مُتكتم في بَيته، والتقية

بزعمهم تَمنعه عَن إظهار مَا يلزم إظهارَه مِن أمُور دينه، والوَاعظ والمُذكِّر لا مَانع لَه مِنَ الوعظ والتذكير فلا يُعدَم المُتذكِّر والمُنزَجِر فَلو وَجب لذلك إقامَة الإمام لوجبَت إقامَة الواعظ، لأنّ نفعه أكثر وفِعله وزجرَه أظهر، بخِلاف مَا ذكرنا مِنَ القَائم من الذرية الطيبة بالسّيف، فإن الظّالمين يرتعبون منه، ويخافُون صَولته، ويتركون بعضَ المَعاصي مَخافة ظهور يَده وتألفاً لمَن في حَيّهم للتشبّه بمثل حالِه ، [إلى أن قالَ (ع)] ، هَكذا تَكون الإمَامَة عند أهل العِلم بالإمَامَة؟ [إلى أن قالَ (ع)] : فكان الجهاد واجباً، فكيف يُخل به من لا يجب إلاَّ به وهو الإمام؟ ولكنّ الإمامية مَالت إلى الدنيا وعَللت أنفسها بالأمَاني وآثرت الرّفاهية واستغنت باسم التشيع، عَن إلتزام أحكام نصرة القائم من الذرية الزكية، فقامَت للفرقة العباسية مَقام الجنود القويَّة، فنصَروا المفقود قولاً وخذلوا الموجود فعلاً، وقالوا: لو نعلم إماماً لاتبعناكم ولفعلنا وصَنعنا كما قال تعالى حاكياً عن الخاذلين لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم في قولهم ((لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ)) [آل عمران:١٦٧]، وفرَّقوا بين الذرية الهادين، كَمَا فرقت اليهود بين النبيين، وخَذلوا أتبَاع العترة الطاهرة عن قائمهَا بل كُل قَائم يقوم مِنَ السِّبطين، يَحدب عليه بنو حَسن وحُسين، [إلى أن قال (ع)] ، وَلو شَرحنا كلّ مَا علمنا في هذا الباب لخَرجنا إلى الإسهَاب، وإنما جَعلت الإمامية قولها حُجّة للمتعللين، ووليجة للمُتسللين، وشُبهة للمتأولين، هَدمُوا بها قواعد النّصرة، وقللوا جَمع قائم العترة، فَشركوا قَاتله في دَمه وظلمه وباؤا بإثمهم وإثمِه، كَم بين من يناطح حدَّ السيوف ومَن يباشر بَرد الثّفوف، ومَنْ يَكتنى برهج العنيزة، ومن يَستشعر المسك والعَنبر، ومَن يساور ليوث الصِّدام، ومن يُسامِر حُورَ الخِيام)) [المجموع المَنصوري] ، نعم! وقالَ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) في موضعٍ آخَر : ((وإنّما فَعلت الرّافضة ما فَعلت خذلاناً للذرية الطاهرة، وتقويَة للظلمة الفَاجرة، وإن لَم تقصد ذلك فقد كان تَابعاً لاعتقادها مِن تَصحيح إمَامة القَاعد، وبُطلان إمامة القائم المُجَاهد، فعكّسوا القضية، وفرَّقوا بين الذرية، ونَصروا الأمويّة والعباسية)) [المجموع المنصوري] .

كان السّؤال السّابع : هل الإمامه محصوره فقط للقائم بالسيف ؟!.

والجَواب : نعَم ، وذلكَ إجماع العترَة ، والقيامُ أو التّعبير بإشهَار السّيف ، قد يُراد به أحَد وُجوه تدلّ على معنى واحِد ، منهَا : إشهَار الدّعوة ، مُجاهدَة الظّالمين ، الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، وكلّ هذه

التّعبيرات تدلّ على القيام بأمر الإمَام ، حقوقاً وواجبَاتاً ، قالَ الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي : ((إن قالوا: فَمَنْ أولى الناس بعد الحسين؟ فقولوا: آل محمد صلى اللهّ عليه وآله وسلم، أولادُهما أفضلهم أعلمهم بالدِّين، الدَّاعي إلى كتاب اللهّ، الشَّاهر سيفه في سبيل اللهّ ، فإن لم يَدْعُ منهم دَاعٍ. فَهم أئمَّة للمُسلمين في أمرِهِم وحَلالهم وحرَامهم، أبرَارُهم وأتقياؤه)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام زيد بن عَلي] .

كان السّؤال الثّامن : ام هل الإمامه من بان فضله بشهادة علماء اهل بيت رسول الله بإمامته ؟!.

والجَواب : أنّ في جَوابي السّؤالَين السّابقيَن (السّادس والسّابع) ما يَكفي عن الإطالَة هُنا ، ونُضيفُ أنّ أهل البيت ينقسمون إلى ثلاثَة أصنَاف ، من قولِ الله تعالى : ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهَّ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)) ، فالظّالم لنفسِه هُو الذي يكتسبُ ما يكتسبُه النّاس من المَعاصي ، والمُقتصدُ هو صاحبُ الفَضل والعِلم والعِبادَة إلاّ أنّه لم يقُم بالدّعوة إلى الإمامَة بشروطها ، أو لم يجمَع صفَات الإمامَة . والسّابق بالخيرات: وهُو صاحبُ الفضل من الذريّة القائم الدّاعي إلى الله الشّاهر سيفه المُجاهد في سبيل ربّه المُباين للظّلمَة ، قالَ الإمام المتوكّل على الله أحمد بن سليمان (ع) : ((وقوله: ((فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) فإنّه أراد أنه منهم في النسب، وقد ظلم نفسه وأخرجها من الطاعة لربه إذ لم يحل بينه وبين ما أراد الله منه إلا نفسه، وهو العاصي لربِّه المضيِّع لحقِّه. وقَوله: ((وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)) يريد أن مِنهم مَن لَم يبلغ درجة الإمامة، وهو من حدِّ العالم الذي لم يدّع الإمامة إلى حدِّ المتعلِّمِ المطيع لربِّه، وكل هؤلاء مقتصدٌ عن درجة السّبق، وليس اقتصادهم بسواءٍ، منهم من لم يمنعه من القيام إلا عدم الأنصار، ومنهم من هو دون ذلك. وقوله: ((وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهَّ)) يُريد الإمام الذي دَعا الناس إلى طاعة ربه، وبَاين الظالمين، وعَادى الفَاسقين، فذلك هو السّابق)) [حقائق المَعرفَة] ، قالَ الإمَام المهدي محمّد بن القاسم (ع) : ((وَالسّابق بالخَيرات هُو الإمام الشّاهر سيفه في جهَاد أعداء اللهّ تعالى)) [الموعظَة الحسنَة] ، نعم! فالإمامَة لا تكونُ إلاّ بالدّعوة لا بالفضَل والاقتصَاد ، ولا تصحّ الوصيّة من السّابق إلى اللاحق في عقدِ الإمَامة وإيجاب الطّاعَة في الإمامَة ، وإنّما ذلكَ لو حصَل وذُكر في بعض المصنّفات من الإيصَاء فذلك لا يَعني العقد

بالإمَامة أو الإيجاب للطّاعَة ، وإنّما هُو إشارَة من الإمَام السّابق بأنّ ذلكَ الموصّى إليه خيرَة الموجودِين في نظرِه ، فإن دعَا إلى الإمامَة بشروطها وواجباتها فُهو المُستحقّ ، وإلاّ فلا تلزمُ طاعَةٌ أو إمامَة .

كانَ السّؤال التّاسع : هل يوجد إمامين في زمن واحد ؟!.

والجَواب : الذي عليه أئمّة العترَة أنّه لا يجوزُ قيامُ إمامَين في قُطرٍ واحِدٍ في زمنٍ واحِد ، وللإمَام مَجدالدّين المؤيّدي (ع) في ذلكَ مبحثٌ وجواب رائقٌ يُكتب بماء الذّهب في كِتابه (التّحف شرح الزّلف) ، أيضاً لشَيخنا العلامّة نجمّ آل محمّد عبدالرّحمن شايم (ع) في ذلك جوابٌ تضمّنته جواباته على مسَائل الإمامَة ، وغالباً أنّ كُتب الأصول لأئمّة العترَة تناولَت هذه المسألَة ، فليُراجعها المهتمّ .

كانَ السّؤال العاشِر : من إمامنا في هذا الزمان؟!.

والجَواب : أنّه لا يوجَد في الزّمان إمَامُ ، وأنّه لن يخلَو الزّمان من صالحٍ للإمامَة من العترَة المحمديّة ، لو قامَت الأمّة بواجب النّصرة والالتفاف حول أهل بيت نبيّها ، وإنّما اليوم هُم أئمّة عِلمٍ وهِدايَة ، وذلكَ أنّه على شرط أئمّة العترَة يجوزُ أن يخلوَ الزّمان القَصير من الإمَام القَائم الدّاعي ، ولكنّه لن يخلو الزّمان من الصّالح أو الصّالحين للقيام لو قدَ التفّت الأمّة حول عُلمَاء العترَة . فإن قيلَ: فمَا واجبُ التّكليف علينَا في ذلك الوقت؟!. قُلنا : واجبُ التّكليف هُو عَدم مُوالاة الظّلمَة والرّكون إليهِم ، والتمسّك بالكِتاب والسنّة وقول العترَة والالتفَاف حول عُلماء آل محمّد المُقتصدين ، وتوطين النّفس على إجابَة الدّاعي من آل محمّد يقوم فيدعُو فيُجَاب بلا توانٍ أو تأخّر . قالَ الإمَام النّاطق بالحقّ يحيى بن الحُسين الهَاروني : ((فإن قالَ قائل : أتُجوّزنَ أن تَخلُوَ الأرضُ من الأئمة أَزمنةً كثيرَة ؟ . قيلَ له : إن أردتَ بهذا القول ، أنَّ الأرضَ تَخلو ممّن يَصِحُّ للإمامة ، وسياسَة أمرِ الأمّة مِن أفاضِلِ أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله ، فهذا يَمتنِع منهُ الزيدية ، ولا يُجوّزونَه ، وإن أردتَ بذلِكَ أنّها تخلو ممّن يقومُ بالأمر ويَتولاّه لأسبابٍ عارِضَة ، وأحداثٍ مَانِعَة ، فهذا غيرُ ممُتنِع)) [كتاب الدّعامة] .

نعم! وبهذا تمّ الجَواب على المسَائل العَشر ، والحمدُلله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ....

*** مسائل جانبيّة :**

كانَ السّؤال :

هناك سؤال طرأ على بالي من خلال قرأتي لاجوبتكم و هو هل ينفع ان يكون هناك امامين في زمن واحد اليس من المفترض ان يكون امام تحت امرة امام فمثلا كان الامام الحسين ع السلام تحت امرة اخاه الامام الحسن ع السلام ... هذا و اذا قسنها بالانبياء ايضاً كان يوجد نبيين او اكثر في زمن واحد مثلا النبي يوسف ع السلام و ابوه يعقوب و الامثلة كثيره .

والجَواب :

أنّ الإمَامة من معَانيها التصرّف في الأمّة ، والسّمع والطّاعَة من المأموم للإمَام ، فأميرُ المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب (ع) في زمن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله مأمومٌ برسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، والإمَام الحسن بن عَلي (ع) مأمومٌ بأبيه أمير المُؤمنين في زمنِ أمير المُؤمنين (ع) ، والإمَام الحُسين بن علي (ع) مأمومٌ بأخيه الإمَام الحسن بن عَلي في زمَن الإمَام الحسن بن عَلي (ع) ، فلا يصحّ أن يُؤخَذ من هذا تأصيلُ عقيدَة جواز أن يكونَ هُناك إمامان في وقتٍ واِحد بالمَعنى الاصطلاحِي للإمامَة ، إذا لا تصرّف لأمير المُؤمنين (ع) في الأمّة ورسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله وهُو حاضِر ، وكذلكَ لا تصرّف للإمام الحسَن في الأمّة وأمير المُؤمنين (ع) حاضِر ، وكذلك لا تصرّف للإمَام الحُسين (ع) في الأمّة والإمَام الحسن بن عَلي (ع) حاضِر .

نعم! ثمّ تفرّع سؤالٌ آخَر لمسألَة قيام الإمامَين في وقتٍ واحِد في قُطرٍ واحِد قياساً على وجود أكثر من نبيّ في وقتٍ واحِد في قُطر واحِد ، وامتنعَ الأئمّة (ع) على تأصيل ذلكَ بناءً على ذلكَ القياس لمكانَ أنّ الإمَامين في القُطر الواِحد مظنّة حصول الاختلاف بينهما ، والأصل في الإمَأمة العزّة والمنعَة والقيام

بحفظ مصالح المُسلمين ، فأمّا الأنبياء في الوقت الواِحد والمكان الواحد فالعصمَة تمنعهُم عن الاختلاف ، والأئمّة غَير مَعصومين بعدَ الإمام الحسين بن عَلي (ع) ، نعم! وجوّز البعض قيامَ إمامين في زمنٍ واِحد واشترطُوا لذلك تباعُد الأقطَار بحيث يَفصلُ بين القُطرين قطرٌ دولَة ظُلم ، فأمّا إذا تقاربَت الأقطَار فإنّه يجبُ على أحدهِما الائتمَام بالآخَر ، وقد كُنت باحثُ سيّدي العلاّمة نجم آل محمّد عبدالرّحمن بن حسين شَايم المؤيّدي (ع) في ذلكَ كثيراً حتّى حقّق لي القَول بتوسّع هذه خُلاصَته وإلاّ فلَه تَطويلٌ بَحثي بافتراض الافترَاضات لا يؤثّر على النّتيجَة التي حرّرنا قريباً .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كانَ السّؤال :

أحسن اللـه إليـكم سيدي الكاظم الزيدي .. لكن أود ان اطرح نقطة حول السؤال السابع ، وأرجو التوضيح ، عندمـا سُئل السيد العلامة محمد بن عبد العظيم الحوثي حفظه الله بـ (هل اشهار السيف شرط للامامة؟) هذا فيما معنى السؤال .. فأجــاب :- إشهار السيف ليس بشرط بشرط في الامامة ، فجاء بها أصحابنا (الزيدية) رداً على الرافضـة ؛ لأنهم قالوا بإمامـة أشخاص لم يجاهدوا .

والجَواب :

أنّنا قد بيّنا في جَواب السّؤال السّابع أنّ إشهار السّيف قد تدلّ على عدّة مَعاني ، قُلنا : ((والقيامُ أو التّعبير بإشهَار السّيف ، قد يُراد به أحَد وُجوه تدلّ على معنى واحِد ، منهَا : إشهَار الدّعوة ، مُجاهدَة الظّالمين ، الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، وكلّ هذه التّعبيرات تدلّ على القيام بأمر الإمَامة ، حقوقاً وواجبَاتاً)) ، نعَم ، فأوّل أمر الإمامَة دَعوةٌ لا إمساكٌ بالسّيف وخُروج ، وحقيقةُ الدّعوة أن يُعلنَ الفَاطميّ دَعوةً جامعةً يُرسل من خلالها الكُتب ويطلبُ البيعَات ، ويدعُو النّاصر والمُعين ، لأجل القيام في وجه الظّلم بإشهَار السّيف في وجوه الظّالمين ، وهُنا تجبُ الطّاعَة لكلّ مَنْ قرعَت مسامعَه دَعوة الإمَام ، فإذا تحصّل النّاصر والمُعين وجبَ على الإمَام عدم التّواني والخُروج لمُجاهدَة أهل الظّلم ، وإن لم يتحصّل النّاصر

والمُعين بعدَ إعلان الدّعوة وإظهَار العَزم على مُباينَة الظّلمَة وإشهَار السّيف ، فإنّه يكونُ في حلّ عن الخُروج بالسّيف وتبقَى إمامتُه ودَعوتُه يُجدّد طلبَ النّاس مَعها واستهمامَهم الخُروج مَعه لا يفتُر عن ذلك ، نعم! ثمّ للمسألَة بعد ذلك تفصيلٌ لا يهمّ إيراده هُنا أصلُه مسألَة الأنهضيّة بقيامِ داعٍ آخَر أكثر أنهضيّة من الأوّل وأكثر قَبولاً عندَ الأمّة فتُجابُ دَعوته ، ما يكونُ حال الدّاعي الأوّل بعد عدَم قيام النّاصر والمُعين مَعه ، نعم! وقد ذكرتُ لكَ في جواب السّؤال السّادس تفصيل إمامَة الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) فهُو قريبٌ من هذا ، نعم! وبهذا تمّ الجَوب على السّؤال ، لا أنّ مقصد السيّد العلاّمة محمد عبدالعظيم أنّ الدّعوة كافيَة في الإمَامَة ثمّ لا يحصُل معها دعوةٌ للنّاس إلى جهادَ الظّلمة ومُقاتلتِهم ، بل مقصدُه أنّ بدايَة الأمر لا يكونُ إلاّ بالدّعوة ، وأنّ إشهَار السّيف في مُقابلَة القُعود الذي ادّعته الإماميّة في أئمّتها عن مُباينَة الظّلمَة ، وتحريرُ ذلكَ المقصد بإرجاع فرع كلام السيّد العلاّمة محمد عبدالعظيم إلى أصول العترَة ، وعندِي أنّه لو سُئلَ أجابَ بذلك ، والله أعلَم .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كانَ السّؤال :

سيدي إن لم يوجد ما يوجب أشهار السيف وصلح الحاكم فكيف يعرف الإمام ؟!.

والجَواب :

أنّ الأصلَ في الإمَامَة أنّها وسيلةٌ لا غايَة ، وسيلةٌ إلى إقامَة حُكم الكِتاب والسنّة وإحلال العَدل وحفظِ الحُقوق وحمايَة الثّغور ، فإذا كانَ الحاكِمُ من غير أهل البيت عادلاً فلا يكونُ الخُروج عَليه لمكانَ سقوط فرض الخُروج لفقدَان شرطِه ، وهُو أنّ الخُروج سيؤدّي إلى مُنكر أعظَم ممّا الإسلامُ والمُسلمون فِيه ، والمُنكَر هُو تولّي الأمر (الحُكم) غير أهلِه ، والأنكَر هُو إراقَة الدّماء ومصالحُ المُسلمين والعدالَة حَاضرَة غير غائبَة ، فلزمَ عندَها الصّبر على الحقّ الخاصّ في الحُكم لأجل المصلحَة العامّة ، تماماً كمَا تصرّف أمير المُؤمنين (ع) في عهد أبي بكر وعُمر وأوّل ستّ سنوات من حُكم عُثمان ، لمّا كان حُكم الشّيخين إلى العَدل

أقرَب ، فقالَ (ع) : ((لأسلِمّن مَا سلمَت أمور المُسلمين)) ، نعم! ويكونُ ذلك القائمُ بالحُكم من غير أهل البيت حاكماً لا إماماً شرعيّاً ، ويكونُ واجبُ الأمّة هُو الالتفافُ حول أهل بيتِ نبيّهم في هديهِم وعلمهِم وسَمْتهِم ، فالإمَام كِتاب الله تعالى ، وسنّة نبيّه ، واعتقادُ العترَة ، ثمّ التزام جماعَة المُقتصدين من عُلمَاء أهل بَيت نبيّهم ، وأن يعلمُوا أنّ هذا الأمر في أهل بيتِ نبيّهم دونَ غيرِهم ، تماماً كزمَن عدَم قيام الإمَام في زمَن الظّلم ، والله أعلَم .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كان السّؤال :

سيدي الكريم فهمت مما ذكرتم فيما سبق انه لم يقم بامر الدعوة والامامة من بعد الحسين السبط الا الامام الاعظم زيد بن علي مع انه قد عد غير واحد الامام الحسن بن الحسن امام دعوة وهو قبل الامام زيد فكيف تفسرون ذلك .

والجَواب :

أنّها قد صحّت دَعوة الإمَام الرّضا الحسن بن الحسَن بن عَلي بن أبي طَالب (ع) ، وذلكَ لّما جاءته بيعَات عبدالرحمن بن محمد الأشعث الكِندي ومَن مَعه فتمنّع (ع) أوّلاً ، ثمّ قالَ : ((مَالِي رَغْبَةٌ عَن القِيام بِأمْرِ الله، ولا زُهدٌ في إحيَاء دِين الله ، ولَكن لا وَفَاءَ لَكُم، تُبَايُعونَنِي ثُمّ تَخْذُلُونَنِ)) ، فأكّدوا له بالأيمَان والمواثيق على نُصرته وذلكَ في عهد عبدالملك بن مَروان الأمويّ ، فتجهّز الإمام الحسن للخُروج إلى الكُوفَة ، إلاّ أنّ عبدالملك بن مروان عاجَل جيشَ ابن الأشعَث في معركَة دير الجَماجم ، فُهزم ابن الأشعَث ومَنْ معه من الفُقهاء ، والإمَام الحسن لا زالَ في طريقِه إليهِم ، عندَها طُورد الإمَام الحسَن (ع) ومات مسموماً ، نعم! فأمّا ذكرُ بعض أو أكثَر أصحابنا أنّ الإمَام زيد بن عَلي (ع) هُو أوّل مَنْ قام ودعَا بعد الإمَام الحسين السّبط (ع) ، فأصلُ ذلك يعودُ لّما كانَت ثورَة الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) أشهَرُ من دَعوة عمّه الإمَام الحسن بن الحسَن تأريخيّاً ، ثمّ لّما كانت ثورةً مُسلّحة بمُواجهَة قامَ بها الإمَام زيد بن عَلي

(ع) شابهَت ثورَة كَربلاء ، ثمّ لمّا كانَ قد تخلّلها ودعَوة الإمَام الحسن ما يُقارب الأربعين سنَة ، حيث أنّ معركَة دير الجماجم كانَت سنَة (٨٢هـ) ، أو ، (٨٣هـ) ، واستشهَاد الإمام زيد بن عَلي (ع) سنَة (١٢٢هـ) ، ثمّ أيضاً منَ العوامل التي قد تجَعلنا نقول أنّه أوّل من قام ودَعا الرمزيّة التي ارتضاها أهل البيت (ع) بالانتسَاب إلى الإمَام زيد بن عَلي شرفاً واعتزاءً وافتخاراً ، نعم! وعامَل آخَر وهُو أنّ بعض المُؤرّخين لم يُؤرّخ سيرَة الإمَام الحسن بن الحسن ودَعوته فقد يجوزُ أنّ البعض لم يقِف على دَعوتِه ، ولكن عندَ التّحقيق وهُو ما ظهَر لي فإنّ أوّل دَعوة بعدَ الإمَام الحُسين السّبط كانَت دعوَة الإمَام الحسن بن الحسن ، ثمّ دَعوة الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، ثمّ دَعوة الإمام يحيى بن زَيد (ع) ، ولا بأسَ لو قالَ أحدهُم أنّ أوّل مَن قامَ بعد الإمَأم الحُسين السّبط هُو حفيدُه الإمَام زيد بن عَلي (ع) باعتبَار الثّورة المسلّحة ، بمعنَى مُقارنَة الدّعوتين الحسينيّة والزيديّة ببعضها بظروف الخُروخ ، لا أنّ المَعنى أنّ الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، هُو أوّل مَن دَعا مُطلقاً بعد الإمَام الحُسين (ع) ، فتنبّه .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كانَ السّؤال :

كيف عد حجة عصرنا مولانا مجدالدين الامام زين العابدين اماما من بين الائمة الذين دعوا باعتبار ان الهادي عليه السلام ذكره باعتباره اول الاخيار والائمة من بعده والمعروف ان زين العابدين لم يشهر سيفه او يدعو؟!.

والجَواب :

أنّه لم يظَهر لي أنّ الإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) قد عدّ الإمَام زين العَابدين (ع) إمامَ دَعوة كاختيارٍ وتأصيل ، وإنّما هُو حكَى قولاً للإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) وأخبرَ أنّه يظهَر من هذا القَول أنّ الإمَام زين العَابدين (ع) من دُعاة الأئمّة ، وها أنَا أنُقل تَمام قول الإمام المؤيّدي (ع) ، قال : ((وفِي كَلام الإمام الهادي إلى الحق ، المَروي في (شرح الأساس) مَا يَدل على أنّ سَيّد العَابدين علي بن الحسين صلوات الله

عليهم مِن دُعَاة الأئمّة ، حَيث قال : الأخيَار مِن ذريّة الحَسن والحسين أوّلهم عَلي بن الحُسين ، وآخرُهم المهدي ، ثمّ الأئمّة فيمَا بَينهُما . وذلك أنّ تَثبيت الإمَامَة عندَ أهل الحَقّ فِي هؤلاء الأئمة من الله عز وجل على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فمَن ثَبت الله فيه الإمامة واختاره واصطفاه ، وبين فِيه صفات الإمام ، فَهُو الإمَام عندهم ، مُستوجِبٌ للإمَامة ، لقول النّبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((مَنْ أمرَ بالمَعروف ، ونَهى عَن المُنكَر مِن ذريّتي ، فَهُو خَليفَة الله في أرضِه ، وخَليفَة كِتابه ، وخَليفة رسوله)) ..إلى آخره)) [التحف شرح الزّلف] .

نعم! ونقفُ مع هذا القَول للإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) ، وما نقلَه عن الإمَام الهَادي إلى الحقّ (ع) ، عدّة وقفات يترتّب بعضها على بَعض .

الوقفَة الأولَى : أنّ الإمَام مجدالدّين لم يختَر أو يُؤصّل إمامَة زين العَابدين (ع) ، وإنّما أخبرَ أنّ ذلكَ مَدلول كلام الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) ، وذلكَ من قول الإمَام المؤيّدي (ع) : ((وفِي كَلام الإمام الهادي إلى الحق ، المَروي في (شرح الأساس) مَا يَدل على أنّ سَيّد العَابدين علي بن الحسين صلوات الله عليهم مِن دُعَاة الأئمّة)) .

الوقفَة الثّانية : أنّ الكَلامَ هُنا في نصّ الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) هَل هُو دلالَةٌ على إمامَة السجّاد (ع) كإمامَ دعوة وقيام ، والظّاهر لِي أنّه لا يدلّ عَليه ، أقلّه الدّلالة الواضحَة ، وإن كانَ مُحتملاً ، وذلكَ لتظافُر وتواتُر الأخبارَ في عَدم ادّعاء الإمَام زين العابدين (ع) للإمَامَة ، وعدم تصدّيه للدَعوة والقِيام ، أيضاً الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) لم يُصرّح بإمامة السجّاد ، فقد يكونُ وهُو الظّاهر عندي أنّ المُراد حصر المُستحقّين للإمامة من الذريّة الحسنيّة والحسينيّة بأنّ أوّلهم عَلي بن الحُسين ، لمّا كانَ السجّاد أكبر ذريّة الحسن والحُسين (ع) ، وقد حقّقت جواب هذا النّص عن الإمَام الهادي في مبحث (الشّبه الورديّة حولَ الزيديّة) ، كردّ على الإماميّة في هذه الشّبهَة فليُراجعه المهتمّ ، نعم! فذلك من جَهة وهُو أنّ المُراد من قول الإمَام الهادي هُو لحصر الاستحقاق لو قامُوا بالأمر والدّعوة فإنّهم مُستحقّون ، لا أنّه تثبيتٌ بدون استحقَاق ، نعم! ويدلّ عَليه من كلام الإمَام الهادي (ع) ، قولُه في موضعٍ آخَر : ((ثمّ قال سبحانه: ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا)) ، فَورثة الكِتاب: محمّد، وعَلي، والحَسن، والحُسين، ومَنْ

أولدُوه مِنَ الأخيَار. ثمّ قَال في وَلدهم: ((فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) ، فَفيهم إذ كَانوا بَشراً مَا في النّاس)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحقّ] ، فالكلامُ كانَ لغرض ذكر الذريّة بعُموم ، لا أنّه تثبيتُ للإمَامة والدّعوة لمجرّد الذّكر ، يؤّيده قولُه (ع) : ((فمَن كَان كذَلك مِن ذُريّة الحَسن والحُسين فَهُو الإمام المُفترَضَة طَاعته، الوَاجبة على الأمّة نُصرته، مثل مَن قامَ مِن ذريّتهما من الأئمة الطّاهرين، الصّابرين لله المحتسبين، مثل زيد بن علي بن الحسين بن عَلي بن أبي طَالب رضي الله عَنه إمام المُتقين، والقَائم بحجّة ربّ العَالمين، ومثل ابنه يَحيى المحتذي بفعلِه، ومثل محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحقّ] ، وهُنا كمَا ترى لم يذكُر الإمَام الهادي الإمامَ السجّاد (ع) من الأئمّة الدّعاة ، فهُو (ع) من أئمّة العِلْم وذلك شرفٌ عَظيم ، ويَكفيه صلوات الله عَليه وعلى آله أنّه سيّد العابدين وسيّدهم يقومُ يومَ المحشر يُدعى بهذا اللّقب كمَا جاءت الأخبَار ، نفعنَا الله ببركتِه وجعلَنا من أصحابِه وأتباعِه ، فليس المقام مقام مُفاضلَة ، وإنّما تَحقيق وتَبيين للأئمّة الدّعاة من أئمّة العِلم من العترَة الأخيَار ، فظهرَ لكَ إن شَاء الله أخي السّائل من هذه النّصوص مقصدَ الإمَام الهادي (ع) من إطلاقِه أو من مُتشابَه كلامِه الأوّل .

الوقفَة الثّالثة : أنّ العلاّمة أحمد بن محمّد الشّرفي (ع) ، قد حكى عن الدّيلمي في (قواعد أهل البَيت) ، أنّ الإمام زين العَابدين (ع) لَم يدعُ إلى نفسِه بالإمامَة ، وأنّ هذا قولُ فرقِة الزيديّة ، وأنّه لم يصحّ عنه الدّعوَة [شرح الأساس الكَبير:١/ ١٤٤] . نعم! وفي الخبر الذي رواه الحافظ علي بن الحُسين الزّيدي ، بإسنادِه ، حَدّثنا أبو خالد عمرو بن خَالد ، قال: دَخلَ نَفرٌ مِن الرَّافِضَة عَلى زَيد بن علي عليه السلام فَعدُّوا لَه الأئمَّة حَتى بَلغُوا إلى عَليّ بن الحُسين عَليه السلام، فقالَ لَهُم: كَذبتُم عَلى أبي ، والله مَا قَال أبي فِي نَفسِه قَطّ)) [المحيط بالإمامَة] ، وإن كانَ الكلامُ هُنا يحتملُ الإمامَة النصيّة وهُو الظّاهر .

الوقفَة الرّابعة : أنّ مَنْ أرّخ من أئمّة العترَة وشيعتِهم لم يذكُر الإمَام السجّاد (ع) من الأئمّة الدّعاة لعَدم قيامِه بالدّعوة ، وذلك ظاهرٌ لو راجَعت كتاب الإفادَة ، وكِتاب المَصابيح ، ومقدّمة كتاب سيرة الإمَام الهادي إلى الحقّ ، وكِتاب الشّافي ، والحدائق الورديّة ، فلَم نقف على شاهد إمامَة الدّعوة فيما وقفنَا عَليه .

نعم! وخُلاصَته أنّ الإمَام السجّاد (ع) من أئمّة العِلم ، لعَدم قيامِه ودَعوته ، وتلكَ هي عقيدَة الإمَام السجّاد في أنّ الإمَام المستحقّ هُو القائمُ بالدعّوة الخارجُ بالسّيف المُنابذ للظّلمَة ، فيروي الحاكم الحسكاني الحنفي ، بإسنادِه ، عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين ، قَال : إنّي لجَالِس عِندَهُ ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العِراق ، فقالا : يا ابن رسول الله جئناكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن . فَقَال : وَ مَا هِيَ ؟ قَالا : قول الله تعالى : ((ثمّ أورَثنا الكتاب الذين اصطَفينا)) فَقال (ع) : يَا [و] أهلَ العِراق أيش يقولون ؟ قَالا : يقولون : إنّها نَزَلَت في أمّة محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) فَقال : علي بن الحسين : أمّة محمّد كلّهم إذا في الجنة ! ! قّال : فَقلتُ مِنْ بَين القَوم : يَا ابن رسول الله فِيمَن نَزَلَت ؟ فَقَال : نَزَلت و الله فِينَا أهل البَيت ثَلاث مَرّات . قُلتُ : أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه ؟ قَال : الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة ، فَقلتُ : و المُقتصد ؟ قال : العابِد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين ، فَقلت : السّابق بالخيرَات ؟ قَال : مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَ دَعَا إلى سَبيلِ ربّه)) [شواهد التّنزيل:٢/ ١٥٦] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كانَ السّؤال :

ماذا تقول في الإمام المغمور ياسيدي الكاظم الزيدي ؟.

والجَواب :

أنّ الخائف المَغمور يحملُ أحَد وجَهين :

الوجهُ الأوّل : هُو الإمَام الذي قامَ ودَعا ، فكانَت دعوتُه للنّاس معلومَة ، ثمّ خذلَه الأصحَاب ، فلجأ إلى القُعود بعدَ الدّعوة ، مُحمّلاً بهمّة القِيام من وقتٍ لآخَر يدعُو النّاس لمُناصَرتِه ، فإنّه على ذلكَ الحَال إمامٌ مَغمورٌ غطّاه الظّلم ، كالإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) قامَ ودعَأ وبايعَه أهل الحلّ والعقد وجيّش الجيوش حتّى ظهرَ له تخاذُل الأصحَاب عن القيام بفرضِ الجِهَاد ، فقعدَ (ع) محمّلاً بعزيمَة القيام لَو قد

توفّر له النّاصر والمُعين ، ثمّ لهذا تفصيلٌ ذكرنَاه في معرض جوابِنا الأوّل من جهَة المكوث الطّويل أو قيامُ مَنْ هُو أنهضُ من الأمّة بدعوة أخرَى يُقبلُ عليه النّاس ويُحسن سياسَتهم وتوجيهَهُم ، وهذا المقصودُ به واِحد ، وهُو الدّاعي .

الوَجه الثّاني : كمَا قرّرته أئمّة العترَة الإمَام القاسم بن محمّد وغيره من الأئمّة أنّ الزّمان لا يُمكن أن يخضلو من مُجتهدٍ من أهل العِلم من سَادات العترَة حجّةٌ على النّاس يُبيّن لهُم منهاجَ الكِتاب والسنّة ، فإنّ الأرض لا تخلو ممّن يقومُ بالحجّة ، فالزّمان قد يكونُ فيه حُججٌ كثيرَة من أهل العِلم المُجتهدين كزمننَا هذا ، وقد لا يكونُ فيه في بعض الأعصَار إلاّ مُجتهدٌ واحِد ، ثمّ لن يخلو الزّمان من صالحٍ لقيادَة أمر الأمّة من أهل العِلم المُجتهدين ، وإن لم يقوموا ويَدعوا لسبب الظّلم الي غطّاهم ومنعهم من الدّعوة ، فهُم حُجج مغمورَة ، وهُنا ليسَ الحجّة واحِد إلاّ إذا ثبتَ أنّه لا يوجَد في الزّمان إلاّ مُجتهدٌ واحِد ، فإذا كانوا عُلماء كُثر مُجتهدون فهُم جميعاً حُججٌ مغمورَة يلتفّ عليهم النّاس ، يأمرون بالمَعروف وينهون عن المُنكَر جهَدهم وطاقتهم باللّسان والقَلب دوناً عن الجِهاد بالسّيف والقيام ، ثمّ الأصل على مذهب العترَة أنّه لن يخلو الزّمان الطّويل كمَا أخبر الإمَام النّاطق بالحقّ أن أن يقوم واحدٌ من هذه الحُجج المغمورَة بالإمامَة العُظمَى يدعو النّاس إلى جِهاد الظّلمَة والطّغاة وإحلال العَدل وإحياء الكِتاب والسنّة ، يتّسق له الأمر ، أو يُستشهدُ دونَه ، فزين العابدين ، والباقر ، وزيد بن الحسَن ، وعبدالله بن الحسَن ، أئمّة عِلم حُجج مغمورَة على أهل زمانِهم ليس تجبُ لأحدهِم على الآخَر طاعَةٌ خاصّة ، وإنّما حجّيتهم في نشر الدّين وتبيين أحكَام الكِتاب والسنّة والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر قدر المُستطَاع وإن لم يقوموا ويُشهروا السّيف . ثمّ لمّا خرجَ الإمَام زيد بن عَلي (ع) كانَ هُو الحجّة الظّاهر المشهور بدعوتِه أعلنَها واجتمعَ عليها النّاس فأصبحَ هُنا وجوب الطّاعَة له لمكان الدّعوة بالإمَامة وأنّ من تأخّر عن دعَوة الداعية الواعية من أهل البيت أكبّه الله على منخريه في نار جهنّم ، فأصبحَ واجباً طاعتُه من أهل العِلم وغيرهِم ممّن بلغته دعوتُه .

نُصوص الأئمّة (ع) :

١ – قالَ الإمَام الحسين بن القَاسم العياني (ع) :

((فَإن قيل: وما الظاهر الجلي، ومَا المَغمور الخَفي؟

قِيل – ولا قوة إلا بالله –: أمّا الظّاهر فالسّابق المُنذر لجَميع الخلائق، وأمّا الخَفي فالمُقتصد المُحتج لله عَلى جَميع العِباد، الآمرُ بالمَعروف والنّاهي عَن الفسَاد، بِغَير قِيام ولا جِهَاد)) [مجموع السيّد حميدان] .

تعليق : وهُنا تأمّل كلامَ الإمَام (ع) ، تجدهُ يقول : ((أمّا الظّاهر فالسّابق المُنذر لجَميع الخلائق)) ، فهذا كالإمَام زيد بن عَلي (ع) ، وكالإمَام القاسم بن إبراهيم (ع) في أوّل قيامه ودَعوته واشتهارها قبل قعُوده لفقدَان النّاصر ، ثمّ تجدهُ (ع) يَقول : ((وأمّا الخَفي فالمُقتصد المُحتج لله عَلى جَميع العِباد، الآمرُ بالمَعروف والنّاهي عَن الفسَاد، بِغَير قِيام ولا جِهَاد)) ، فقَد يظهَر للنّاظر أنّ الإمَام الحُسين بن القاسم (ع) يخصّ مُقتصداً واحِداً في الزّمان ، وهذا وَهمْ ، وهُو إنّما ذكرَ ذلكَ من باب الأقلّ ، إذا الأقلّ أنّ الزّمان لن يخلو ولَو من مُجتهدٍ واحِدٍ من أهل العِلْم يقومون بالحجّة في تبصير النّاس أمر دينِهم وإن لم يدعُو بالإمامَة العُظمَى ويُشهروا سيوفَهم بالجهَاد ، وإلاّ فإنّ الزّمان يجوزُ أن يكون فيه أكثَر من مُقتصد مُجتهِد من أهل العِلم ، يدلّ عَليه أنّه جعلَ الحجّة المغمورَة هي ((المُقتصد)) ، والمُقتصد بإجمَاع أئمّة العترَة دونَ الإمَام الأعظَم القائم بالدّعوة السّابق بالخيرات ، وذلكَ من قولِه تعالى : ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ)) ، نعم! ثمّ قَدْ حدّ الإمَأم المتوكّل على الله أحمَد بن سُليمان (ع) المُقتصدَ في الآيَة فقَال : ((وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)) يريد أن منهم من لم يبلغ درجة الإمامة، وهو من حدِّ العالم الذي لم يدّع الإمامة إلى حدِّ المتعلِّمِ المطيع لربِّه، وكل هؤلاء مقتصدٌ عن درجة السّبق، وليس اقتصادهم بسواءٍ، منهم من لم يمنعه من القيام إلا عدم الأنصار، ومنهم من هو دون ذلك)) [حقائق المَعرفَة] ، نعم! فظهرَ لكَ أنّ كلامَ الإمَأم الحُسين بن القَاسم العياني (ع) لا يَعني أنّه يوجدَ مُقتصدٌ مُجتهدٌ من أهل العِلم غير القائمين بالدّعوة والإمامَة حجّةٌ على مقتصدٍ مُجتهدٍ آخَر في الزّمان الواحِد .

٢- قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) : ((وفسر المرتضى الحديث المروي عن النبيً: ((لا تخل الأرض من حجة إما ظاهراً مشهوراً، وإما باطناً مغموراً))، فذكَر أنّ الظّاهر المَشهور الإمام الشّاهر

سيفه، النّاصب لرَايته. والبَاطن المغمور: هُو الصّالح لذلكَ مِنَ العِترَة، وإن مَنَعه مِنَ الانتصَاب خِلافُ الأمّة)) [المجموع المَنصوري] .

تعليق : فتأمّل تعبيرَه من نقلِه في المَغمور ، بأنّه الصّالح من العترَة ، والمَعلوم أنّ الزّمان قد يكون في صالحُون عدّة للقيام والانتصَاب بأمر الإمَامة العُظمَى ، لم يمنعُهم من القيام إلاّ حالُ الأمّة وتشتّتهم عن أهل بيتِ نبيّهم .

٣- نقل السيّد العلاّمة نجم آل محمّد عبدالرّحمن شايم المؤيّدي (ع) : ((وُسئل [أي الإمَام المؤيّدي بالله أحمَد بن الحسين الهاروني (ع)] عَن مَعنى قول أمير المُؤمنين صلوات الله عليه في حديث كُميل بن زياد: ((اللهمّ بلَى لا تَخلو الأرض من قَائم لله بحجّة إمّا ظَاهراً مَكشوفاً أو خافياً مَغموراً)) ؟ فقال قدّس الله روحه: إنّه ليس المُراد الأئمّة وإنّما المُراد به العُلمَاء المُستقلون بِعلم الشّرع وذلك صَحيح لأنّ الله تعالى مَا أبقى التّكليف الشّرعي فَلا تخلو الأرض ممّن يَستقل بعُلوم الشّرع ، وقوله: (إما ظاهراً وإما مغموراً) فالمراد به إما أن يكون ظاهرا لا يخفى حاله على جل الناس يشار إليه بحيث لا يلتبس على الناس أمره وإما أن يكون في عرض الناس ومغمورا بينهم ولا يظهر حاله كل الظهور وان كان يمكن لطالب النجاة ومرتاد الحق أن يجد السبيل إليه وهذا وجه الحديث ويجوز أن يتأول الحديث على وجه وهو أن يكون المراد به من يصلح للإمامة لان مذهبنا أن الأرض لا تخل من حجة ممن يصلح لها من أهل بيت رسول الله -صلوات الله عليه وعلى آله- . ومعنى قوله: (إما ظاهراً وإما مغموراً) على هذا هو أن يكون إمام قد أظهر نفسه بالدعوة والخروج ومباينة الظالمين ويكون قد وجبت له الإمامة ، أو يكون مغمورا في الناس لم يظهر نفسه ولم يبرز الدعوة ولم يباين الظالمين لعذر بينه وبين الله تعالى فهو ممن يصلح للإمامة وإن لم تك وجبت له بعد. فالحالة الأولى: مثل حالة زيد بن علي -عليه السلام- بعد خروجه بالسيف على الظالمين والحالة الثانية مثل حاله قبل الخروج إذ هو موقوف على العلم والعبادة)) [الفتاوى القسم الثّاني] .

تعليق : وهذا كلامٌ سَمينٌ لو قد تأمّلتَه من الإمَام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهارونيّ (ع) ، تأمّل قولَه : ((فالحالة الأولى: مثل حالة زيد بن علي -عليه السلام- بعد خروجه بالسيف على الظالمين والحالة الثانية مثل حاله قبل الخروج إذ هو موقوف على العلم والعبادة)) ، فَهل كانَ الإمَام زيد بن عَلي وهُو عالمٌ غير

إمَام داعية مستنّمٌ للأمر الحجيّة على غيره من عُلماء آل الرّسول صلوات الله عَليه وعلى آله من أهل عصرِه ؟!. لا يُقال به البتّة ، وإنّما وجبَت طاعَته بعد قيامه بالدّعوة إلى الإمام العُظمَى ومُجاهدَة الظّالمين ومُناجزتهِم ، وهذا الكلامُ من صنفٍ كلامِنَا وجوابنا في الوَجه الثّاني .

نعم! فهذا أقصَى مَا وجدتُه مناسباً فيمَا بحثتُ عنه من أصول العترَة المحمديّة في الظّاهر المشهور والخائف المَغمور ، ثمّ قد يستعلمُ النّاظر والبَاحث عن سبب ما ذهبنا إليه في الوَجه الأوّل ، وهُو الإمَام القائم بالدّعوة ثمّ القاعدُ بعدَ القيام ، وذلكَ إنّما قلنا لمكان بقاء الحجيّة مع القُعود بعدَ الدّعوة وبقاء إمامتِه ، إلاّ أن يظهَر أنّه لا يقومُ بعد ذلك القُعود لسببٍ أو لآخَر فتكونُ الحجّة في الوجه الثّاني أو مع الأنهض من العترَة يقوم فيدعُو ، وهذا تفصيلُه كُتبه الأصول من مسائل الأنهضيّة ومتى تسقطُ إمامة الإمَام ، لا يسعُ تفصيلُها هُنا ، نعم! ثمّ لمكَان عدَم اشتهَار الدّعوة بعدَ القُعود فإنّ المُكلّفين يكونون في عُذرٍ عن إجابَة تلكَ الدّعوة لعدَم اشتهارهَا ، وإن كانوا قريبين من ذلكَ القَائم بأمر الدّعوة ، إلاّ أنّه يلزم ذلكَ القائم بأمر الدّعوة القائم بعد الاشتهَار أن يقومَ بتحيّن الفُرص فرصةً بعد فُرصَة لاستهاض الأمّة للخُروج بواجب الإمَامة من الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر بمقاتلَة الظّالمين .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّالث والستّون :

كثر الخلاف في هذا الزمان عن الامامة عند الزيدية وتاصيلها الشرعي !

فالبعض يقول بالشروط الاربعة عشر ويجعلها كأنها غير متحققه .

والبعض يقول بالاصطفاء .

والبعض يقول لاداعي لها في هذا الزمان .

فكيف نعلم اولادنا الامامة عند الزيدية وتأصيلها الشرعي ؟

والجَواب :

أنّ الإمامَة عندَ الزيديّة ، إمامَةٌ في حقّ المنصوص عليهم وهُم عليٌّ والحسَنان ، وإمامةٌ في حقّ عُموم ذريّة الحسن والحسين أهل البيت عليهم السّلام ، وطريقُها الدّعوة بعد توافر شروط الإمامَة الأربعَة عشَر ، هذا ما أجمَعت عليه العترَة ، والعترَة مُصطفَاة اصطفاءً خاصّاً لَمن سمّاهُم الشّرع (عليٌّ والحسنَان) ، واصطفاءً عامّاً لمن لم يُسمّهم الشّرع (ذريّة الحسن والحُسين بعد الإمَام الحُسين) ، نعم! فمَنْ قالَ بعد الإمام الحُسين بن عَلي (ع) بأنّه يوجَد أحدٌ من أئمّة العترَة طريقُ إمامته بالاصطفَاء الخاصّ من الله تعالى بالاسم والعَين ، فقَد لزمُه مُخالفَة أئمّة العترَة أوّلاً ، وأن يُخبرَ بطريق إخبار الله تعالى ورسوله صلوات الله عليه وعلى آله باسم ذلك الإمام وعينِه والأمّة مُجمعَة على أنّ الوَحي قد انقطَع و أنّ النبوّة قد خُتمَت ، وهذا القُرآن لا يدلّ إلاّ على صَفات في الأئمّة وهي مَا أصلّه أئمّة العترَة في الأربَعة عشر شرطاً وهذا ثانياً ، نَعم! ومَن قالَ بأنّ الإمامَة في هذا الزّمان غير مُتحقّقة لأجل شروطَها ، فذلك من شاهِد الزّمان غير صَحيح ، والعترَة على أنّه لن يَخلو زمان من صالحٍ للإمامَة يقودُ الأمّة لو اجتمعَ النّاصر والمُعين حول أهل البيت (ع) ، والأصل أنّ الزّمان لا يخلو من مُجتهِد يُبيّن للنّاس ، وقد قالَ أمير المُؤمنين (ع) بأنّ الأرض لا تَخلو من الحجّة ، والحجّة لا يكون مُقلّداً أو غير صالحٍ لقيادَة الأمّة ، وحديث الثّقلين والسّفينة وأمثالها شاهدَة ببقاء العترَة بشروط الفَضل والصّلاح باقيةٌ في الأمّة ، فلا يصحّ أن يُقال بأنّ الإمامة غير متحقّقة

في هذا الزّمان لأجل شروطِهَا ، نعم! وأمّا كيفَ يُمكن أن نعلّم أبناءنا الإمامَة عندَ الزيديّة بتأصيلها الشّرعي فذلك بفضل الله محفوظٌ من مصنّفات العترة المتقدّمين والمتأخرّين ضمن كُتب الأصول ، فليحرص الآباء على تلقّي تلك العلقم صافيةً نقيّةً من مصادرها ومظانّها عندَ أهل العِلم المُستحفَظين .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع والستّون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، كيف اربي أولادي على الالتزام بالمذهب الزيدي ، ابتداءً من الصلاة وما بعدها ، أفيدونا ، كتب الله أجركم . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

والجَواب :

أنّ عليكَ أن تعلَم تعلَم أنّ أوّل ما عَليك تجاه أبناءكَ ، هُو :

١ – أن تُؤصّلَ فيهِم بوابَة كلّ خَير ، وأصلَ ما بعدَه من أصول الصّلاح والهُدَى من شريعَة ربّهم ، وذلكَ حُبّ أهل البَيت سَادات بني الحسَن والحُسين ، واتّباعهم ، لأنّهم باب مدينَة العلم والحكمَة ، قُرناء الكتاب ، كمَا قال رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله وسلّم في الحَديث الصّحيح المُتواتر الذي روته طوائف الأمّة : ((إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تسمّكتم به لن تضلّوا مِن بعدِي أبداً كتاب الله وعِترتي أهل بَيتي إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض)) ، فذلكَ الحبّ والاتّباع لأهل البيت (ع) دِينٌ ، هُم سفُن النّجاة وُقرنَاء القُرآن ، فإذا قد استطعتَ أن تُرسّخَ ذلكَ في أبنائكَ ، فإنّك بعدَ ذلكَ تنطلقُ بهم إلى معرفَة الله تعالى ، ومعرفَة شريعته كتاباً وسنّة من هَديهِم وطريقتهم وكُتبهم ومُصنّفاتهِم ، فإنّ الكُتُب تُستنطَقُ بالعُلماء ، وعُلماء العترَة خيرُ مَنْ نجعلُهم بيننا وبينَ الله سلفاً ، وبذلكَ أمرنَا الله تعالى ، فهذا أوّل مَا عليك ، وهذا رابطٌ لمادّة تُعينكُ على ذلك ، وفي مقدّمة كتاب الحَدائق الورديّة في مناقب أئمّة الزيديّة أخبارٌ محمديّة في فضائل العترَة .

٢ – ثمّ عليكَ أنّ تُعلّمهم بما أصلُه الفَتح الربّاني من الأعمَال ، والجالبُ لما بعدَه من التّوفيق ، والطّاردُ للقبائح والمُنكرَات ، ألا وهي الصّلاة ، ولن يتعلّموا الصّلاة حتّى يتعلّموا الطّهارَة ، وللسيّد العلاّمة أحمد محمد الوشلي كتابُ (الطّهارة والصّلاة) يصلحُ للمُبتدئين .

٣ – ثمّ عَليكَ أن تُعلِّمهم أصولَ دينِهم وعقيدتهم ، ليعرفُوا ربّهم ، ومعرفَة الله تعالى حقّ معرفتِه تُورّث اليَقين والخَوف والخشيَة منه جلّ شأنُه ، أيضاً تُحصّنُ الأولاد من أن يتأثّروا بالأقوال الفاسدَة التي تنسبُ القَبيح إلى خالقِهم أو تقول بالتشبيه والتّجسيم ، والخطأ في هذا على الله تعالى أمرٌ خَطير ، فرأسُ العُلوم

مَعرفَة الله تعالى ، ولسيّد العلاّمة محمد بن عبدالله عوض الضّحياني حفظهُ الله كتاب (المَركِبُ النّفيس إلى التّنزيه والتّقديس) يصلحُ للمُبتدئين ، أيضاً كِتاب (الموعظَة الحسنَة) للإمَام المهدي محمّد بن القاسم الحوثيّ (ع) ، أيضاً كتاب (مصباحُ العُلوم في معرفَة الحيّ القيّوم) للعلاّمة أحمد بن الحسن الرّصاص رحمَه الله .

٤- أيضاً ويتزامَن مع ما مضَى تعليمُهم أحكامُ دينِهم ، الصّيام ، والزّكاة ، والحجّ ، ومسائل الحَلال والحَرام ، وهذا يكفي المُبتدئ كِتاب (نكت العبادات) للقاضي جَعفر بن أحمد بن عبدالسّلام .

٥- وتُحيطُ ما تعلّمهم به بالأخلاق المحمديّة ، وتأصيل مبدأ الدّين المُعاملَة ، والوَرع والتّقوى وكيفَ يتعامَلوا مع خالقِهم ، ثمّ مع والديهم ، وإخوتِهم ، ثمّ مع أرحامِهم ، ثمّ مع النّاس الأبعَد فالأبعَد ، وهذا تجدونَه في كِتاب (الإرشَاد إلى نجاد العِباد) ، للعلاّمة عبدالله بن زيد العنسي ، وكتاب الوافِد على العالِم .

٦- ثمّ تعليمُهم سيرَة وتأريخ نبيّهم ، وأهل بيت نبيّهم ، وكيفَ أنّهم قدّموا أرواحَهم رخيصةً في سبيل ربّهم ، سيرَة رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، الأئمّة عليّ والحسنان ، الأئمّة زيد بن عَلي ، ويحيى بن زَيد ، ومحمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة ، وإبراهيم بن عبدالله النّفس الزكيّة ، وغيرهم من سَادات العترَة ، وكِتاب (الإفادَة في تأريخ الأئمّة السّادة) للإمام النّاطق بالحقّ يحيى بن الحسين الهاروني (ع) ، أيضاً كتاب التّحف شرح الزّلف للإمَام مجدالدّين بن محمّد بن منصور المؤيّدي (ع) .

٧- وأوّل الأمور ، وقد أتيتُ به آخراً تأكيداً لأهميّة الأوّل والآخِر ، وهُو تعويد الأبناء وحثّهم على قراءة القُرآن والخُلوَة به وحبّته وتدبّر معانيه وفَهمها وحِفظ كتاب الله تعالى ، فإنّه أصلُ الهِدايَة ودليلُ ما بعده من الشّريعَة المحمديّة ،وتفسير قصَار السّور تضمنّه مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) .

٨- ثمّ ما بعدَ ذلكَ ، فتعويدُ الأبناء وتربيتهم على التّواصل مع العُلَمَاء من أهل بيتِ نبيّهم ، وشيعتِهم الكِرام ، وتوقيرُهم واحترامُهم ، وإيجاد قنوات تواصُل معهم ، ونخصّ من كان مُغترباً بعيداً ، حتّى يألف

ذلك الوَلد فيتعوّده ، فإن اسشتكلَت عليه المشاكل وطلبُ الفتاوى يعرفُ بعد ذلك طريق أهل العِلم وكيفَ يتصرّف .

نعم! ثمّ يكونُ بعد ذلك التدرّج من الأولاد في العُلوم حسبَ المُستويَات ، فما ذكرنَا إلاّ ما يصلُح للمُبتدئين ، وإلاّ فبعدَها كُتب أكثر استعياباً للمسائل وأكثر تفصيلاً وتبييناً ، ونُشدّد على قراءة مجاميع الأئمّة / كالإمَام زيد بن عَلي ، والإمام القاسم الرّسي ، والإمَام الهادي إلى الحقّ وغيرهَا.

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخَامس والستّون :

قال رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ : « أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ اللهَّ وَمَا وَالَاهُ وَعَالِمٌ أَوْ مُتَعَلِّمٌ »

مامصدر الحديث ... أو راوي الحديث ؟

والجَواب :

أنّ هذا الخَبر بغير لفظٍ مرويٌ من طريق الزيديّة عن أمير المُؤمنين (ع) ، رواهُ الإمَام الامرشد بالله يحيى بن الحسين الشّجري ، بإسناده ، عَن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الدّنيا مَلعونَة ملعُون مَا فِيهَا إلاّ مَا كَان لله عزّ وَجلّ)) [الأمالي الخميسيّة] ، ومِنْ غير طَريق الزيديّة ، قالَ الإمَام المَهدي محمّد بن القاسم الحوثيّ (ع) : ((وَعَن أبي هُريرة قال: سَمعتُ رَسول اللهّ صلى اللهّ عليه وآله وسلم يقول: ((الدّنيا مَلعونة مَلعونٌ مَا فِيهَا إلاّ ذِكْر اللهّ ومَا وَالاه وعَالِمٌ ومُتعَلِّم)) أخرَجَه التّرمذي)) [الموعظَة الحسنَة] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّادس والستّون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

سيدي الفاضل ....نرجو منكم شرح وتوضيح الاية الكريمة وإن تطيعوه تهتدوا في ظل محاولة تغييب السنة النبوية الشريفة في الفترة الصعبة...و تزامناً مع ذكرى المولد النبوي الشريف عليه أفضل الصلاة والتسليم...

والجَواب :

شرحُ قولُ الله تعالى : ((وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)) ، فهُو خطابٌ من الله تعالى لكلّ عاقلٍ ، فيه العَدْل ، والتّخيير ، والنّصح ، والبَيان لطُرق الهدايَة ، ومهمّة الرّسول صلوات الله عَليه وعلى آله ، فمَنْ كَان عاقلاً لم يُرد إلاّ طريق الهُدَى ، ومَن أرادَ طريقَ الهُدى فإنّما هُو بطاعَة رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله كمَا أخبر الله تعالى ، وطاعَة رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، هي التمسّك بالكتاب والسنّة والعترَة المحمديّة والعمَل الصّالح ، وذكرى مولده صلوات الله عَليه وعلى آله هي اختبارٌ للنّفس طوال عامهَا هل هي مُهتديَة مُقتديَة بهدي نبيّها الأعظَم ، أم أنّها لاهيةٌ ساهيَةٌ في غيّها مُتمادِيَة ؟!. والأصل للعَاقل أنّ أيّامه كلّها ذكرى نبويّة ، لمّا كانَ ذلك شرعُ الله تعالى وأمرهُ بالبقَاء على الإيَمان ، والإيمان لا يجتمعُ مع المَعاصي والكبائر في قلب المُسلم ، فالمَوت قد ينزلُ في أيّ لحظَة بالإنسَان ، والخُلود لمَن مات مُصرّاً على كبيرَة وموبقَة غير تائب من الله تعالَى ، وذلك فلا ينتظرُ حصول ذكرى المَولد لَتجديد الاقتدَاء والاتّباع أو التّوبَة ، بل أيّامنا كلّها استغفارٌ وتوبَة وإنابَة واقتداءٌ بالكتاب والسنّة وتمسّك بالعترَة ، وأصلُ ذكرى المولد أنّها إحياءٌ لذكر رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، والتّذكيرُ للغافِلين بالعودَة إلى منهجِه ، الشّكر لله عليتعالى على نعِمَة الهدايَة بسيّدنا محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، لا يكونُ فيها ما يُغضبُ الله تعالى من الأقوَال والغلوّ والأفعَال ، نعم! وفي معَنى طاعَة رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، اتّباع سنّته القوليّة والفِعليّة ، فإنّنا نرى من أهل العَصر من يُفرّق في الاتّباع بينَ القَولي والفِعلي وهذا ليسَ باتّباع لرسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّابع والستّون :

هل قول اعوذ بكلمات الله يمكن تفسيرة بانة استعانة بالكلمات دون اللة ام لا وماذاتعني وهل يمكن القياس على هذا مثال ان اقول اعوذ برسول الله ام انه توقيفية .

والجَواب :

أنّ قولَ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله : ((أُعِيْذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللهِّ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لآمَّةٍ)) وهُو يعوذَ ابنيه الحسَن والحسين عليهما السّلام ، فالكلمَات التّامّات ، لم يظهَر لي إلاّ أنّها الأسمَاء الحُسنَى لله تعالى ، ولم أقِف فيما بحثتُ عنه في مَصادر أصحابِنا عمّن فسّر هذه الكلِمات في هذا الخَبر ، إلاّ أنّه يظهرُ أنّ تلكَ الكلمَات هي خاصّة بالله تعالى أسماؤهُ الحُسنَى وصفاتُه العُلا جلّ شأنُه ، من قولِ الله تعالى : ((وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِّ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) ، فالله تعالى أمرَ أن يُستعاذَ به لا بغيرِه عندَ المهمّات ، والاستعاذَة برسولِ الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، استعاذةٌ بغير الله تعالى ، كذلكَ لو قيلَ بأنّ كلمَات الله تعالى هي القرآن ، فإنّ القُرآن غير الله تعالى لأنّه مَخلوق كما هُو أصل أئمّة العترَة الطّاهرَة ، وإن كان يصحّ أن يُقال أنّ القرآن كلمَات الله ، نعم! يؤيّد ما ظهَر لي من أنّ الكلمات هي أسماء الله الحُسنَى ، ما جَاء في الخَبر الذي رواه الإمَام المرشد بالله (ع) ، قال رَجُل لرَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: ((لَدغَتني عَقرب، فَقال لَه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أمَا إنّك لَو قُلت حِين أمسيتَ: أعُوذ بكلمَات الله التّامات من شرّ مَا خَلق لَم يَضرك شَيء)) [الأمالي الخميسيّة] ، وروى (ع) أيضاً ، أنّ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، قَال : ((أيّكُم وَجد ألماً فَليضَع عَليه يَدَه اليُمنى وليذكُر اسم الله ثَلاث مَرّات، وليقُل: أعوذ بعزّة الله وقُدرته مِن شَرّ مَا أجِد وأحَاذر سَبع مرات)) [الأمالي الخميسيّة] ، وأدلّ منه وأوضَح ، ما رواه الحافِظ محمد بن منصور المُرادي رحمه الله ، بإسنادِه ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قَال لمُعاذ بن جبل: ((يَامُعاذ ، كَم تذكُر ربّك كل يوم مِن مَرّات، كلّ يَوم عشرة آلاف مَرَّة ؟. فقَال: يَا رسول الله كل ذلك أفعَل. قَال: "أفلا أدلّك عَلى أهوَن مِن ذَلك وأفضل ؟ تقول: لا إلهَ إلاّ الله عَدَد مَا أحصَى، لا إله إلا الله ، عَدد كِلمَات الله الحُسنَى ، لا إلَه إلا الله عَددَ خَلقِه ، لا إلَه إلا الله مِثلَه مَعه ، والحَمدلله مثله مَعه ، لايُحصيه مُحص مَلَك ولاغيرَه)) [كتاب الذّكر] ، والشّاهد قولُه

(ص) : ((عَدد كِلِمَات الله الحُسنَى)) ، نعم! وعَن أسمَاء الله تعالى هل هي توقيفيّة ، يقول العلاّمة ابن مداعس رحمَه الله : ((اعلَم أولاً أنّ العُلمَاء اختلفوا هل الأسماء في حَقّ الله سُبحانه وتعالى تَوقيفيّة عَلى السّمع بمَعنى أنّه لا يَجوز أن يُطلق عليه تعالى مِنها إلا مَا وردَ السّمع بِه ومَا لا فَلا، أم لَيست كذلك بل مَا حَصل مَعناه فِي حَق الله تعالى حَقيقةً وكَان ذلك اللّفظ يُطلق في أصل اللّغة عَلى ذَلك المَعنى بالحقيقة، فَإنه يجوز إطلاقُه على الله تعالى حَقيقة ولا يَفتقر إلى إذن سمعي، فَقال أئمتنا عليهم السلام ومَن وَافقُوهم مِنَ الزيديّة والمُعتزلة بالثاني، وذهبَت الأشعرية والمُحدّثون ومَنْ وافَقهم إلى الأول)) [الكاشف الأمين] ، قلتُ : واشترطَ أصحاب المعنى الثّاني أن يكونَ حسناً غير مُوهم لصفَة نقصٍ في حقّ البَاري جلّ شأنُه ، نعم! وحكّى العلاّمة المحقّق علي بن محمّد العجريّ عن الإمَام المرتضى محمّد بن يحيى بن الحُسين عليهم السّلام أنّها توقيفيّة ، نعم! أقولُ : وما تضمّنه الكِتاب وتضمّنته السنّة من الأسماء والصّفات كثيرٌ طيّب مُبارَك لو قد أخلصَ الدّاعي .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن والستّون :

كيف تجمعون بين هذه الروايات أو ماذا ترجحون ؟

رأي أحمد الكاتب بأهل النهروان؟

سألني احد الاخوة قبل قليل:

السلامُ عليكم أستاذنا الفاضل ما رأيك في جماعة"أهل النهروان" التي تروي كثير من المصادر التاريخية أن الإمام علي أصابه حزن شديد وندم على قتال اهل النهروان ، ومما يروى في ذلك أنه عندما رجع من المعركة جاءته ابنة له تهنئه بالنصر الذي حققه ، فرأته واجما حزينا ، وقال : ماذا فعلنا ؟ قتلنا قراءنا وفقهاءنا ، وسئل مرة عنهم : أمشركون هم ؟ فقال : من الشرك فروا ، قيل : أمنافقون ؟ قال : المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا وهؤلاء يذكرون الله كثيرا ، فقيل : فما هم؟ قال : إخواننا بغوا علينا فقتلناهم ببغيهم علينا وذكر الطبري في تاريخه أن الإمام علي كان يقول بعد معركة النهروان : مالي لا أسمع قراءة القرآن كما كنت أسمعها من قبل نشدت دوي النحل حين فقدتهم ويعسوب ذاك النحل منه خبير ؟؟؟

واجبته بما يلي:قال الامام علي عنهم: لا تقاتلوا الخوارج من بعدي فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فادركه. كان الخلاف بين الخوارج مع الامام علي خلافا سياسيا مؤقتا تطرف فيه البعض، وانتهى. انهم مسلمون مؤمنون

دمتم في أمان الله

أخوكم عدنان مصطفى يوسف علي

والجَواب :

أعقّب على ذلكَ ، بأنّ ما كتبَه الأستاذ (أحمد الكاتب) ، إن كانَ مُنتهى مفهومِه أنّ أمير المُؤمنين (ع) نَدِمَ على قتالِه الخَوارج لشكّه في عدَم استحقاقهم القَتل ، فهذا ليسَ عليه أئمّة العترَة سادات بني الحسَمن والحُسين عليهم السّلام ، لأنّه ما أقدَم على قتل مَن يشكّ في استحقاقِهم للقَتل مِن عدمِه ، وقد وصفَهم

أمير المُؤمنين بالبُغاة من جواب الأستاذ (أحمَد الكاتب) والقرآن أصّل لقتل البُغاة وكذلكَ فعل أمير المُؤمنين (ع) ، فلا يصحّ ذلكَ المَفهوم إن كانَ مُراداً لكاتِبه من أنّ أمير المُؤمنين (ع) نِدمَ على قِتال الخوارج لشكّه في استحقاقهم القَتل من عدمِه .

نعم! وإن كانَ مفهومُ ذلكَ أنّ الخوارج كانوا أصحاب قراءة للقُرآن ، فقد وصفَهم رسول الله صلوات الله عليهم وعلى آله بذلك ، ثمّ أخبرَ صلوات الله عَليه وعلى أنّهم مع ذلكَ يمرقونَ منَ الدّين كما يمرقُ السّهم من الرميّة ، فوصفُ الحال السّابق بالحُسنَى قبلَ البَغي لا يَعني عَدم استحقَاق القِتال بعد البَغي ، وتروي أئمّة العترَة وغيرهم أنّ رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله أخبرَ أنّ أمير المُؤمنين (ع) سيُقاتلُهم وأمارة ذلك ذو الثديّة فيهم ، وفعلاً كانَ كمَا قال رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله .

نعم! وإن كانَ مفهومُ ذلكَ أنّ أمير المُؤمنين (ع) قد حزنَ على خروجِهم عن جادّة المَنهج ، والطّاعة لإمامِهم الشّرعي ، وبغيهِم عَليه ، فذلك غير ممُتنع فإنّ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله كان يحزنُ على النّفس تموتُ كافرةً مُشركةً لم تدخُل الإسلام ، والله تعالى يقول له صلوات الله عَليه وعلى آله : ((فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا)) .

نعم! والخَبر الذي أوردَه الأستاذ (أحمَد الكاتب) ، قالَ : ((وسئل مرة عنهم : أمشركون هم ؟ فقال : من الشرك فروا ، قيل : أمنافقون ؟ قال : المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا وهؤلاء يذكرون الله كثيرا ، فقيل : فما هم؟ قال : إخواننا بغوا علينا فقتلناهم ببغيهم علينا)) ، فهذا فيه تثبيتُ لقَب البَغي في حقّ الخَوارج ، وأصلُ أئمّة العترَة أنّ الباغي فاسق ليسَ بمؤمنٍ وليسَ بكافِر ، وكذلكَ الخبر فيه ذكر النّفاق ليس له شاهدُ من طُرق الزيديّة فيمَا وقفتُ عَليه ، فروى الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) عن آبائه ، عن علي عليهم السلام أنه أتاه رجلٌ فقال: ((يَا أمير المُؤمنين أكفرَ أهل الجمَل وَصِفّين وأهل النّهروان؟ قال: لا، هُم إخوَاننا بَغوا عَلينا فقَاتلنَاهم حتى يَفيئوا إلى أمر الله عز وجل)) [مسند الإمَام زيد بن عَلي] ، فالأخوّة أخوّة الشّهادَتين لا أخوّة الإيمَان ، إذ لو كانُوا مُؤمنين ما استحقّوا القَتل ، ولما أمرَ الله المُؤمنين بقتالِهم بعد ثبوت البَغي في حقّهم ، ويروي الإمَام المتوكّل على الله أحمد بن سليمان (ع) ذلكَ الخَبر بغير لَفظ ، قالَ (ع) : ((وَروي عن أمير المؤمنين عليه السَّلام أنه سُئل عن البُغاة -أهل النهروان- فقيل له: أكفّارٌ هُم؟ قال:

(مِنَ الكُفر هَرَبوا) ، فَقِيلَ: أمُؤمنونَ هُمْ؟ قَال: (لَو كَانُوا مُؤمنين مَا قَاتلنَاهُم، ولكنّهم إخواننا بالأمس بَغوا عَلينا)) ، وهذا أصرَح في الدّلالَة بالتّفريق بينَ عَدم استحقاق منزلَة الإيمَان ، وفيه إثبات أخوّة الأمس .

نعم! وفي الخَبر عن أمير المُؤمنين (ع) ، ولفظُه كمَا في نهج البلاغَة : ((لَا تَقتلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي فَلَيْسَ مَنْ طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَهُ)) ، فإنّ معناه كما شرحَه الإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة ، قالَ (ع) : ((لا تَقاتلُوا الخَوارج بَعدِي) : اعلَم أنّ الخَارِجيّ اسمٌ لِمَن يَظهَر عَلى إمَام الحَقّ، ويَمنعُه عَن القيام بأمر الله، مَع اعتقادِه لِحَقّ مَا جَاء به، وَلا بدّ مِن اعتبَار هَذِه القُيود الأربعَة :

- أن يَكون المَخروج عَليه مَقطوعاً بإمامَتِه.

- وأن يَكون مَانعاً لَه عَن القِيام بأمر الله مَع أنّ لَه مَنعه.

- وأن يكون مُعتقداً لحَقّ مَا هُو فِيه بالشّبهَة والتّأويل .

فَمَن هَذه حَالُه فَهُو خَارجيّ مُستحِقّ للأحكَام التي سَارهَا أمير المؤمنين في أهل البَغي، كمَا قال أبو حنيفة : لولا سِيرَة أمير المؤمنين في أهل البَغي مَا كنَّا نعرف أحكامَهُم، فَأمّا مَنْ عَداهُم مِن أهل الفسوق كالظّلمَة وأهل الجور فَإنّهم قَد زَادُوا عَليهم، والطرَّار والمُختلسين، وغَيرهم من أهل الفُسوق، كمَا أنّ الكفَّار قَد زَادوا على الفسَّاق في الحُكم، ولهؤلاء أحكام تُخالف أحكام أولئك، مَوضعها الكتب الفقهية، فأرَاد لاتَقتلوا الخَوارج بَعد مَوتي إلاّ مِثل قَتلِي لَهُم، ولا تَسيروا فيهم إلا مِثلَ سِيرَتي، ولَم يرد أنّهم لا يُقتَلُون بَعدَه على الإطلاق، فإنّ حَال غَيره مِنَ الأئمّة كحَالِه فِي ذَلِكَ بالإجمَاع مِن جِهَة الأمّة.

(فَليْسَ مَنْ طَلَبَ الحَقّ فَأخطَأه): بمَا عَرض لَه مِنَ الشّبهَة والتّأويل، أرَاد بذلك الخَوارج فَإنّهم تَأوّلوا مَا جَاءوا به مِنَ البَغي بشُبهَةٍ عَرضت لهم في ذلك.

(كَمَن طَلب البَاطِلَ فَأدْرَكَه): أرَاد مُعاوية ، فإنّ فِعله لِمَا فَعل مِن المُحارَبة ليس عَن شُبهة ، وإنّما كَان عَلى جهة المُشَاقّة والتمرّد والفُسوق ، فَلهَذا كَان حَالُه مُخالفاً لحال هَؤلاء الخَوارج، وهَكذا الحَال في الظّلمَة

والفُسّاق في عصرنا هذا، فَإنّهم زَادوا على الخَوارج في الحُكم وأنافوا عَليهم في ذلك، فلهذَا لَم يَكُونوا مُشاركين لِمَن ذَكرناه في الاسم والحُكم)) [الدّيباج الوَضي فِي الكَشف عَن أسرَار كَلام الوَصيّ] .

نعم! فالمَعنى من كلامِ أمير المُؤمنين (ع) أنّ كلامَه مُوجّه لمَنْ بعَده في ظرفه الزّماني وحال المُسلمين في ذلك الوَقت ، فأمرَ أصحابَه بأن لا يُقاتلوا الخوارج من بعدِه دوناً عن مُقاتلَة مُعاوية وأهل الشّام ، فإنّ أهل الشّام أَلى بالمُقاتلة لأنّهم يطلبون باطلاً مشاقّة وعناداً ، فأمّا الخوارج فقَد كانوا أصحابَ شُبهَة ، وهذا لا يَعني عدَم مُقاتلتهم البتّة ، فالمسألَة تقيدمٌ وتأخيرٌ ونُصحٌ من أمير المُؤمنين (ع) ، قال ابن أبي الحَديد ، يحكي ما وجّهَ به مُعاوية إلى الإمَام الحسن السّبط (ع) ، قال: ((فَوجّه إليه مُعاوية – وقد تجاوز في طريقه – يَسأله أن يكون المُتولّي لمُحَاربة الخَوارج، فكانَ جَواب الحسَن: والله لقَد كَففت عَنك لحقن دماء المسلمين، ومَا أحسب ذَاك يَسعُنى، أفَأقاتل عَنك قَوما أنت والله أولى بالقِتَال مِنهُم! قُلت: هذَا مُوافق لقول أبيه: ((لا تُقاتلوا الخَوارج بَعدي، فَليس مَنْ طَلب الحَقّ فَأخطَأه، مِثل مَنْ طَلب البَاطل فأدركَه)) [شرح نهج البلاغَة] ، قلت: تأمّل أنّ الإمَام الحسن السّبط (ع) لم ينفِ استحقاق الخَوارج لِلقتال ، وإنّما أنكرَ أن يكونوا مُقدّمين في القِتال على مَنْ أولى يَعني أهل الشّام ، نعم! وقال سيّدي العلاّمة محمّد محمّد المنصور حفظهُ الله وأبقاه على الخَير : ((وإنّما نَهى الإمَام عَن قِتالِهم بَعدَه بقوله: ((لا تُقاتِلوا الخَوارج بَعدي، فليسَ مَنْ طَلب الحَقّ فَأخطَأه كَمَن طَلبَ البَاطل فأدرَكَه)) ، فَإنّما نَهى ليُبيّن لنَا أنّه يَجب تَقديم الأهمّ، وأنّ الأولى بالقتال أهل البَاطل نيةً وقصدا وعملا مَع ذلك إذا استطاعوا ، وَهُم الذين اتّخذوا عباد الله خَوَلاً، وماله دُوَلاً، وَجَعلوا الإسلام سُلّما لإشباع نزَواتهم مِنَ الحَياة الدّنيا)) [برق يَمان] .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّاسع والستّون :

(لا تحرص على هداهم جميعا فالله لا يريد ذلك ، إسمع ماذا يريد الله (وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ) .

السؤال : هل ممكن أن يرتبط الكلام السابق للآيه بالمعنى التفسيري للآيه ؟ أرجو سيدي التوضيح لي ماذا تعني الأيه لأنني لم أستطيع الجمع بين معناها وما يعنيه الكلام السابق لها . وجزاكم الله كل الخير .

والجَواب :

أنّ ذلكَ الكَلام والتّوضيح لا يصلحُ أن يكونَ تفسيراً للآيَة الكريمَة ، ولا هُو قريبٌ منه ، ونصّ الآيَة كاملاً قولُ الله تعالى : ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)) [المائدة:٤٨] . فالله تعالى يحكي اختلاف الشّرائع ، أنزلَ الإنجيل بعدَ شريعَة التّوراة ، وأنزلَ القُرآن بعدَ شريعَة الإنجيل ناسخةً لأحكامها مُيهمنةً عليها ، ثمّ أمر الله تعالى رسولَه صلوات الله عَليه وعلى آله أن يحكُم بين أهل الكِتاب بما أنزلَ الله في القُرآن وأن لا بتّبع أهواءهم بعدَ ما جاءه من الحقّ في القرآن الكَريم والشريعَة الإسلاميّة ، وأخبرَ الله أنّه قد جعلَ لكلّ قومٍ شِرعةً (أي شريعَة) ، ومِنهاجاً (طريقاً واضحاً لتلك الشّريعة) ، فكانَت اليهوديّة والنّصرانيّة ثم المُسلمين بشرائعها ومناهجِ أنبيائها وسُننهم ، فكان الإسلام ناسخا لما قبلَه ، ثمّ أخبرَ الله تعالى أنّه قادرٌ على أن يجعَل تلكَ الشّرائع (اليهوديّة ، والنّصرانيّة ، والإسلاميّة) شريعَة واحدَة في أمّة واحدَة ، ولكنّ الله تعالى أرادَ أن يبتلي العِباد فيتحصّلوا السّبق إلى الخيرات فيمَا آتاهم من الشّرائع وما دلّت عَليه وبشّرت به من الشّرائع التي تأتي بعدَها ، وهذا مضمون ما فسّره به العلاّمة الآنسيّ رحمَه الله تعالى ، وهُو المناسبُ من سياق الآيَات .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّبعون :

سمعت من الاستاذ في المدرسة حديث واود أن أعرف صحته لا استطيع ان أعطيه بالنص لكن حسب فهمي (إذا كنتم لا تعصون الله لأستبدل الله بدلكم قوماً يعصون الله ويستغفرون) .

والجَواب :

أنّ هذا الحَديث لا يرويه أئمّتنا بهذا المَتن فيما وقفتُ عَليه ، فالمَروي كمَا في البحَر : ((لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَخِفْت عَلَيْكُمْ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ)) ، وتمامُه مافي الثّمار المُجتناة : ((لو لم تذنبوا لخشيت عليكم مَا هُو أَشَدُّ مِن ذَلك ، العُجْبُ..العُجْبْ)) ، قالَ الإمَام أحمد بن يحيى المُرتضى (ع) : ((وَالْعُجْبُ مَسَرَّةٌ بِحُصُولِ أَمْرٍ يَصْحَبُهَا تَطَاوُلٌ بِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِثْلُهُ بِقَوْلٍ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ أَوْ اعْتِقَادٍ)) [البحر الزخّار] ، ومعنى ذلكَ أنّ العبدَ وهُو يرتكبُ الذّنوب يكون بعيداً أن يُعجَب بعملِه لمّا كانَ عملُه معصيَة ، والمَعصية لا يُعجبُ بها عاقِلْ ، فأمّا إذا كانَ الإنسانُ صالحاً مُبتعداً عن المعاصي فإنّه يكون مظنّة العُجْب والزهوّ بنفسه ، نعم! والخبر الذي ذكرَه السّائل ، لفظهُ كما رواه غيرُنا : ((وَالذي نَفسي بيدِه ! لو لَم تُذنبوا لذهَبَ اللهُ بكم ، ولجَاء بقومٍ يُذنبونَ ، فَيستغفرون اللهَ ، فيغفرُ لهم)) ، رواهُ مُسلم في صحيحِه عن أبي هُريرة ، ومتنُه مُشكِلْ يتعلّ من وُجوه.

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الحادي والسّبعون:

الآلام والمشاكل التي يسببها الناس لبعضهم البعض نسميها غالبا إبتلاءامن الله بهم وأيضا في قضية الفقر والأرزاق ننسب فقر الفقراء وقلت أرزاقهم الى الله بينما الغالب أن يكون فقر الناس بسبب الدولة الظالمة الجائرة أو فساد الفاسدين أو إنتهازيت الإنتهازيين أو بخل الباخلين الاشكال لدي إن كان الفقر او المشاكل التي تسمى إبتلأت من الله فكيف نوفق بين ذلك وبين قولنا بالإختيار في أفعال الناس وليس بالجبر والقدر كما قال معاوية المال مال الله يعطيه لمن يشاء بمعنى إن اعطيت أنا فإنما هو الله المعطي وإن منعت فإنما هو الله المانع أتمنى ان يكون إشكالي في المسئلة واضح وكل عام وانتم بخير وكتب الله أجركم .

والجَواب :

أنّ الأصَل في أفعَال العِباد أنّهم مُخيّرون فيهَا ، وأنّ ما كانَ من فعلِ الله تعالى فهُو يُنسبُ إليه جلّ شأنُه ، ومَا كانَ من فِعل العَبد فإنّه يُنسبُ إليه ، ذلكَ منطوقُ الكِتاب ، واعتقادُ أئمّة العترَة ، فأمّا ابتلاءاتُ الله تعالى للغنيّ والفَقير ، فأصلُها امتحانٌ منهُ جلّ شأنُه ، فالله قد يمتحنُ العِباد بالعِباد ليرَى هَل يصبرُ المَظلومُ على الظّالم أم يُفتتنُ به فيكونُ ظالماً مثلَه ، أو خانعاً لَه ، أو غير مؤدٍّ لحقّ الله تعالى في الوَلاء والبَراء ، كذلك يمتحنُ ويَبتلي الغَنيّ بسعَة الرّزق ليرَى هَل يشكُر أم يكفُر ، هل يؤدّي حقّ الله أم يبخَل ، هل يصبر عن الملذّات والشّهوات المحرّمَة أم يُقدمُ عليها ، كذلكَ في حقّ الفَقير يبتليه بارتفَاع أسباب الغِنى ، سواءً بفعل ظالمٍ ، أو ببُعد سَببِ رزقٍ ، فينظُر الله تعالى هَلْ يصبرُ ذلكَ الفَقير شاكراً أم يتسخّط على ربّه ، هَل يتورّع ويكون أهلاً للتّقوى أم أنّه سيعِصي للحُصول على الأرزَاق والأموَال ، نعم! فهذه كلّها من الابتلاءات ليُمحّص الله تعالى مَا في قُلوبِنا فنُخرجَ أجودَ ثمرَة الصّبر والشّكر والعمَل واليَقين ، وكذلك الابتلاء في إيذَاء الآخَرين بعضهم لبَعض ، هل يفقدُ ذلكَ المُتأذّي دينَه فيفجُر في خصومَته ويتتبّع ما يُغضبُ الله تعالى لردّ ذلكَ الإيذَاء أم يكونُ مع الدّين في ردّة فعلِه معَ مَنْ آذَاه ، نعم! هذا الشقّ الأوّل من السّؤال .

والشقّ الثّاني كيفَ نوفّق بين تلك الابتلاءات من الله تعالى وبينَ عقيدَة التّخيير في أفعال العِباد العُصاة والظّلمَة وعقيدَة الجَبر وعقيدَة إنّما المال مالُ الله إن أعطَيتُ فإنّ الله أعطَى ، أو مَنعتُ فإنّ الله منَع ، والحاصلُ أنّ على السّائل أن يعلَم أنّ الابتلاءات هُنا على مَعنيين :

المَعنى الأوّل : الابتلاءات التي تكونُ من العِباد فيما بينَهم البَين فإنّها لا تُنسبُ مُباشرةً إلى الله تعالى إلاّ بالتّخليَة ، وهي للامتحَان من الله تعالى للعَبد ، كتسلّط الظّلمَة على العِباد ، فإنّ ذلك ابتلاءٌ من الله تعالى على العِباد ، بمعنى تَخليةٌ وامتحَانٌ لذلك المَحكوم بذلكَ الحاكِم ، هل يقومُ بواجب الكِتاب والسنّة تجَاهه ، بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، الهجرَة ، الولاء والبَراء ، الصّبر بعدَم التسخّط من الله تعالى على تلكَ التّخليَة ، كمَن يتسّخطُ على الله تعالى مدّة الجبّارين إذ لم ينتصِر بعجَلٍ لعبادِه منهُم ، فهُنا فعلُ المَعصيَة يُنسبُ للظّالم لأنّه كان مخيّراً بين أن يظلِمَ وبين أن لا يظلِم ، إضافةً إلى أنّه هُو الفاعِل المُباشر للظّلم ، فاختَار الظّلم ، وكذلكَ الصّبر والإيمان وفعل ما يأمرُ به الشّرع يُنسبُ إلى المَحكوم والمَظلوم وهُو مخيّرٌ فيه ، قد كان يُمكنه أن يصبرَ ولا يتسخّط على ربّه إذ لم يُعاجل الظّالم ، وقد كان يُمكنه عَدم الصّبر والتسخّط على ربّه فيكفُر ، وهذا كقولِ الله تعالى : ((إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا * وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا)) ، فابتلاءُ الله تعالى للمُسلمين هُنا كانَ بتخليتِه وتمكينِه أولئك المُشركون من مُقاتلَة المُسلمين ، فإذا وجدنَا فقيراً ، وقالَ له أحدهُم : الله قد ابتلاكَ بالفَقر وكان سبب الفَقر دولةٌ ظالِمَة قطعَت أسباب الرّزق على النّاس ، فإنّ المقصَد : أنّ الله تعالى قد ابتلاكَ عندمَا خلّى بينَ هذه الدّولة وبينكَ فتظلِمك وتقطع أسباب الرّزق عنك ، بما أصلُه من فعلهَا واختيارِهَا ، لا أنّ الفَقر الذي بكَ هُو من الله تعالى مُباشرةً بفعلٍ وإرادَة منه جلّ شأنُه كما في المعنى الثّاني ، وتأمّل على هذا قول الله تعالى : ((وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)) ، نعم! ثمّ تأمّل قولَ أمير المُؤمنين (ع) يبيّن واجبَ المُبْتَلَين المُخلّى حالهُم في حُكم الجبّارين بالفَقر والظّلم ليرتفَع عنهُم ذلك الابتلاء وتلكَ التّخليَة فيكونوا

هُم الأغنياء وأصحابُ العَدل ، فيقولُ (ع) يحكي حال الأمم السّابقة : ((وَتَدَبَّرُوا أَحْوَالَ الْمَاضِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَكُمْ كَيْفَ كَانُوا فِي حَالِ التَّمْحِيصِ وَ الْبَلَاءِ أَ لَمْ يَكُونُوا أَثْقَلَ الْخَلَائِقِ أَعْبَاءً وَ أَجْهَدَ الْعِبَادِ بَلَاءً وَ أَضْيَقَ أَهْلِ الدُّنْيَا حَالًا اتَّخَذَتْهُمُ الْفَرَاعِنَةُ عَبِيداً فَسَامُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَ جَرَّعُوهُمُ الْمُرَارَ فَلَمْ تَبْرَحِ الْحَالُ بِهِمْ فِي ذُلِّ الْهَلَكَةِ وَ قَهْرِ الْغَلَبَةِ لَا يَجِدُونَ حِيلَةً فِي امْتِنَاعٍ وَ لَا سَبِيلًا إِلَى دِفَاعٍ حَتَّى إِذَا رَأَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ جِدَّ الصَّبْرِ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى فِي مَحَبَّتِهِ وَ الِاحْتِمَالَ لِلْمَكْرُوهِ مِنْ خَوْفِهِ جَعَلَ لَهُمْ مِنْ مَضَايِقِ الْبَلَاءِ فَرَجاً فَأَبْدَلَهُمُ الْعِزَّ مَكَانَ الذُّلِّ وَ الْأَمْنَ مَكَانَ الْخَوْفِ فَصَارُوا مُلُوكاً حُكَّاماً وَ أَئِمَّةً أَعْلَاماً)) [نهج البلاغة] ، وقالَ (ع) يذكُر الأسباب التي تُهلكُ النّاس : ((أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْصِمْ جَبَّارِي دَهْرٍ قَطُّ إِلَّا بَعْدَ تَمْهِيلٍ وَ رَخَاءٍ وَ لَمْ يَجْبُرْ عَظْمَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا بَعْدَ أَزْلٍ وَ بَلَاءٍ)) [نهج البلاغة] .

المعنى الثّاني : الابتلاءات التي تقعُ على العِباد وليسَ للعبَاد فيها تدخّل فهي تُنسبُ إلى الله تعالى مباشرةً من فعل الله جلّ شأنُه وإرادته وخلقُه ، كموت الأحبّة ، وذهَاب المَال والصحّة ، وكابتلاء الله تعالى لنبيّه إبراهيم (ع) بذبح ابنِه إسماعيل ، قال الله تعالى : ((وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاء الْمُبِينُ * وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ)) ، وهذه الابتلاءات يجب أن يصبرَ عليها المُسلم ، قالَ السيّد العلاّمة علي بن محمّد العجري (ع) عندَ ذكره لأنواع الصّبر الواجب : ((النّوع الثّالث: الصّبر عَلى مَا نَزل بالعَبد مِمّا لا يَدخل تحت اختيارِه كالمَصائب الكَائنة بمَوت الأحبّة وهَلاك الأموال، وزَوال الصحة بالأمراض، ونحو العمَى وفسَاد الأعضَاء، وبالجُملَة سَائر أنوَاع البلاء الكَائن مِن جِهَة الله تعالى، فَالصّبر على هذا وَاجب لقوله تعالى: ((وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ)) ، ولمَا جاء في وجوب الرّضاء بالقضاء وأنّ الجَزع يُحبط الأجر ويُوجب الوِزر)) [مفتاح السّعادة] .

نعم! وبهذا نختمُ الجَواب على هذه المسألَة ، ومُحكمها أنّ مِنَ الابتلاء ما أصلُه تَخلية بين المَخلوقين يفتنُ بعضهم بعضاً مَع بقَاء أمر الله تعالى وشرعِه مخاطباً للجَميع ، وأفعالهُم منهُم بحريّة واختيَار ، ومنهُ (الابتلاء) ما هُو خلقٌ وإرادَة مخصوصَة من الله تعالى بالعِباد كموت الأحبّة ، والأمراض ، والجوائح ، وغيرهَا .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثاني والسّبعون:

هناك من يقول بإن الكافر الذي قُتل ظلماً بإنه شهيد ويجوز الدعاء له بالرحمه فكيف نرد عليه؟؟ أفيدونا أجاركم الله من النار آمين.

والجَواب :

أنّ أهل العِلم من أهل القبَلة اختَلفُوا جَواز الترحّم على المُسلم الفاسق الذي ماتَ مُصرّاً على معصيتِه وكبيرتِه ، فكيفَ إلاّ الكافِر الجاحِد بالله تعالى إلحاداً ، أو كانَ من المُشركين ، فالأصلُ عدَم الترحّم عَليه ، لمّا كانَ كتابُ الله تعالى وسنّة نبيّه صَلوات الله عَليه وعلى آله تخصّ المُؤمنين العامِلين للصّالحات بالرّحمَة الإلهيّة دونَ غيرِهم ، قالَ الله تعالى : ((وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ)) ، والسّؤال عن الكافِر يُقتَل ظُلماً فليسَ ممّن أخبرَ الله تعالى أن سيشمَلهم برحمتِه يومَ القيامَة لمكان كُفرِه ، ثمّ ليسَ هُو شَهيدٌ ، لأنّ الشّهيد مَن استشُهِدَ في سبيل الله تعالى ، أو كانَ من المُسلمِين ممّن أطلقَ الله عليهِم اسمَ الشّهادَة كالغرقَى وأمثالِهم ، فلا يُقال عنه شهيدٌ بالمَعنى الشّرعي ، وليس له ثوابُ الشّهداء الذي وعدَ الله به المُسلمين ، وفي خصوص عدَم الترحّم ، فقَد قالَ أمير المُؤمنين الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) : ((وَمِن الدِّين أن يُدعى للكافر والفاسق بالهِدَاية وما يحسن من الله سبحانه به البداية، كطول العمر وسعة الرزق دُونَ الرّحمَة)) [المهذب في فتاوى الإمَام عبدالله بن حمزة] ، وفي موضعٍ آخَر ، قالَ (ع) : ((ولا يجوز أن يدعى لهم بالرّحمَة والمَغفرة إلا لِمَن تَظاهر بالتوبة)) [المجموع المَنصوري] ، وفي المَنهَج المُنير : ((الكَافِر لايُشمّت بالرّحمَة بل يُقَال يَهديكم الله ويُصلح بالَكُم)) [المنهَج المنير تمام الرّوض النّضير] ، ومنهُ قول الله تعالى : ((مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ)) ، قالَ الإمَام القاسم بن محمّد (ع) في الآيَة : ((وذَلكَ نَصّ صَريح فِي تَحريم الاستغفَار للمُشركِين)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم بن محمّد] . نعم! بهذا أكتفِي لوضوح المُراد منه من أقوال أئمّة العترَة ، وليسَ للمُترِّحم على الكفّار غير المُؤمنين بالله

تعالى أو المُلِحدين أو المُشركين إلاّ العاطفَة ، والمسألَة شرعيّة ، وقد بيّنا ذلك هُنا من آيات الكِتاب وأقوال الأئمّة الهُدَاة ، والدّعاء للكافرين بالهدايَة في حياتِهم جائز ، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثالث والسّبعون:

اذا كانت إمامة الامام ع متواترة فلماذا خالف النص بالإمامة غالبية الصحابة وهم الذين تركوها دين آبائهم وحاربوا قومهم نصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله؟ بل خالفه الامام علي ع نفسه يوم رضي بالتصالح

والجَواب :

ينقسمُ حسبَ المسألَة إلى قسمَين ، أوّلُها : إذا كانَت إمامَة أمير المُؤمنين (ع) مُتواترَة فلماذا خالفَها غالبيّة الصّحابَة وهُم الذين تركوا دينَ آبائهَم وحاربوا قومَهم لأجل دِينِ الإسلام ، والأشبَه بهذا السّؤال مَن قالَ بإجمَاع الصّحابة على مُخالفَة أمير المُؤمنين (ع) مع ورود مثل نصّ الغَدير . والثّاني : أنّ أمير المُؤمنين (ع) خالفَ ذلك النّص عليه عندمَا رضي بالتّصالح مع أبي بَكر .

ونجُيبُ على القسم الثّاني أوّلاً ، ثمّ على سابقِه ، فأمّا أنّ أمير المُؤمنين (ع) قد خالف نصّ الغَدير عندمَا رضي بمُصالحَة أبي بَكر ، فإنّ ذلكَ غير صحيح ، فإنّ أمير المُؤمنين (ع) ما صالحَ أبا بَكر إلاّ بعد مُنازعَة دامَت رُبع مدّة خلافَة أبي بَكر ، ستّة أشهُر ومعه كبار الصّحابَة ، ثمّ لّما رأى أميرُ المُؤمنين أنّ من القَبائل من قد ارتدّ عن دينِه وأنّ الإسلام يُكادُ ألجأه ذلكَ إلى إيثار المصلحَة العامّة على حقّه الشخصيّ من الإمامَة ، فقالَ (ع) : ((لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِي وَ وَ اللهِ لَأُسْلِمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ وَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً الْتِمَاساً لِأَجْرِ ذَلِكَ وَ فَضْلِهِ وَ زُهْداً فِيمَا تَنَافَسْتُمُوهُ مِنْ زُخْرُفِهِ وَ زِبْرِجِهِ)) [نهج البلاغَة] ، قمّ بقيَ (ع) مرجعاً للتّشريع في زمن قيامِ من تقدّمه ، هذا باخصتَار قد طوّلناه في مباحِث وإجابَات عدّة ، فلتُراجَع ، فليسَ التّصالُح يعني الرّضا بحال المُتصالَح مَعه ، وقد صالحَ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله المُشركين فلا يَؤصّل الصّلح الرّضا ، أو المُخالفَة على الدّليل أو الحجّة ، هذا من جهَة .

وأمّا ما جاء في القسم الأوّل من مُخالفَة غالبيّة الصّحابة ، أو ادّعاء الإجمَاع على بيعَة أبي بَكر ، فقد حررّنا فيه ردّا نسوقه هُنا من مبحثنا (الرّد الجليّ على صاحب القَول الجَليّ في الذّب عن الإمَام زيد بن عَلي) ، نسوقُه هُنا بمصادرِه :

((تعليق : مَسألَة الإجماع من الصّحابة رضوان الله عليهِم على خلافَة أبي بكر دَعوى غيرُ مُسلَّمَة ، وقَبل الخَوض في نقاش هذه المسألَة ، أقدّم بمُقدّمَة أقولُ فيها : أنّ صَحابَة رَسول الله (ص) يَتمايَزون ، ويتفاضَلون ، فمنهُم العُلماء ، ومنهُم مَن هُم دونَهُم ، ومنهُم العَوام ، فأمّا العُلماء الذين لا يُشقّ لهُم غُبار ، فعليٌّ صلوات الله عليه ، ومنهُم مَن هُم دونَهُ في العِلم كابن عبّاس وابن مَسعود ، وسلمان الفارسي ، وأبو أيوبٍ الأنصاري ، والمقداد ، وأبو بكر ، وعُمر ، وغيرهِم ، ومنهُم العَوام الذي يَدخُل فيهم الأعراب ، وأهل الحِرف غير المُختصّين برسول الله (ص) كاختصاص مَن قبلَهُم ، وهذا فلا يُخالِفُ عليه أحد من المُسلمين ، إلاّ أن يُقال أنّ جميع الصّحابَة كانوا عُلماء عامِلينَ مُستنبطِين! ، وهذا ما لا يُقالُ به ، فإن أنتَ وقفتَ على هذا ، دخلنَا وإيّاكَ إلى أصل مسألَة الخِلاف وهِيَ الإجمَاع ، وأبرزنا لكَ أنّ عُلماء وكِبار الصّحابَة سَبَقَاً وعِلمَاً وَفَضلاً وجِهاداً لَم يَكونوا قَائلين بخلافَة أبي بكر ابن أبي قُحافَة ، وعليٌّ (ع) أوّلهُم ، وقد تقدّمَت رواية أمّ المؤمنين عائشَة في أنّه ما صالَحَ أبا بَكر إلاّ بعد ستّة أشهر (بعد موت فاطمة الزّهراء) ، وذلكَ لأنّه كانَ يرى لهُ حقّاً في الإمامة والخلافَة استبدّ بها أبو بَكرٍ دونَه ، ولأنّ حديث الَغدير مَازَال وَقْعُهُ في آذان كَبار صحابة رسول الله (ص) ، فإنّهم حَفظوا لرسول الله (ص) وصيّتهُ في علي (ع) ، فَمَالوا إلى عَلي (ع) ولم يُبَايعُوا حتّى صالحَ أمير المؤمنين (ع) ، ومنهُم جميعُ بني هاشم[١] ، الذي منهُم العباس بن عبدالمطلب ، وحَبر الأمّة عبدالله بن العبّاس ، والفَضل بن العبّاس[٢] ، وناهيكَ بِهم مِن رِجَال ، ومِن المُتخلّفين عن بيعة أبي بكر ، الزّبير بن العوام[٣] ، وطلحة بن عبيدالله، وخَالد بن سَعِيد بن العَاص الأموي[٤] ، والمقداد بن الأسود ، وسَلمَانُ الفَارسي[٥] ، وأبو ذَرٍّ الغِفَارِي ، وعمّارُ بن يَاسِر ، والبَراء بن عَازِب[٦] ، وأبيّ بن كَعب[٧] ، وأبان بن سَعيد بن العاص[٨] ، وهؤلاء فكانَ هَواهُم مع أمير المؤمنين (ع) ، وممّن تخلّف أيضاً من كبار الصّحابَة عن بيعة أبي بكر ، سَعد بن عُبادَة ، وغيرهم ، نعم ! فإنْ أنتَ وقفتَ على هذا وتَيقّنتَهُ عرفتَ أنّ أهل الحلّ والعقد من الصحّابَة كَانُوا غائبين عن أسَاس بَيعَة أبي بَكر ،

ولكنّ أكثريّة النّاس كَانُوا مَع أبي بكر ، ولكن مَنْ هؤلاء الأكثريّة ؟! هؤلاء الأكثريّة من الصّحابَة ، لا يخَلوا حالُهُم مِن أمرَين اثنيَن ، الأمر الأوّل : أن يكونوا عُلماء . والأمر الثّاني : أن يكونوا من عامّة المُهاجرين والأنصَار . فأمّا العُلماء فَسَوادهُم مَعَ أمير المؤمنين ، ومنهُ فلم يَبقَ إلاّ العَوام من الصّحابَة ، فإن قُلتَ : فَلِمَ اتّبعُوهُم هؤلاء العَوام . قُلنا : ليسَ أبو بكرٍ ولا عُمَر بأصحاب الشأن القَليل في ذلك المُجتمَع الإسلامي ، فقد كانَا مِن وُزراء[٩] الرّسول (ص) ، ومِن أصحابهِ القَريبينَ منه ، والعَوامّ فِي ذَلِكَ الزّمَان فَقد كانوا يَحفظون لهُم منزلَتهُم ، ودخولَهُم ، وخروجهم ، وَوَجَاهَتَهُم عند الرّسول (ص) ، فَمِن هُنا كانَ عوامّ الصحابة يُحسنون الظنّ فيهِم ، ويثقونَ بهِم ، فلمّا بُويعَ أبو بكر في السّقيفَة ، بايَعوه تِبَاعَاً[١٠] ، وخَبر الغدير فَلعلّهُم لم يَقفوا على صدرهِ وأطرافِه كما وقفَ عليه سلمانٌ وعمّار وبقيّة أصحاب علي (ع) ، فمِن هاهُنا كَانت بيعَة هؤلاء الصّحابَة وهُم الكَثيرون لأبي بَكر ، فأمّا رؤوس الصّحابة وكُبرائهُم فلم يُبايعوا وهُم القلّة ، ولا استغراب فأهل العِلم في أغلب المُجتمعات قَليلون مُقارنةً بعامّة النّاس ، وليسَ كلامي هذا قَدحاً في الصّحابَة (أعني عندمَا أقولُ أنّ منهُم العَوام) ، فهي حقيقة ثابِتَة ، فمنهُم الأعراب ، والطّلقاء ، ومَن لم يتمكّن الإيمان من قلوبهِم، ولو يكن دليلُها إلاّ ردّةُ بَعضهِم ، وإقامَة المَشائخ الحُدودَ على بعضهِم[١١]. نعم ! وبهذا ظهرَ لَنا ولكَ أخي في الله افتقار دَعوى الإجماع للبُرهان ، وسقوط حجّة من يحتجّ باستحالَة إجماع كُبراء الصّحابة على مُخالفة رسول الله (ص) ، وأنّ هذه الأخيرَة دَعوى عريَضة ، ليسَ عليهَا دَليل ، أكثرُ مَا فيها استجلابُ العاطِفَة ، والله المُستعان .

---

[١] روى البيهقي ، بإسناده ، قال : ((عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، ... ، قالت عائشة رضي الله عنها : فَكان لِعلي رضي الله عنه مِنَ الناس وجه حياة فاطمة رضي الله عنها ، فلمّا توفّيت فاطمة رضي الله عنها انصرَف وجوه الناس عنه ، عند ذلك قال معمر قلت للزهري كم مكثت فاطمة بعد النبي (ص) قال ستة أشهر . فقال رجل للزهري : فلم يبايعه علي رضي الله عنه حتى ماتت فاطمة رضي الله عنها . قال : ولا أحَدٌ مِن بني هَاشم رواه البخاري في الصحيح من وجهين عن معمر ، ورواه

مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره)) سنن البيهقي الكبرى :٦/ ٣٠٠ ، مسند أبي عوانة : ٤/ ٢٥١ ، مصنف عبدالرزاق:٥/ ٤٧٢ .

[٢] قال اليعقوبي : ((قَامَ الفضل بن العبّاس وَكان لِسَان قُريش ، فقال : يَا مَعشر قُريش إنّه مَا حقّت لكُم الخِلافة بالتّمويه ، ونَحنُ أهلُهَا دونَكُم وصَاحِبنا أولى بهَا منكُم)) . [تاريخ اليعقوبي :٢/ ١٢٦] قلت : يعني علي بن أبي طالب (ع) . وقال اليعقوبي: ((وكان المهاجرون والأنصار لا يشكون في علي)) [المصدر السابق] .

[٣] روى ابن أبي شيبه ، بإسناده ، قال : ((حدثنا زيد بن أسلم ، عن أبيه أسلم ، أنهُ حِينَ بويع لأبي بَكر بعد رسول الله (ص) كَان علي والزّبير ، يَدخُلان على فَاطمَة بنت رَسول الله (ص) فَيشاورونَهَا ، ويرتجعون في أمرهِم ، فلمّا بلغَ ذلك عمر بن الخطاب ، خرج حتى دخل على فاطمة ، فقال : يا بنت رسول الله (ص) والله مَا من أحد أحب إلينا من أبيك ، وما مِن أحد أحب إلينا بعد أبيك منك ، وأيم الله ما ذاك بمَانعِي إنِ اجتمعَ هؤلاء النفرعندك إن أمَرتِهم ، أن يُحْرَق عليهم البَيت ، ..إلخ)) مصنّف ابن أبي شيبة:٧/ ٤٣٢ ، الاستيعاب:٣/ ٩٧٥، . قُلتُ : وقد كان طلحَة معهُم .

[٤] وهُوَ القائل لعليٍّ (ع) : ((هَلمّ أبَايعُك فوالله مَا فِي النّاس أحد أولى بِمَقام محمّد منك)) . تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦ . قلتُ : وخالدٌ هذا أسلمَ قديماً ، قيل أنّه لم يكُن بينه وبين إسلام أبي بكر مدة طويلة .

[٥] جاء في أخبار قزوين ، ما نصّه : ((لمّا كانَ يومُ السّقيفة اجتمَعَت الصّحابة على سَلمَان الفَارسي ، فقالوا يَا أبا عبد الله ، إنّ لكَ سِنك ودِينكَ وعَمَلك وصُحبَتك مِن رسول الله (ص) فقل فِي هذا الأمْر قَولاً يخلدُ عنك ، .. ، ثمّ أنشأ يقول : مَا كنت أحسب أنّ الأمر مُنصرفٌ**** عن هَاشم ثمّ منهم عن أبي الحَسن ^ أليس أوّل مَن صلّى لِقبلَته **** وأعْلم القَوم بالأحْكَام والسّنن ^ مَا فِيهِمُ مِن صنوفِ الفَضل يَجمَعُهَا**** وَليسَ فِي القَوم مَا فِيه مِنَ الحُسْنِ)) [التدوين في أخبار قزوين:١/ ٧٩] ، ونُسبت هذه الأبيات إلى عُتبة بن أبي لهب بن عبدالمطلب انظر [الاستيعاب:٣/ ١١٣٣] ، وانظر [تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦] .

[٦] وكان البراء بن عازب رضوان الله عليه ، هُو أوّل مَن جاء ليُخبر بني هاشم بأمر السّقيفَة . تاريخ اليعقوبي [تاريخ اليعقوبي :٢/ ١٢٦] .

[٧] جميع الأسماء المَاضِيَة من تاريخ اليعقوبي :٢/ ١٢٤ .

[٨] قال السّخاوي في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة : ((وَهُو ممّن كَانَ تَخَلّف عن بَيعَة أبي بَكر لِينظر مَا يَصنعُ بنوا هَاشم ، فَلمّا بَايعُوه بَايَع)) [١/ ٦٠] ، قُلت : ولم يحصُل هذا إلاّ بعد ستّة أشهُر .

[٩] بمعنى قريبين من الرّسول (ص) في الإشارة والاستشارَة ، إضافَة إلى غيرهم من الصّحابة .

[١٠] وهكذا دائماً : زلّة العَالِم زلّة عالَم .

[١١] ومنه إقامة عمر الحد على الصّحابي قدامة بن مظعون الجمحي . [المغني:٩/ ٤٨] . والعجيبُ أنّ قُدامَة بن مظعون كان قد هاجر الهجرتين ، وكان بدرياً ، واستعملهُ عمر على البحرين ، ومع ذلك شرب الخمر مُتأوّلاً ، فأقام عليه عُمر الحد . [تعجيل المنفعة:١/ ٣٤٣]. وذُكِر أيضاً أن عمّر أقام حدّا على أعرابي سكر من النّبيذ . [نصب الراية:٣/ ٣٤٩] ، ومنه جلد أمير المؤمنين (ع) للوليد بن عقبة حد الخمر ثمانين جلدة . [مقدمة الفتح: ١/ ٣٠٠] ، ومنه رجم أبي بكر لعبدالله بن الحارث بن معمر الجمحي ، وذلك لوقعه في الزّنا . [الإصابة:٤/ ٥٠] ، ولهذا نماذج كثيرة في عصر رسول الله (ص) ، وفي عصر علي (ع) والمشائخ)) .

وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال بقسمَيه ، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرابع والسّبعون:

لدي تساؤل عن " السلم ، والسلام " ، في القرآن الكريم وردت آيتين حسب معرفتي المحدودة تتحدث عن السِلم ، وهما : الأولى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ، والثانية (فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون) .. هل يوجد هنا نوع من التعارض ، أعرف أن هناك شيء أسمه النسخ ولست ملم به كثيرا!، وهو أن يكون هناك حكم في آية معينة ، ثم تأتي أخرى لتغير هذا الحكم ، فهل يوجد هنا في موضوع السلم ناسخ ومنسوخ ، أم أن لكل آية تفسير مختلف !!؟

والجَواب :

أنّ الآيَات التي ذُكرَ في ((السّلم)) ، آيات كثيرَة ، والمَعنى يختلفُ حسبَ الآيات والسّياق عندَ أهل العِلم، وتلكَ الآيات :

١ – قَول الله تعالى : ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)) [البقرة:٢٠٨] ، والسِّلم هُنا ، قالَ الإمَام زيد بن عَلي (ع) : ((الإسْلام ، وكَافّة: أي جَميعاً)) [تفسير غريب القُرآن] ، وبمثلِه قالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحقّ] . قلتُ: ومَعناه الانقياد التّام والخُروج من الكَبائر والعصيان والرّد على الله تعالى وعلى رسولِه جلّ شأنُه بالأخذ ببعض وتركِ بَعض ، ويقولُ الله تعالى في الآية التي تليهَا : ((فَإِن زَلَلْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)) [البقرة:٢٠٩] ، فالسِّلْم ، هُنا بمعَنى الإسلام ، ثمّ قَد وجدتُ الإمَم المرد بالله يحيى بن الحُسين (ع) ، يروي بإسناده ، عن أمير المُؤمنين (ع) ، وعَن الإمَام الباقر (ع) : أنّ السّلم ولايَة أهل البَيت [الأمالي الخميسيّة] ، قلت: ولا تعارُض هُنا حيثّ أنّ ولايَة أئمّة أهل البيت هي اتّباع الله ورسولِه ، اتّباع الإسلام والإيمان من اليَنبوع الصّافي ، فلا تعارُض البتّة ، ومنهُ ما رواهُ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) ، قال : ((مَا رَويناه بالإسنَاد المَوثوق به إلى أبينا أمير المؤمنين عَلي بن أبي طالب –عَلَيْه السَّلام– أنه قال: ((أيّها النّاس إعلَمُوا أنَّ العِلْم الذي أنزلَه الله عَلى الأنبياء مِن قَبلكم، في عِترة نَبيئكم، فَأين يُتاه بكم عَن أمرٍ تُنُوسخ مِن أصلاب أصحَاب السّفينة، هؤلاء مَثلها فِيكُم،

وهُم كَالكهف لأصحَاب الكَهف، وهُم بَاب السِّلْم فَادخلوا في السِّلم كَافّة، وهُم بَاب حِطَّة مَنْ دَخله غُفر له، خُذوا عَني عَن خَاتم المُرسلين حُجَّة مِن ذي حُجَّة قَالها في حَجَّة الوداع: إنّي تَارك فِيكُم مَا إن تمسّكتم به لن تَضلّوا من بَعدي أبداً، كِتاب الله وَعترتي أهل بَيتي ، إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لَن يَفترقا حتّى يَردَا عَليّ الحَوض)) [شرح الرّسالة النّاصحة بالأدلّة الواضحة] ، ورواهُ الإمام أبو طَالب في أماليه .

٢- قول الله تعالى : ((إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً*سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنِةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوَاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثِقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا)) [النساء:٩٠-٩١] ، فالسّلَمْ تكرّر في الآيَتين وهُو هُنا الاستسَلام والصّلح .

٣- قولُ الله تعالى : ((ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ * الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللهّ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)) [النحل:٢٧-٢٨] ، فالسّلَم هُنا هُو منَ المُسالَمَة والاستسلام ، قالَه الإمَام زيد بن عَلي (ع) [تفسير غَريب القُرآن] ، قال الإمَام عزالدّين بن الحسَن (ع) : ((هَذا حكاية لحَال الكَافرين بعدَ أن تَوفّاهم المَلائكة ومَعنى: ((فَألقَوا السَّلَم)) : سَالمُوا وأخبَتُوا وجَاؤا بخلاف مَا كَانُوا عَليه في الدّنيا مِنَ الشِّقَاق والكِبر وجَحَدُوا مَا وُجِدَ مِنهُم مِن الكُفر والعُدوان فقالوا: مَا كنّا نعمَل مِنْ سُوء)) [المِعراج] ، وإلى مَعنى هذا التّفسير ذهبَ الإمَام محمّد بن القسم الرّسي (ع) [مجموع كتب ورسائل الإمَام محمّد بن القاسم الرّسي] .

٤- قولُ الله تعالى : ((وَإِذَا رَأى الَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَاءهُمْ قَالُواْ رَبَّنَا هَؤُلاء شُرَكَآؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوْ مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ * وَأَلْقَوْاْ إِلَى اللهّ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ)) [النحل:٨٦-٨٧] ، والسّلم هُنا من المُسالَمَة وطيش الكفّار بين يدي الله تعالى ، كما تقدّم في آيات سورَة النّحل ، قال العلاّمة الآنسيّ : ((استَسْلَمُوا لله تعالى بأنه الإله المُستحقّ للعبَادَة)) [تفسير الأعقَم] .

٥- قولُ الله تعالى : ((فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ)) [محمد:٣٥] ، والسَّلْم هُنا هُو المُصالحَة والمُسالَمَة ، والمَعنى أنّ الله تعالى قد خاطبَ وشدّد على المُؤمنين أن لا يَدعُوا الكفّار ابتداءً إلى السَّلْم والصّلح والمُسالَمَة وهُمْ الأعلَون والقوّة مَعهم والله معَهم ، ثمّ هُم غير مُضطرّين إلى السَّلْم ، فلا طَلب ابتداءً للصّلح على ذلكَ الحَال من المُسلمين .

٦- قولُ الله تعالى : ((وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِّ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِّ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ * وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)) [الأنفال:٦٠-٦١] ، والسّلم هُنا هُو المُسالَمَة والصّلح ، وهُو قولُ الإمَان زيد بن عَلي (ع) [تفسير غريب القرآن] ، والقاسم الرّسي [مسائل القَاسم] ، وهذا الجُنوح فليسَ ابتداءً من المُسلمين مع قوّتهم وإنّما هُو بابتداءٍ من الكفّار .

نعم! فهذا ما وقفتُ عليه من آيَات السّلم في القُرآن الكَريم بمَعانيها ، وتفسير أئمّة العترَة لهَا ، ثمّ إنّ لمسائل السّلم والصّلح فِقهٌ وتَفسيرٌ من هذه الآيَات ليسَ المقام ولا وجه السّؤال حولَها يدور ، وإنّما كانَ من السّؤال هَل تعارضَ قولُ الله تعالى : ((فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ)) ، وقولُه تعالى : ((وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)) ، والحاصلُ أنّه لا تعارُض ، فالأولَى في النّهي عن ابتداء المُسلمين لطلب الصّلح مع القوّة ، والثّانية في قَبول ابتداء طَلب الكافِرين للصّلح ، ثمّ لهذا فقْه متى يكون ذلكَ القَبول وهَل الآيَة الأخيرَة تخصّ صُلح الحديبيّة ، ومن أرادَ الاستزادَة راجَع كُتب الفِقه والتّفسير .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والسّبعون:

ما هو التقليد؟ ومتى يكون؟ وفيم يقلد؟ وفيم لا يقلد؟.

والجواب :

في الكَلام حولَ حَقيقَة التّقليد ، يَقول السيّد العَلاّمة المُجَاهد بَدر الدّين بن أمير الدّين الحُوثي صَلوات الله عليه : ((أنّ حَقيقَة التّقليد هُو: اتّبَاع الغَير مِن دُون اعتمَادٍ عَلى حُجّة)) [تَحرير الأفكَار] ، ويَقول العَلاّمَة القُرشي رَحِمَه الله : ((فَإنّ حَقِيقَة التّقليد هُو اعتقَاد الشّيء لُمجَرّد أنّ الغَير قَالَ بِه)) [مِنهَاج المُتقين] ، وقَال الإمَام المَنصور بالله عَبدالله بن حَمزَة (ع) : ((التّقليدُ هُو قَبول قَول الغَير مِنْ دُون مُطالبةٍ بِبُرهَانٍ ولا حُجّة)) [صَفوَة الاختيَار] ، نَعم! فَهذِه حَقيقة وتَعريف التّقليد.

ومتَى يكون التّقليد ، فإنّ التّقليد لا يَكُون إلاّ مَعَ ارتفَاع العِلم ، ثمّ ارتفَاع العِلم هذا مِنه مَا يَجُوز ، ومِنه مَا لا يجوز ، فَفي المَسائل الأصوليّة (أصول الدِّين ، أصُول الفِقه ، أصُول الشّرائع) فَلا يجوز الجَهل والتّقليد فيها لَمَّا كَانت مِن مَسائل الاعتقَاد وأصول الشّريعة التي تَزل فيهَا الأقدَام وتُحبَط معها الأعمَال ويَترتّب عليها خَطَرٌ شَديد ، نعم! ويَجوز التقليد فِي المَسائل الفُروعية العَمليّة الظنيّة الاجتهَاديّة الأخرَى ، أيضَا المُجتهد لا يَجوز لَه تَقليدُ غَيره . قالَ العلاّمة أحمد بن قَاسم العَنسي رحمَه الله : (((فَصْلٌ) (التَّقْلِيدُ) هُوَ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ أَوْ الِاعْتِقَادُ أَوْ الظَّنُّ بِصِحَّتِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ (فِي الْمَسَائِلِ الْفَرْعِيَّةِ) احْتِرَازًا مِنْ الْأُصُولِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ أَوْ أُصُولِ الْفِقْهِ أَوْ أُصُولِ الشَّرَائِعِ فَإِنَّ التَّقْلِيدَ فِيهَا لَا يَجُوزُ (الْعَمَلِيَّةِ) احْتِرَازًا مِنْ الْفُرُوعِ الْعِلْمِيَّةِ كَمَسْأَلَةِ الشَّفَاعَةِ، وَفِسْقِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِمَا (الظَّنِّيَّةِ) وَهِيَ الَّتِي دَلِيلُهَا ظَنِّيٌّ (وَالْقَطْعِيَّةِ) وَهِيَ الَّتِي دَلِيلُهَا قَطْعِيٌّ فَالتَّقْلِيدُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَجْمَعُ مَا تَقَدَّمَ (جَائِزٌ) عِنْدَنَا (لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ لَا لَهُ) أَيْ لَا لِلْمُجْتَهِدِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ (وَلَوْ وَقَفَ عَلَى نَصٍّ أَعْلَمَ مِنْهُ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُهُ إلَّا عِنْدَ أَنْ تَضِيقَ الْحَادِثَةُ فَيَجِبَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ)) [التاج المذهب لأحكَام المذهب] ،

وفقكم الله .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ...

السّؤال السّادس والسّبعون:

مارائيكم يا سيدي الكاظم الزيدي في الاطروحات الذي طرحها السيد كمال الحيدري في الانتقادات الذي تكلم في قناة الكوثر على التراث الشيعي ، وبعض الاشكاليات هل هذا ، يضر بالمذهب الاثنى عشري ، او لا حرج في ذالك ..؟؟

والجَواب :

أنّ الانتقادَات الأخيرَة التي وجّهها السيّد كمال الحَيدري وهُو من كِبار عُلماء الإماميّة في هذا العَصر ، وقد اطّلعنَا على كثيرٍ منهَا ، تكون مُلزِمَةً للإماميّة من جَهتين موضوعيّتين :

الجَهة الأولَى : وهِيَ أنّ ذلك َالاختلافُ الشّديد والجَذري داخل الوسَط العُلَمائي والمَرجعي داخل البيت الإماميّ في زمن غياب العترَة عنهُم من اثني عشرَ قرناً يجعلُنا نشكّ في صحّة اجتهادَاتهم واستنباطاتهم وفَهمهم لأصول الفِكر الإماميّ وفُروعِه ، حيث أنّ هؤلاء العُلماء من الشّيعَة هُم مَنْ بلوَر وشكّل وألّف وأصلّ وفرّع وصحّح وضعّف في أحاديث العترَة وفي فكر العترَة بعُموم ، والأمّة قد أُمِرتَ باتّباع (الكِتاب والعترَة) ، لا الكِتاب (وفَهم علماء الشّيعة الإماميّة) ، وفَهم علمَاء الشّيعة الإماميّة فيه اختلافٌ شَديدٌ على مرّ الأزمان ابتداءً بالشّيخ الصّدوق والمُفيد وانتهاءً بما نراه من اختلاف المَرجعيّات اليوم ، وهذا يجعلُ العاقِل والباَحث يتوقّف ويتأمّل مرّات عديدَة هَل هُو على أصل الإماميّة يتّبع أهل البَيت ، أم يتّبع علماء الإماميّة ؟!. مَنْ أصّل أصو الإماميّة ، هل أئمّة أهل البيت ، أم عُلماء الإماميّة ؟!. مَن صحّح وضعّف أحاديث أهل البيت المتضادّة ، هَل أئمّة أهل البيت ، أم عُلماء الإماميّة ؟!. مَنْ فسّر القُرآن ، هَل أئمّة أهل البيت ، أم عُلماء الإماميّة ؟!. سيجدُ الباحث أنّ الإماميّة ومن اثني عشر قرناً بلا إمامٍ من أهل البيت يُؤصّل ويُصحّح ويُضعّف لهُم وإنّما هُم يعتمدونَ على عُلمائهم الذين ليسوا هُم بالعترَة ولم يأمرنا الله بالتمسّك بهم ، ولا أخبرنَا الله جلّ شأنُه بأنّ العصمَة من الضّلال بالتمسّك بهِم ، ثمّ هُم مع ذلكَ (علماء الإماميّة) يختلفُون فيما بينهم في الأصول والفُروع ، فأيّهم يُمثّل قولَ أئمّة أهل البيت ، هل السيّد

الخامنئي اليَوم أم السيّد كَمَال الحَيدري ، بقَطع ويَقين وثبَات ورُسوخ ؟!. هَل المَرجع الشّيرازي أم الخامنئي ؟!. هَل الخُميني أم الخوئي ؟!.

الجهَة الثّانية : وهي في خُصوص ما طرحَه السيّد كمال الحَيدري ، وقول السّائل هل يضرّ ما طرحَه السيّد الحيدريّ على الاثني عشريّة ، والجَواب أنّه يضرّ من الجهَة الأولَى ، ثمّ في صحّة قولِه وإطلاقِه على الإماميّة فيمَا آخذَه على أصحابِه فإنّه ذلكَ يعودُ إلى دراسَة أقوالِه هَل عي صحيحَة موجّهة ضدّ أصحابِه أم أنّه قد افترَى عليهِم ، والله يُحبّ الإنصَاف ، فليسَ كلّ مَنْ خرجَ مِن أصحابِه وشنّع عَليهم يُعتبرُ قولُه صحَيح على أصول أصحابِه ، فلو خرجَ أحدٌ اليوم من الزيديّة وقال أنّ الزيدية والعترَة تقولُ بإثبات الرّؤية الإلهيّة يوم القيامَة ، فكلامُه هذا عير صَحيح ، نعم! وقد تابعتُ كثيراً مما جَاء به السيّد الحيدري على أصحابه ونظرتُ فيه نظرَة باحثٍ مُتأمّل مُتدبّر فوجدتُ أنّ ما انتقدَه على أصحابِه مُوجّهاً وصحيحاً وقويّاً وأنّ الحجّة مَعه على أصحابِه ، وأخصّ منها عَدم رؤيَة أحد للمَهدي رؤيَة العيان بالمَعرفَة بعد السّفارَة ، وتشكيكُه في السّفراء الأربَعة ، وإثباته أنّ عُلوم الإماميّة مأخوذَةٌ من المُعتزلَة ، وأنّ الإماميّة قد تأثّروا بالفرقَة السنيّة في تصانيفِهم ، وهذه تقوّض عُرى الفكر الإماميّ من وجوه عدّة ليسَ المَقام مقام تفصيلهَا ، وإنّما الإشارَة للسّائل .

وبهذا وما مضَى تمّ الجَواب على على هذه المسألَة ، وقريباً كانَ للمرجع الإماميّ السيّد محمد حسين فضل الله خلافَات على أصول الإماميّة لو تأمّلها السّائل بأصوليّة ومنهجيّة .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّابع والسّبعون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مامعنى قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ }

هل تقتصر على الابلاغ فقط ام ماذا ؟.....افيدونا افادكم الله..

والجَواب :

أنّ مُتابعَة سياقَ الآيَات إذا استشكلَ فهمُ الآيَة مُنفردةً مطلبٌ عَزيز ومهمّ وبالغفلَة عنه يكون سُوء التدبّر ، فنظرنَا إلى سياقِ الآيَة التي ذكرها السّائل ، فوجدنا الله تعالى يقول : ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِّ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)) [المائدة:١٠٤-١٠٥] ، ثمّ وجدَنا الإمَام محمّد بن القاسم (ع) قد سألَ أباه الإمَام القاسم بن إبراهيم (ع) عن هذه الآيَة ، فقال الإمَام القاسم (ع) : ((إنّمَا قَال سُبحانه للذين قالوا: ((حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا)) ، مِن دِينهِم، وأكثَروا الاتّباع لدِين غَيرهم، عَليكُم بأنفُسِكُم خَاصّة، فَليس يَضركم إذا اهتدَيتُم ضلال مَنِ اعتقدَ ضَلالَة، كَان أباً أو غَيرَه لأنّ كُل امرئ إنّما يُحَاسَبُ بمَا عَمِلَه ومَالَه، فَإن اهتدى نجَا سَالمًا، وإن ضَل هَلَك ظَالِمًا، لأنّه ((لا تزِر وَازرة وِزر أخرَى*وأن لَيسَ للإنسَان إلاّ مَا سَعَى)) [مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم] . قلتُ : ومعنى كلامِه (ع) أنّ الآيَة مُتعلّقة بالآيَة التي قبلَها ،فإنّ الكفّار إذا دُعوا إلى الإيمان بالله وبالرّسول قالوا نَكتفي بما كانَ عليه آباؤُنا ، فأخبرَ الله تعالى المُؤمنين بأنّ عليهِم أنفُسَهم والتمسّك بالحقّ ، فإنّه لا يضرّهم تمسّك الكفّار بضلالِهم ودينِ آبائهم بعدَ إقامَة البَلاغ عليهِم ، نعم! وإنّما قُلنا بإقامَة البَلاغ لأنّ الله تعالى لم يُخاطب المُؤمنين بأنّ عليهم أنفُسهَم إلاّ بعد أن قالَ جلّ شأنُه للكافِرين بما أصلُه بَلاغ : ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ)) ، فعاندَ الكفّار وعتَوا ولجّوا في كِبرِهِم ، عندهَا قالَ جلّ شأنُه : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)) ، نعم! فالحاصلُ أنّ الآيَة لا تؤصّل لعدَم الإبلاغ ، ولا لِعدَم التأكيد في

الإبلاغ ، وإنّما تؤصّل للتمسّك بالحقّ والهُدى إذا اختار المُصرّون على الكُفر أو الفِسْق التمسّكَ بضلالتهم ، فلا تُسقطُ الآيَة أصل الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، ولا تُعارضها البتّة .

نعم! وللإمَام المنصور بالله القاسم بن محمّد (ع) ، كلامٌ نفيسٌ في مَنْ عارضَ هذه الآيَة بردّ الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، قالَ (ع) : ((احتجّوا بقوله تعالى: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ))، وأسقَطُوا بذلك التّكليف بالأمر بالمَعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد ورخَّصوا في المداهنة فكان ذَلك عضداً وعوناً عظيماً لحزب الشيطان لعنهم الله جميعاً فضلُّوا وأضلُّوا، ولنَا عليهم ما تقدم، وقَوله تعالى: ((وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...)) الآية. وقوله صلى الله عليه وآله: ((لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتنهنّ عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شِراركم فيسومونكم سوء العذاب، ثم يدعوا خِياركم فلا يستجاب لهم، حتى إذا بلَغ الكتاب أجله كان الله تعالى المنتصر لنفسه، ثم يقول: مَا منعكم إذ رأيتمُوني أُعصَى ألا تَغضَبُوا لِي))! روَاه الهادي عليه السلام في (الأحكام) وهو في (الشفاء). وقَوله صلى الله عليه وآله: ((لا يَحل لعَين ترى الله يُعصى فَتطرف حتى تُغيِّر أو تَنتقل)) ،وقَوله صلى الله عليه وآله: ((مَا آمَن بالله من رأى الله يُعصى فَيطرف حتى يُغيره)). وقَوله صلى الله عليه وآله: ((لتَأمُرن بالمَعروف، ولتنهنّ عن المنكر، أو لتكونن أشقيَاء زَراعين)) إلى غير ذلك ممّا يَكثر، ويَطول حتى تَواتر مَعنى وأفَاد العلم الذي لا يُدفع بشكّ ولا شُبهَة ، إلى أن قَال (ع) : وَالمعنى أنّ ضَلال من ضلّ لا يضر المؤمنين إذا اهتدوا، وكفّوا أنفسَهُم عَن المحارم، بخلاف ما لَو لَم يَكُن مِنهُم ذَلك فإنه يَضرّهم ضلالهم ، لأنّهم يَكونُون مُشاركين لهم فيه، وأهل قُدوتهم حيث قَرّرهم عليه بالسّكوت عَنهم)) [مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن محمّد] ، قلتُ: وهذا تأويلٌ مُستقيم .ثمّ قال (ع) : ((وخصمنا يدَّعي أن الذي أُمِرنَا بالكَفّ عَنه في هذه الآية هُو بعض الطّاعات بل سنَام الدّين، وهُو الجهاد في سبيل رب العالمين، ولا يَجدون لهم على ذلك شاهداً ولكنهم يتصفون بصفة المنافقين التي ذكرها الله تعالى في قوله: ((الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ)) ، ومِنه الكَفّ عَن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، والجهَاد وتبيين أحكَام الله سبحانه، ويَنهون عن المعروف ومنه الأمر بالمعروف ونَحوه، ويقبضون أيديهم ومِنه قبضهم أيديهم عن الجهاد)) [مجموع كتب ورسائل الإمام

القاسم بن محمّد] . وقالَ الإمَام محمّد بن القاسم الرّسي (ع) : ((وَقال أبو ذَرّ رحمة الله عليه: يَا أيّها النّاس إنّكُم تَقرأون هذه الآية: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)) ، وإنّي سَمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ((أيّمَا قَوم عُمل بَينهم بالمعاصي فلَم يَأخذوا على يدي الظّالم إلا عَمّهُم الله على بِعقَاب مِن عنده)) [مجموع كتب ورسائل الإمام محمّد بن القاسم] .

نعم! وقالَ العلاّمة الآنسي في تفسير الآيَة : ((يُريد الله سُبحانه أنّه لا يَضرّكُم ضَلال المُضلّين ، ولا تُحاسبون بفعل المُبطلين ، ورُوي أن اليهود قالوا للمسلمين : كيفَ تَطمعُون في النّجَاة وآباؤكم مُشركون ولستم بناجين مِن فِعلِهم؟! فَنزلَت هذه الآيَة)) [تفسير الأعقم] ، وفي المَنهج المُنير ينقل من طريق المُحدّثين مِن طَريق أبي أمية الشعباني، قال: أتَيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له: كَيف تصنع في هذه الآية ؟ قَال: أيّة آيَة ؟ قلت: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ))، قَال: أمَا والله لقَد سَألت عَنها خبيراً ، سَألتُ عَنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فَقال: ((بل ائتمرُوا بالمَعروف وتنَاهَوا عَن المُنكر ، حَتى إذَا رأيت شحاً مُطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة، وإعجَاب كل ذي رأي برأيه فَعليك بخاصة نفسِك ودَع عنك أمرَ العَوام فإن مِن وَرائكم أيّام الصّبر الصّابر فِيهن مثل القابض على الجَمر، للعامل فيه مثل أجر خَمسين رجلاً يعملون مثل عملكم)) ، قال: وزادني غيره قال: يا رسول الله أجر خمسين رجلاً منَّا أو منهم؟ قال: ((بل أجر خمسين منكم)) [المنهج المنير تمام الرّوض النّضير] . قلتُ : وهذا الخَبر لم ينفِ الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، ثمّ قد ينطبقُ على أزمانٍ ويرتفعُ في أزمَان باختلافِ أحوال النّاس ، وهُو آحاديٌّ إن أرادَ البعضُ أن يستنبطَ منه انعزالاً تامّاً مُطّرداً عن الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر بأعلى مراتِبه اليد ، ثمّ اللّسان ، ثمّ القَلب حسب الاقتدَار ، فإنّه لَم يسَع الأئمّة زيدٌ والنّفس الزكيّة والهادي ومن اقتدى بهِم أن يجعلوا من أمثَال هذا الخَبر دستوراً مُطّرداً ، فإنّه إن صدقَت مصاديقُه على زمَنٍ فلا يلزَمُ منها أن تصدق على الزّمن الذي يَليه ، ثمّ إنّ الخَبر بذاتِه يدلّ على بذل الجَهد في الأمر بالمَعروف والنّهي عن المنكر للظّلمَة وغيرهِم من العُصَاة ، وقد استحسنتُ التّعليق الأخير لمّا رأيتُ أنّ الخبَر قد يحملُ إيهاماً مَا باعتزال الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، وهذا فلا يصحّ إلاّ بعد بذل الجَهد ، ثمّ بعد بذل الجَهد فإنّه يلزم تحيّن الفُرص لإعادَة إحياء الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ،

لأنّ الخَبر قد قيّد أن يكون العالِمُ معنياً بخاصّة نفسِه إذا رأى شحّاً مطاعاً وهوى متّبعاً ودنيا مُؤثرَة ، فإذا ارتفعَت هذه القيود لم يكُن ذلك العالِمُ معنيّاً بنفسِه ، ثمّ ارتفاعُ هذه القيود إن كان قد يُظنّ أنّه ارتفاعٌ مطلَق فذلك لَم ينطبِق على زمَان ، فما زالت الأزمنَة من القرون الأولى إلى اليوم وهي مُنصرفَةٌ عن الهُدى واتّباع المُحقّين من الأنبياء والأئمّة ، ولم يكُن ذلك عاذراً للأئمّة الهُداة عن القيام والشّهادة والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، ولنا في قصّة نوحٍ النّبي عليه السّلام العِبرَة والعَبْرَة ، نعم! فظهر لكَ أنّ تحقيقَ تلكَ القيود بحاجَة إلى بصيرةٍ نافذَة من المكلّف العالِم متى تتحقّق ومتى ترتفِع لكي لا يحصُل التّفريط في مدلولات الأدلّة التي هي أقوى في الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر من آيات وأحاديث أفادَت التّواتر المَعنوي كما أخبرَ الإمَام القاسم بن محمّد (ع) .

نعم! هذا أقصَى ما قد يُقال في تأويل هذه الآيَة من ذلك المعنى الذي تكلّمنَا عنه ، وإلاّ فإنّ للمُفسّرين وبعض العُلماء تفسيراتٌ أخرَى ، قد اخترتُ لُمعةً منهَا .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن والسّبعون:

سيدي الفاضل / قال رب العزة (وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) ماهو تفسير (الحياة والرزق) لأولئك الشهداء في هذه الآية الكريمة ؟.

والجَواب :

أنّ أئمّة العترَة على إثبات عذَاب القَبر ، وأنّ هُناك حياة برزخيّة ، فيما بينَ موتِ الإنسَان وبين قيامِ القيامَة ، وفي ذلكَ العالَمِ البرزخيّ ، فإنّ أرواحَ الشّهدَاء تكون حيّةً ويرزُقها الله تعالى يُكافئهُا على إيمانها وجِهادهَا في سبيلِه جلّ شأنُه ، وكيفيّة الرّزق أمرهُ إلى الله تعالى بما يصلحُ أن يكون مُكافئةً وثواباً للشّهيد ، وفي الضدّ فإنّ أرواح الكُفّار والمُنافقين والعُصاة في عذابٍ من الله تعالى ، وهُو المقصودُ بعذابِ القَبر .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّاسع والسّبعون:

سيدي الفاضل هل ماثبت عن الإمام زيد من الناحية الجهادية يكون لزاما على كل زيدي أن يمتثله تماما ؟ وهل كان لتفكير الإمام زيد –عليه السلام– الشخصي أي تأثير في تحديد مسار حركته على أرض الواقع ؟

والجَواب :

أنّ الجِهاد والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر بالسّيف وهُو ممّا قام به ودَعا إليه الإمام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) ، هُو من أصل شريعَة الله تعالى كتاباً وسنّةً ، وهُو اعتقاد أئمّة العترَة سادَات بني الحسَن والحُسين ، فقولُكم : ((هل ماثبت عن الإمام زيد من الناحية الجهادية يكون لزاما على كل زيدي أن يمتثله تماما)) ، فإن كانَ المقصَود هُو أنّ على كلّ زيدي أن يُؤمنُ كاعتقاد بأنّ الجهاد والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر من تشريع الله تعالى كأصول أصيلَة من الدّين ، فذلك الواجبُ على كل زيديّ ، والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر أصلٌ من أصول الدّين ، وكذلكَ الإمامَة وما يتبعُها من جِهاد وأمر بالمَعرف ونهي عن المُنكَر ، فهذا لا يُعذر من الإيمان به المكلّف على شرط أئمّة العترَة . نعم! وإن كانَ المقصود أنّ على كل زيديّ أن يمتثل الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر والجِهاد بنفسِه ، فإنّ ذلكَ ليس لكلّ زيدي ، فمن الزيديّة عوامٌ لا يَعلمون ما يأمرونَ به ولا ما يَنهونَ عنه ، ثمّ الجِهاد والخُروج هُو للأئمّة الدّعاة ، وللمُحتسبين على تَفصيل في ما للمُحتسب من ابتداء الجِهاد أو الدّفاع عن حوزَة المُسلمين في جهتِه ، وإنّما يجبُ الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بمراتبِه وشروطِه على أهل العِلم ، باليَد ، أو باللّسان ، أو بالقَلب ، والعامّة أيضاً مُخاطبون بُجملَة ذلكَ وهُو عَدم الولاء للظّلمَة ، وعدم ارتكاب الكَبائر . نعم! وقولُكم هل كان لتفكير الإمَام زيد بن عَلي (ع) الشّخصي تأثير على حركته على أرض الواقِع ، فذلك لا شكّ فيه من الهمّة والسّبق إلى الخيرات الذي فاقَ به أهل زمانِه وأقرانِه ، ثمّ هو لم يُأتِ بأصل زادَ فيه عن أصول سلفِه بحركته وخروجِه فإنّ الخُروج فعل آبائه الحُسين بن عَلي ، والحسن ، وأمير المُؤمنين ، ومنهَج رسول الله صلوات الله عليه وعليهم ، وإنّما فِعل الإمام زيد بن عَلي وتفكيرُه الشّخصي كما جاء في السّؤال هُو ارتقاؤه إلى مراتب السّبق وحرصُه على إحراز درجات الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بأعلى مراتبها اليد والسّيف ، وقد قسّم الله تعالى أهل البيت إلى ثلاثة أصناف ، فمنهُم الظّالم لنفسه ، ومنهُم المُقتصد العابد ،

ومنهُم السّابق بالخَيرات الدّاعي إلى سبيل الله ، والكّل ومَا اختار لنفسه من بني فاطمَة ، فكان الإمام الأعظَم زيد بن عَلي من العامِلين بمراتب السّبق والحمدلله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّمانون:

ماذا تتميز الزيدية عن غيرها من الفرق والمذاهب ؟ جزاكم الله الف خير .

والجَواب :

أنّ تحقّق مَعرفَة ما تتميّز به الزيديّة عن غيرهَا من الفِرق والمَذاهب ، هُو بمعرفَة الفِكر الزّيدي ، معرفةً صحيحةً خالصةً ، فمَن عرفَها بذلكَ مع معرفتِه بغيرها من الفِرق والمَذاهب فإنّه سيعرفُ ما تتميّزُ به عن غيرِها ، وقد ألخّص ذلكَ في مصادر التلقّي والمعرفَة عند الزيديّة وهي ، العَقل ، والكتاب ، والسنّة ، والعترَة سَادات بني الحسَن والحُسين ، بما أولتها الزيدية من اهتمَام بلا إفراطٍ ولا تَفريط ، أيضاً إلى جانب حُسن استنباطِهم للأحكَام من كِتاب الله تعالى ، وإلى نظرتِهم للاجتهَاد في الدّين ، أيضاً لحضور الواقِع للأمّة في أصلِ تديّنها من إيجاب الأمرِ بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر عندمَا غفلَت بقيّة الفِرق عن ذلكَ الأصل ، أيضاً نظرَة الزيدية للإمامَة وشروطها المُتحرّية والدّقيقَة المُستنبطَة من كِتاب الله تعالى ومِن رُوح هَدي نبيّنا المختار صلوات الله عَليه وعلى آله ، أيضاً كونُ عُلماء وأئمّة وأساطين الزيديّة هُم أئمّة وعُلماء سادات بني الحسن والحُسين قامَ ذلكَ الفِكر على أكتافِهم لا على أكتافِ غيرِهم من شيعتِهم ، كمَا كانَت الإماميّة وغيرها من فِرق الشّيعَة تقومُ على أكتاف عُلماء الشّيعَة ، فأمّا دورُ الشّيعَة عند الزيديّة فهُو دورُ التّابع لأئمّة العترَة لا الزّائد على تلكَ الأصول ، ثمّ الزمان لا يَخلو من صالِحي العترَة لتبيين الدّين للأمّة ، هذا كلّه باختصَار ، ومَن أرادَ التّفصيل راجع دراسَة الفِكر الزيديّ مُراجعةً مُنصفَة مُحقّقَةً مُتدبّرة متأنيّة ، وسيجدُ كلامَنا بإذن الله تعالى صحيحاً موجّهاً .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الحادي والثّمانون:

السلام عليكم، كنت اقرأ في مخطوطة تسمية من عقب من ولد أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام تأليف/ أبي الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام . فوجدت ان المؤلف يترضى على معاوية في أول فصل تسمية من قتل بالسم ! فاستغربت الأمر لعلمي ان الشيعة متفقون في عدم الترضي عليه.

والجَواب :

أنّ مُؤلّف كِتاب المُعقّبين من ولد أمير المُؤمنين (ع) ، هُو السيّد العلاّمة النّسابَة العقيقي أبو الحسَن يَحيى بن الحسَن بن جعفر بن عُبيد الله بن علي بن الحُسين بن عَلي بن أبي طَالب (ع) ، (ت٢٧٧هـ) ، وهُو من عيون الزيديّة ، تلميذُ الإمَام نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) ، ولَه إليه مسَائل حكاها مُصنّفوا العترَة ، وقولُ أهل البيت (ع) أوّلهم وآخرُهم ممّن احتذوا حذو آبائهم ونخصّ المُتقدّمين منهم قولاً واحِداً في مُعاوية بن أبي سُفيان وهُو البراءة منه ، ولا يُرضّون عَنه ، وكيف يُرضّون عَنه وهُم يَروون لعن أبيهم أمير المؤمنين (ع) لَه ، وأنّه قاتلُ أبيهِم الحسَن بن عَلي بالسّم ، ومَنْ ولّى على الأمّة يزيداً الفُجور قاتل سيّد شباب أهل الجنّة الحُسين بن عَلي (ع) ؟!. ، نعم! فأمّا ما اقتبسَه السّائل من صورَة المخطوطَة وأنّه رُقِمَ عليها التّرضية على مُعاوية بن أبي سُفيان فالمَعلوم أنّ النُسّاخ للمخطوطات قد يتصرّفون في أمثال التّرضية والصّلاة على النّبي وآله ، وذلكَ الكتاب في المُعقّبين من ذريّة أمير المُؤمنين (ع) فيهتمّ به المُختلفون في المذاهب لمُشاركَة الجميع اهتمَام الأنسَاب والتأريخ لذلك ، لا أنّ تلك الترضيَة من مُصنّفها وهُو من الزيديّة ، ولم نعلَم أحداً من بني فاطمَة من سَلف الزيدية رضّى عن مُعاوية بن أبي سُفيان ، والحمدُلله ، إلاّ أن يكونَ فاطميّاً قد اقتبسَ عُلوم غير آبائه فهُو تبعٌ للرّجال في أقوالِهم ومذاهبِهم ، وهذا فليسَ منه بحجّة وهو على غير مِنهاج وإجماع سلفِه .

وفّقكم الله .

اللعهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّاني والثّامنون:

من هم الحشوية؟ وما هي افكارهم ومعتقداتهم ؟

والجَواب :

أنّ الحشويّة قد عرّفها الإمَام المتوكّل على الله أحمَد بن سُليمان (ع) ، فقَال : ((وافترَقت المُرجئة فِرقَتين: فِرقةٌ يُقال لهم أصحَاب الحَديث، وفِرقة يُقال لهم أصحاب الرّأي. وأصحَابُ الحَديث هم أصحاب الظّاهر، وهم الذين يقولون: نتّبع ما رُويَ لنا، ولا نقيسُ ولا نَجتهِد، ويَقُولون: القُرآن مَخلوقٌ، ويُسمون أيضاً الحَشويّة لحَشوهِم الأخبَار المُتناقضة والقول المُتناقض، وقد قال فيهم بعض مَنْ أنكرَ عَليهم: يَروي الأحاديث، ويَروي نَقْضهَا. ومِنهم المُشبِّهَة، وسُمّوا بذلك لقولهم بالتّشبيه. ومِنهُم الشُّكَاك، وسُمُّوا بذلك لأنهم لم يثبتوا الشّهَادة عَلى مَنْ يَشهد الشّهَادَتين أن يكون مُؤمناً حتّى يَقولوا للمُؤمن: نَرجو أن يكون مُؤمناً)) [حقائق المَعرفَة] . نعم! وخُلاصَته أنّ الحشويّة مُرجئَة ، وأنّ مِنَ الحشويّة المُشبّهَة ، والشُّكّاك ، وهذا فلايتميّز تعيينُه أعيانِ أصحابِه إلاّ بمعرفَة اعتقاداتِهم ، ومَنْ أثبتَ الصّفات الحقيقيّة للذّات الإلهيّة كاليَد والقَدم والسّاق وأمثالها فهُو من مُشبّهة الحشويّة . نعم! وأمّا الإرجَاء المقصودُ من كلام الإمَام المتوكّل على الله تعالى ، فهُو الإرجَاء في مسائل الوَعد والوَعيد ، والحشويّة قد اختلفُوا في تحريرِ اعتقاداتِهم اختلافَات عدّة ، قالَ الإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) في معرضٍ ردّ له على المُرجئَة ، يحكي تباين واختلاف عقائدهم في الإرجَاء : ((فَأقول وبالله تعالى أصُول: الأمر كمَا قَال بعض أئمّة الآل صلوات اللهّ عليهم أنّها لم تقف الحَشوية والمُرجئة عند حَدّ ولا استقرّت في المَذهَب على مُعتقد، فمرّة يَقولون: إنَّ العَفو والرّحمة واسعة، وإنّ المَغفرة شاملة جامِعَة، وإنّ مَايدينون به من الرّجاء وليس بالإرجَاء، وإنّ العَبد تحتَ المشيئة، وأخرَى إنّه لاوَعيد عَلى أهل القِبلَة رَأساً، وتارَةً يَقولون: إنّ لا إله إلا اللهّ كَاف، وأخرى إنّهم لايدخلون النار بسبب شفَاعةٍ أو نَحوها، ومرّة إنهم يَدخلون النار ثمّ يَخرجُون منهَا، وأخرَى إنّ الإيمَان قَول بلا عمَل. وكل هذَا خِلاف مَا جَاء به القُرآن وسنّة سَيّد ولَد عدنان الجَامعَة غير المُفرِّقة، ولهم روايات لفّقُوهَا وتُرّهات اختلقُوها)) [مجمع الفَوائد] . ونقلَ الإمَأم المؤيّدي (ع) عن الإمَام عبدالله بن حمزَة (ع) بعض أقوالِهم وتقييدَات حالِهم ، فقال (ع) : ((وقال الإمَام الحجة، المَنصور

بالله عبدالله بن حمزة (ع): وأمّا الحَشوية النّابتَة، هَؤلاء الذين يُسمّون أنفسَهم بأنهم أصحاب الحديث، وأنهم أهل السنة والجماعة، فهُم بمَعزل عن ذلك. إلى قوله: إلا أنّهم مُجمعون على الجبر والتشبيه، ويَدّعون أن أكثر السلف منهم، وهم بَراء من ذلك، وينكرون الخوض في الكلام والجدل، ويعوّلون على التقليد، وظَواهر الرّوايات. وقال (ع): إنّ الحَشويّة يَروون في كُتبهم الحَديث وَضِدّه؛ كمَا قال بشر بن المعتمر:

يَروي أحاديث ويروي نقضَها .... مخالفاً بعضُ الحديث بعضَها

وأقوالهم المُنهارة: إن سنّتهم هي السنّة، لقول إمامهم معاوية: حتى إذا قُطع قيل: قُطِعَت السنة، قال (ع): وأكبَر دَليل على ماقلناه، لذوي العُقول السَّليمة، تَشدد المتسمّين بالسنة والجماعة، على مَحبّة مُعاوية وولده، وتَحامُلهم عَلى علي بتقديم غَيره عَليه)) [لوامع الأنوار] .

نعم! وبهذا نكتفي من الجَواب حيث أنّ استطرَاد عقائد الحشويّة يُخرجُنا إلى الإسهَاب وثقد يَكفي السّائل مُراجعَة كُتب الأصول فإنّها ما تخلو من ذكرهِم وذكرِ أقوالِهم والرّد عليهَا في التّوحيد والعَدل والوَعد والوَعيد والإمَامات ، ثمّ مَع ذِكر أنّ أقوالُهم في المسألَة قد تختلفُ من قولٍ إلى آخَر ، فذلك يزيدُ في التّفصيل ، فليُراجع المهتمّ كِتاب الشّافي للإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) ، وكِتاب حقائق المَعرفَة للإمام المتوكّل على الله أحمَد بن سُليمان (ع) ، وكِتاب الكاشف الأمين عن جواهر العِقد الثّمين للعلاّمة ابن مداعس رحمَه الله ، وكتاب شرح الأساس للعلاّمة الشّرفي (ع) ، وغيرها من مصنّفات الأئمّة وعلماء العترة والشّيعَة ففيها بيانٌ كافٍ وشافٍ بإذن الله ، والله نسأل حُسن الاقتداء والاتّباع للهدي النّبوي الشّريف .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّالث والثّامنون:

يقال ان الاعراف أناس تساوت حسناتهم مع سيئاتهم ما قولكم في هذا الكلام وماهو تفسير أهل البيت للاعراف؟

والجَواب :

أنّ الأعراف ورجالُ الأعرَاف هي من قولِ الله تعالى : ((وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْاْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ)) [الأعراف:٤٦] ، وهاهُنا بيانَان ، الأوّل في ماهيّة الأعرَاف ، والثّاني في رجَالِ الأعراف .

فأمّا الأعرَافُ زهي مُفردُ عُرْف ، فظَهرُ كلّ مُرتفِع من رَمل أو جبَل أو سَحاب ، قالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) : ((الأعرَاف: هُو مَا ارتفَع منَ الأرض وعَلا، وشَمَخ مِنها فِي الهَواء، فَتلك أعرَافُ الأرض)) [مجموع كُتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحقّ] ، وقال العلاّمة ابن حابس رحمَه الله في المُراد من الأعرَاف في الآيَة : ((وقال بَعضُ أصحَابِنَا إنّ الأعرَاف أعَالي الجنّة. وَقيل هِي أعَالي الحِجَاب الذي بَين الجنّة والنّار وهُو المُراد بقوله ((وبَينَهُمَا حِجَاب)) [الإيضاح شرح المِصباح] . وقال العلاّمة الآنسي رحمَه الله : ((وَهُو السّور المَضروب بين الجنّة والنّار وهِي أعَاليه ، استُعِير مِن عُرْف الفَرَس أو عُرف الدِّيك فَسُمِّي أعرَافاً لارتفاعِه ، وقيل : لأنّ أهلَه يَعرِفُون النّاس)) [تفسير الأعقَم] ، وقالَ الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) : ((هُو سُور بَين الجنّة والنّار. والأعرَاف: كُلّ مَوضِع مُرتفِع مُشرف)) [تفسير فريب القرآن] . قلتُ: فظهرَ أنّ الأعرَاف هُو موضعٌ عالٍ على سُورٍ يَحجبُ ويَفصلُ بينَ الجنّة والنّار ، فذلكَ تفسيرُ قول الله تعالى : ((الأَعْرَافِ)) .

نعَم! وأمّا رجِال الأعرَاف ، ففيهِم قولاَن من مصادر الزيديّة ، القولُ الأوّل : أنّهم عليٌّ وحمزةَ وجعفَر رضوانُ الله عليهِم وسلامُه . والقولُ الثّاني : أنّهم الملائكَة الحفظَة الموكّلون بكلّ نَفس رجّحه الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) ، فأمّا القولُ الأولّ فممّا رواهُ الحافظ محمّد بن سليمان الكوفي ، بإسنادِه ، عن ابن عبّاس فِي قَوله تعالى: ((وعَلى الأعرَاف رِجَال يَعرفونَ كُلاًّ بسيمَاهُم)) : قَال: هُم عَليٌّ عَليه السلام ،

وجَعفَر ، وحَمزة رِضوان الله عليهم يَعرفون مُحبّيهم بِبَياض الوُجُوه ومُبغضيهم بسوَاد الوُجُوه)) [مناقب أمير المُؤمنين] ، وروى مثله الثّعلبي عن ابن عبّاس [تفسير القرطبي] ، ووروى مثله أيضاً الحاكم الحسكاني الحَنفي عن ابن عبّاس في [شواهد التّنزيل] ، ورواه الحاكم الجَشمي عن ابن عبّاس [تنبيه الغافلين] ، وللمُفسّرين أقوال أخرى عدّدها القُرطبي في عشرَة أقوال ، وقد اقترصتُ على ما وقفتُ عليه من مصادر الزيديّة ، وإلاّ فإنّي وقفتُ للإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) على كلامٍ لا يغفلُ عنه النّاظر ، قال (ع) : ((وأمّا أصحَاب الأعراف. فَإنّهم: أصحَاب مَا عَلا مِن مَنازل الجنّة وأشرَف وأناف، مِن الغُرف العَاليَة، والمَنازل المُشرفة المَنيعة، التي يَرون منها لشَرفها وعُلوها النّار، وبَعض مَن يُعذّب فِيها مِمّن كَانوا يَعرفون، في الدّنيا بالختر والإسراف والتكبّر، فَيعرفونهم في النّار بسيمَاهُم، التي هي هيآتهم وحُلاهم، لا يَعرفونهم بغير ذلك منهُم، لِما غَيرت النار بأكلها مِن ألوانهم، فَيقولون عِند مَعرفتهم إيّاهم، مَا قصّه الله في كِتابه مِن قَولهم)) [مجموع كُتب ورسائل الإمَام القاسم الرّسي] ، نعم! والحاصلُ أنّ الأقوال معَ اختلافِها في المُؤمنين والشّهداء والصّالحين التي قالَ بها المُفسّرون بأنّهم الرّجال على الأعراف فإنّ أهل البيت سَادات ذلك كلّه عترَة النّبي صَلوات الله عليه وعليهِم وعلى أرسهِم أمير المُؤمنين عليه السّلام .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع والثّامنون:

السلام عليكم، ما هي الرؤية الزيدية حول القدر؟؟!! وهل يعتقدونها؟؟!! هل الله خلق كل شيء حتى القرآن؟؟!!

والجَواب :

أنّ الزيدية تعتقدُ أنّ الله تعالى خلقَ الإنسانَ وخلقَ القُدرة فيه على فِعل الشّيء أو تركِه ، فجعلَ له حريّة الإرادَة والتخيير في الفِعل أو التّرك ، المَعصية أو الطّاعَة ، وتعتقد الزيدية أنّ الله تعالى لم يخلُق الأفعال في الإنسان ، وأنهّ لا يُقدّر المَعاصي على العِباد ، ولا يُريدُ المعاصي من العِباد كما تعتقدُه الفرقَة السنيّة ، لأنّ الفرقَة السنيّة تقول أنّ المعاصي هي بإرادَة الله تعالى ، فأمّا أئمّة أهل البيت عليهم السّلام فيُبرّأون الله تعالى من إرادَة المعاصي أو تَقدير المَعاصي ، نعم! وعلمُ الله تعالى بأنّ العبد سيعصي فإنّ ذلكَ علمٌ سابقٌ لا أنّ عِلمَ الله هُو اذلي جعلَ العَبد يَعصي ، وإنّما الله تعالى يعلَم أنّ العَبدَ بإرادته واختيارِه وحريّته سيختارُ العصيان على الطّاعَة وأنّه قادرٌ على أن يختارَ الطّاعَة لو أرادَ وفَعَلْ .

نعم! وفي خصوص مسألَة القُرآن ، فإنّ الزيديّة تعتقد أنّ الله تعالى خلقَ القُرآن حجّةً على العالمَين ، لأنّه لا يصحّ أن يكون قديماً مع الله تعالى ، هذا باختصَار كإبرَاز لعقيدَة الزيدية وما أجمع عليه سَأدات العترَة من بني الحسَن والحُسين ، والسّائل لم يطلُب تفصيلاً ، وإلاّ كنّا فصّلنا المسألَة معه ، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والثّامنون:

لماذا التقليد في أصول الدين غير جائز؟ وإن كان غير جائز في تقليد المبطلين فلماذا لا يجوز تقليد أهل الحق أيضاً؟.

والجَواب :

أنّ الأصْل في الإنسَان بشكل عامّ ، هُو التعقّل ، ونَعني بالتعقّل مادّة التّفكير والتدبّر والتأمّل لوجوه الكَون والمسَائل بشكل عامّ دنيويّة ودينيّة ، فالأصلُ أن يكونُ المُكلّف عالِماً لا جاهِلاً ، لأنّ الفَرق بين الاثنين ظاهِر ، فالعالمُ صاحبُ يَقين ، والجاهلُ صاحبُ شكّ وظنّ ، العالمُ راسخَةٌ مبادئُه ، والجَاهِلُ كورق الشّجر يميلاً شمالاً ويميناً مع الرّياح ، نعم! ثمّ يخطُر عِظَم الجَهل وأهمّة العِلم كلّما اتّجهنا إلى المسائل المهمّة ، والسّائل قد خصّ أصول الدّين في مسألتِه ، وأصولُ الدّين هي جملَة توحيدِ الله تعالى ، وتعديلِه ، وإثباتِ صدقِه ووعيدِه ، وهَلْ أعظمُ منْ مَعرفَة الله تعالى ؟!. بلا شكّ ، أنّه لا أعظَم من تعقّل هذه المَعرفَة الإلهيّة ، لأنّها تورّث الخشيَة من الله تعالى حقّ الخشيَة ، وتورّث التّوحيد الرّاسِخ الذي لا تتخلّله شُبه الإلحَاد أو الإشرَاك أو التّجسيم أو التّشبيه والجَبر وكلّ ما يلحق الذّات الإلهيّة بنقصٍ أو وَهم ، أيضاً تلكَ المعرفَة بتمامِهَا تورّث الخُشوع ومعرفَة مَنْ نَعبُد .

نعم! وقد أدركَ أئمّة أهل البَيت عليهم السّلام أهميّة ذلك الأثَر العائدِ على المُكلّف بتعقّله وتفقّه وتدبّره لأصول الدّين دوناً عن الجَهل والتّقليد ، فأوجبُوا ذلكَ على كلّ مُكلّف لأجل الوصولِ إلى تلكَ الغايَة من تلكَ المَعرفَة ، وأيضاً لأنّ ثمرَة المعرفَة بالله تعالى على وجه التّقليد لا يأمنُ صاحبُها على نفسه أن يقدَح في ذاتِ الله تعالى بأدنَى شُبهَة ، فلذلكَ كانَ الواجبُ على المكلّفين هُو عَدم تَقليد أهل العِلم في تلك الأصول تلقّياً بدون تدبّرٍ وتأمّل ومَعرفَة ، صحيحٌ أنّه يَكفي العامّة ومَنْ لم يُحسِن الطّلبَ والدّرس والتعلّم الإيمان الجُملي (إيمان العجَائز) ، وهُو الإيمان بجملَة تلكَ المسائل في التّوحيد والعَدل والوَعد والوَعيد ، إلاّ أنّ ذلك الإيمان الجُملي وإن كانَ كافياً لنجَاة العبد إلاّ أنّه في وقتِ الامتحَان وهذا الخِلاف داخِل البيت الإسلامي باستحدَاث أقوال التّجسيم والجَبر والمُخالفَات على الوَعد والوَعيد فإنّ المُكلّف قد لا يأمنُ

على نفسه أن يزلّ وتنزلق قدمَاه في أحَد تلكَ الأقوال ، فكانَ لازماً عَليه أن يعرفَ الصّحيح من الخاطئ بذلك التّفصيل الذي فصّله أئمّة العترَة كبيانٍ وردّ على مَنْ زادَ في الدّين بتأصيل تلكَ العقائد الفاسدَة (المشبّهة والمُجبرَة) ، أيضاً في ظلّ هذه الموجَة الإلحاديّة في زمننا هذا فإنّ المُكلّف بحاجَة إلى تلكَ العُلوم التّفصيليّة ليتثبّتَ وترسخَ قدمُه فلا يكونُ جاهلاً أو عامّياً ينجرّ خلفَ ظواهِر تلكَ العقائد الإلحاديّة .

نعم! الخُلاصَة ، أنّه قد ظهَر للسّائل أهميّة عدَم جواز التّقليد في أصول الدّين ، وإن كانَ ذلك التّقليدُ هُو للطّائفَة المُحقّة من أهل البيت سَادات بني الحسَن والحُسين ، لأنّ الأصل هُو حُسن المعرفَة بالله تعالى ، وحُسن المعرفَة لن يكونَ بالتّقليد ، وهذَا من حُسن تأصيل أئمّة العترَة للمكلّفين عندمَا أصلّوا للمكلّفين أهميّة العَقل والتدبّر والنّظر ، قالَ الإمَام المَهدي محمّد بن القاسم الحوثيّ (ع) : ((فَهذه ثَلاثون مَسألةً في أُصول الدّين عَلى قواعد آبائنا أهل البَيت الأكرمين وشيعتهم الأرشَدين فَيجب المَصير فِيها إلى العِلم اليَقين، ولا يَجوز التّقليد فيها لأحَدٍ مِنَ المُكلّفين)) [الموعظَة الحسنَة] . وفي الخَبر عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله : ((مَنْ أخذَ دِينَه عَن التفكّر فِي آلاء الله وعَن التدبّر والتفهّم لسُنّتي زَالت الرّواسي ولَم يَزُل، ومَنْ أخذَ دِينَه عَن أفوَاه الرِّجَال مَالَت به الرِّجَال مِن يَمِين إلى شِمَال وكَان مِن دِين الله على أعظم زَوال)) ، وقالَ الإمَام النّاصر لدين الله إبراهيم بن محمّد المؤيّدي (ع) : ((وَمِمّا يزداد به الإيضاح ويُغنيك بالإصباح عَن المصباح قوله تعالى:((وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ))، وقوله: ((إنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئا))، وقوله: ((فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ)) [الإصباح على المِصبَاح] . وقال العلاّمة أحمد بن الحسَن الرّصاص رحمَه الله : ((لأَنَّ المُكَلَّفَ إِذَا قَلَّدَ فِي أُصُولِ دِيْنِهِ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُذْهَبَ بِهِ مِنْ طَرِيْقِ النَّجَاةِ الَّتِي هِيَ مَنْزِلَةُ أَصْحَابِ اليَمِينِ إِلَى طَرِيْقِ الْهَلاكِ الَّتِي هِيَ مَنْزِلَةُ أَصْحَابِ الشِّمَالِ؛ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي صِحَّةِ دِيْنِهِ، لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ دَقَّ فِي الدِّيْنِ نَظَرُهُ جَلَّ يَومَ القِيَامَةِ خَطَرُهُ)) [مصباح العُلوم] .

نعم! بهذا أكتفِي ، ونُشير إلى أنّ عدم التّقليد في مسائل أصول الدّين لا يَعني الخُروج عن إجمَاع العترَة المحمديّة المَعصوم عن تناول الخطَأ أو مُخالفَة العَقل الفطري ، والكِتاب العَزيز ، أو أنّ في طَلب عدَم التّقليد تشكيكٌ في صحّة قول العِترة ، فهذا لا يُفهَم ، وكيفَ يفُهم وحديث الثّقلين يَتلوه البَاحثون ، وإنّما

القصدُ هُو الإيمان بوجوه وأدلّة مسائل الأصول ليكون البَاحيُ على يقين في معرفَة الله تعالى فيتوصّل إلى الغايَة من تلكَ المعرفَة وهي التّوحيد الخالِص ، والخوف ، والخشيَة ، والصّيانة للدّين وتعليمِه ، والحمدُلله.

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السادس والثّامنون:

روى الإمَام النّاصر الأطروش الحسن بن عَلي (ع) ، بإسنادِه ، حدثنا عبد الله بن داهر، عن سالم، قال: سمعت جعفرا يقول: سمعت أبي يقول: ((التَقيّة دِيني ودِين آبَائي، ولا إيمَان لِمَن لا تقيّة لَه)) ، فهَل في هذَا ما يُقوّي عقيدَة الإماميّة في التَقيّة من طريق الزيديّة ؟!.

والجَواب :

أنّ تعريفَ التقيّة ومَفهومها عند الزيديّة وعندَ الإماميّة مُختلفٌ ، فتكادُ تكون عندَ الإماميّة عادَةٌ وتديّنٌ يدينُ به كلّ واحِدٍ منهُم بإظهَار خِلاف ما يُبطنُه ، ويروون فيها أحاديث وفضَائل ، وأمّا عندَ الزيديّة فلا تجوزُ إلاّ في حُدودٍ ضيّقةٍ سنأتي عَليهَا في هذا الجَواب ، أيضاً التقيّة عندَ الإماميّة تجوزُ على الحُجّة وغير الحجّة ، أي لا فَرقَ بين صدورِها من نبيّ أو إمَامٍ أو عالمُ دِين في أيّ قضيّةٍ كانَت من مسائل الدّين ، وتحتَ أيّ أثَرٍ قد يعودُ بالسّلبِ على العامّة والأتبَاع من جرّاء تلكَ التقيّة وروايتُهم وواقعُهم التأريخي يشهدُ بذلك ، بل إنّهم جوّزوا على الإمَام أن ينفي إمامَته النصيّة! لأجل التقيّة ، وهذَا فيه إفسادٌ عَظيمٌ ، نعم! فأمّا عندَ الزيديّة فإنّ لذلك كلّه قيودٌ فلا تقيّةَ على الحُجّة ، وفرّقوا بينَ المسائل حسبَ حالها ومكانتها من الدّين ، وما بينَ ما قد يترتّب عليه إضلالٌ للعامّة جرّاء تلك التقيّة وبينَ ما لا يترتّب عَليه إضلالٌ وإفسَاد ، وهُنا سأذكُر مفهوم التقيّة عندَ الزيديّة ليستحضرَه الباحثُ والنّاظر فيعلَم أنّ له من دينِه رُخصَةٌ هي التقيّة وأنّها من روح الإيمان فلا تتلفُ نفسُه وهُو من آحَاد الأمّة ليسَ في فعلِه ما يُضلّها ، فإنّ له من الله ذلك رخصةً دونَ إتلافِهَا ، نعم! فأصّل أئمّة العترَة سادَات بني الحسن والحُسين القول في التقيّة ، فقالوا :

١ – قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) : ((فإن قيل: فما قولكم في التقية؟ قلنا: إنها عندنا تجوز لمن خاف أن تضرب رقبته أو يهتك ماله وأهله، فيكره على إظهاركلمة يتأول فيها، ويدفع بها عن نفسه، لايكون فيها إضلال لأحد، ولا إهلاك لمسلم، ولا هتك لحرمة، ولا فتوى بغير الحق، وإنما يكون ذلك فيما دليله واضح، فلا يكون كلام المتقي فاتناً لمن سمعه لأنه يتمكن من الوصول إلى العلم بنظره، كمن

يكره مثلاً على القول بأن اللهَّ تعالى ثالث ثلاثة فيقول هذه الكلمة وفي ضميره عندكم وعلى قولكم، والدليل واضح بإبطال التثليث والشهادة بالوحدانية.

وروى صاحب المحيط في الإمامة، عن الحسن بن الحسن عليهما السلام أنه قال: التقية باب رخصة، وليست بباب فضيلة إنما التقية أن يخاف امرؤ على نفسه، ويضعف عن أمر اللهَّ، والفضل في القيام بأمر اللهَّ والدعا إليه، ويحك أنت تزعم أن إمامك يهدي في السر، ويضل في العلانية، والله ما يسرني أن لي ما طلعت عليه الشمس، وما غربت عليه من شيء، وأني أضللتُ نفساً واحدة، لأني سمعت اللهَّ عز وجل قال: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا))[المائدة:٣٢].

وقد اختارت السحرة رحمة الله عليهم التائبون في أيام فرعون لعنه اللهَّ الموت على النطق بالتقية فمدحهم رب العالمين، وأثنى عليهم ثناءً جميلاً باقياً إلى يوم الدين، وكذلك رسول اللهَّ صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلين إلى مُسيلَمة ففتن أحدهما فافتتن واتقى، وثبت أحدهما على الإيمان وصبر حتى قتل، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إنه جاري في الرفيع الأعلى)) ولأن الكثير من أئمة الهدى جاهروا أعداء اللهَّ تعالى، وباينوهم في مقامات كثيره، ولأن اللهَّ تعالى مدح من لايخاف فيه لومة لائم، وهذا خلاف حكم التقية، وقد بيَّنا أن التقية لاتجوز في تبديل الأحكام، ولا الفتوى بما لايجوز في الدين، ولا بما يتعلق به الإضلال كما قدمنا ذكره)) [العقد الثّمين في تبيين أحكَام الأئمّة الهادين] .

٢- قالَ الإمَام أبو عَبدالله أحمد بن عيسى بن زَيد (ع) : ((التَقيّة جَائزَة لغَير الحُجّة مَا كَان باللّسَان دُون العَقل، ولا تَقيّة فِي العَقل لأحَد، ولا تقيّة للحُجّة في أمر ونَهي، وهُو النّبي ومَنْ بَعدَه مِمّن أخبر الله بعصمَتِه أن يَقولُوا فِي كلّ أقوالهم الحَقّ، قُبِلَ مِنُهم وَرُدّ عَليهِم)) [أمالي الإمام أحمد بن عيسى] .

٣- قالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) : ((وأنّ التقيّة جَائزَة فيمَا حُمِلَ النّاس عَليه وهُم لَه كَارهُون، يَخافون القَتل والمُثلة، وذلك فيما لا يَرجع ضَرره على أحدٍ مِنَ العَالمِين. وأنّ رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قَد كَان يَعذر نفسه وغيره فيما لم يأت جبريل من الدّين مما لم يُعرف إلا بالسّمع ممّا لم يأته جبريل عليه السلام حتى يأتيه به، وأنّه لم يكُن يَترُك أهل دعوته يُظهرون قبيحاً، وأنّه لَم يكن يَكتُم شيئاً منَ الدِّين الذي أمرَه الله بإظهاره، ولا يُعطي فيه تقيّة، وأنّه لَم يزل له مظهراً يأمر أتباعه بإظهاره والدعاء إليه)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحق] .

٤- قالَ الإمَام أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طالب (ع) ، يتكلّم عن نَفسه وعن مُباينتِه للتقيّة : ((وَ قَدْ كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ جَالَ فِي ظَنِّكُمْ أَنِّي أُحِبُّ الْإِطْرَاءَ وَ اسْتِمَاعَ الثَّنَاءِ وَ لَسْتُ بِحَمْدِ اللهَّ كَذَلِكَ وَ لَوْ كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لَتَرَكْتُهُ انْحِطَاطاً للهَّ سُبْحَانَهُ عَنْ تَنَاوُلِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعَظَمَةِ وَ الْكِبْرِيَاءِ وَ رُبَّمَا اسْتَحْلَى النَّاسُ الثَّنَاءَ بَعْدَ الْبَلَاءِ فَلَا تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ لِإِخْرَاجِي نَفْسِي إِلَى اللهَّ سُبْحَانَهُ وَ إِلَيْكُمْ مِنَ التَّقِيَّةِ فِي حُقُوقٍ لَمْ أَفْرُغْ مِنْ أَدَائِهَا وَ فَرَائِضَ لَا بُدَّ مِنْ إِمْضَائِهَا فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ وَ لَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ)) [نهج البلاغَة] .

٥- قال السيّد العلاّمة المُجاهِد بدرالدّين بن أمير الدّين الحوثي (ع) ، في معرضٍ ردّ على مقبل الوادعي : ((فَأمّا مَع الخَوف عَلى النّفس فَلا إشكال في جَواز التقية،.....،فَعذَر الله المُستضعَفِين الذين لا يَمتنعون مِن ترك ما أمر الله به، والمُكرَه لا يَكون إلاّ مُستضعَفاً غير مُمتنع من فِعل ما أمر به)) [تحرير الأفكَار] .

٦- قال السيّد العلاّمة الوَليّ الحسين بن يحيى الحوثيّ حفظهُ الله وأبقاه على الخَير ، في معرض جوابٍ له عن التقيّة : ((أنّ التقيّة جائزة عندنا بشرط الإكراه؛ فَيجوز للمُؤمن أن ينطق بكلمَة الكُفر إذا أُكره كما قال الله تعالى: ((إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ))، ومع خوف الضرر كما قال الله تعالى: ((لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهَّ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُّ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهَّ الْمَصِيرُ)) ، وهو قريب من الأول)) [الجواب الرّاقي] .

نعم! وبهذا النّقل وما مضَى أكتفي في الجَواب من بيان مَفهوم التقيّة عندَ الزيديّة لئلاّ يُخلَط ويأوّل الخبر على غير وَجهه ، وقد أوّله بعض أئمّتنا بالتّقوى والخَوف من الله تعالى ، نعم! فأمّا أن تكونَ تلكَ التقيّة التي يدينُ الله بها الإماميّة فليسَ ذلكَ منهَا في شيء .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السابع والثّامنون:

هَل الإرشَاد جِهَاد ؟! وهَل الآيَة التَي تَقول : ((لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)) تُفضِّلُ الجهَاد عَلى الإرشَاد أمْ لا ؟!.

والجَواب :

أنّه هذا المسألَة يترتّب عليهَا إيضاحُ معانِي وأقسام وأنواع الجهَاد في كتاب الله تعالى ، وتحقيق أئمّة العترَة وعلمَاء الشّيعة ، وقد وقفتُ على تأصيل وتحقيق أهل العِلم من العترَة في ذلك فوجدتُ المَعاني والمَباني قائمةً وافيَة ، فتعجّبتُ اختلافَ المُختلفين في إسقاطِ تلكَ المَعاني على تلكَ المباني الفاطميّة ، وذلكَ ظاهرٌ من خلطِ المَفاهيم التي يتكلّم بها أهل العصر وسوء الإسقاَطات لمنزلة الإرشَاد والجَهاد ، تقديماً وتأخيراً ، فرأيتُ أن أُسهِم مُجتهداً في تقسيم الجهَاد ، وتحديد أنواعِه ، بما لا يختلفُ مع أصلِ العترَة وعلماء الشّيعَة ، لغَرضُ حُسن التّفهيم ، فأقولُ متّكلاً على الله تعالى.

اعلَم باركَ الله فهمَك أنّك متى تأمّلت مصنّفات العترَة ، وجدَت أنّ الجَهاد قسمَان ، ويندرجُ تحتَ كلّ قسمٍ أنواع حسبَ حالِهَا .

فالقسمُ الأوّل : جهادُ النّفس ، وهُو الجهادُ الأكبَر ، أو جهادُ العمَل الصّالح .

وهذا الجهَاد مُقدّمٌ على الجهَاد الأصغَر الذي هُو جهادُ السّيف ، لأنّ المُسلم لا يُجاهدُ وهُو فاسقٌ لم تصلُح نفسُه بَعد ، فلزمَ إصلاحُ النّفس لتتحصّل ثمرَة الجهَاد الأصغَر (السّيف) بالنّصر وعدَم التولّي يوم الزّحف بالثّبات وطلبِ الشّهادَة ، وهذا لا يكونُ من المُقاتِل الفاسق الذي ليسَ همّه الشّهادَة في سبيل الله تعالى ، فتبيّنَ لكَ أنّ أصلَ الجهَاد هُو مُجاهدَة النّفس بالانتهَاء عن الكَبائر والمُحافظَة على الفُروض ، وحراسَة العمَل ، والخشيَة لله تعالى ، قالَ الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) وقد سألُه الوافدُ محمّدُ ابنُه : ((قُلتُ: فَأيُّ الجِهَادِ أفضَل؟!. قَالَ [القاسم]: جِهَادُ النّفسِ الأمّارَة بالسّوء حتّى تَردّها إلى قَبولِ الحَق))

[مجموع كتب ورسَائل الإمَام القاسم الرّسي] ، فكانَت مُحصّلة هذا الجهَاد للنّفس هُو تهيئة النّفس للدّخول في الجَهاد الآخَر (السّيف) ، لأنّ النّفس متى كانَت صالحةً مع الله تعالى تقبّلت أوامرَه جلّ شأنه والشّهادَة في سبيل الله تعالى ، فلزمَ أن يكونَ هذا القسمُ من الجَهاد مقدّمٌ على القسم الثّاني وهُو الجهاد بالسّيف ، قال العلاّمة أحمد بن يحيى حابس رحمَه الله : ((ولأنّ الجهَاد للنّفس عَن التّقصير مُقدّم عَلى الجهاد للغَير ، والجِهَاد بالسّيف فَرع عَلى الجِهَاد بالعِلم ، لأنّ مِن شَرط الإمَام الذي يَجب عَليه الجهَاد أن يَكونَ سَابقاً)) ، يعني بالعِلم والصّلاح [الإيضاح شرح المِصباح] ، نعم! وقد ذكرَ هذا القِسم الإمَام النّاصر أحمد ابن الهادي يحيى بن الحُسين ، وعبّر عنهُ بجهَاد العمَل الصّالح ، قال (ع) : ((وَالوَجه الثّالث مِنَ الجِهَاد يَعني به: العَمَل، فَذلك قَولُه فِي سُورة العَنكبُوت: ((ومَنْ جَاهَد فَإنّمَا يُجاهِد لنفسِه مَنْ يَعمل الخَير فَإنّما يَعمَل لنفسِه)) . وقَال فِيهَا أيضاً: ((والذينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهدِينَّهُم سُبُلنَا)) . يَقول عَمِلوا لنَا، وقَال فِي سُورة الحَجّ: ((وجَاهِدُوا في الله حَقّ جِهَادِه)) . يقول اعمَلُوا لله حَقّ عَمَلِه)) [مسائل الإباضيّة] ، نعم! ومن العمَل الصّالح أن يبذلُ الإنسان مالَه في بناء المساجد أو نشر العُلوم .

نعم! وهذا القسم الأوّل ، وهُو جهادُ النّفس يدخُل تحتَه نوعَان من الجهَاد :

النّوع الأوّل : الجِهاد بالحجّة .

وهذا النّوع ذكرهَ الإمَام النّاصر أحمد بن الإمَام الهادي يحيى بن الحسين ضمن وُجوه الجَهاد الثّلاثة ، فقَال (ع) : ((فَالوجه الأوّل مِن الجِهَاد يَعني بِه: القَول، فذلكَ قَولُه عزّ وجلّ: ((فَاهدِهِم بِه جِهَادَاً كَبيراً)) . وهَذا بمكّة قَبل أن يُؤمَرَ بالسَّيف، وقَال في سُورة النبي صلى الله عليه: ((يَا أيّها النّبي جَاهِد الكُفّار والمُنافِقِين واغلُظ عَليهِم)). يَعنِي بالقَول الغَليظ)) [مسائل الإباضيّة] ، نعَم وهذا ما قد نُسمّيه بجهَاد العِلم ، أو الإرشَاد ، أو الدّعوة إلى الله تعالى لهدايَة النّاس إلى كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه صَلوات الله عَليه وعلى آله. قال العلاّمة الآنسي رحمَه الله : ((تُؤمنُون بالله وَرَسُوله وَتُجاهِدُون فِي سَبيلِ الله بأموالِكُم وأنفُسِكُم)) ، يَدخُل فِيه أنوَاع الجِهَاد ، فَجِهَادٌ مَع الكفّار بالحُجّة أوّلاً ، وبالسيفِ آخِراً ، وجِهَادُ المُبتَدِعَة بالحجّة ، وجِهَاد النّفس بالصّبر عَلى الطّاعَة)) [تفسير الأعقَم] . وقال الحاكم الجشميّ رحمه الله : ((الجهَاد

أربعَة : جِهَاد النّفس بالصّبر عَن العِصيان ، وجِهَاد الكفّار بالسّيف والسّنَان ، وجهَاد أهل البِدَع بالحجّة والبُرهَان ، وجهَاد أهل الكَبائر بالمَوعظة والبَيان)) [رسالة إبليس إلى إخوانه المنَاحيس] .

النّوع الثّاني : الجهَاد بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بالقَلب واللّسان :

كمَن يأمُر أهلَه بالصّلاة ، أو مُجتمعَه بالصّيام ، أو ينهاهُم عن ترك الصّلاة ، وقطع الأرحَام ، وفعل الكبَائر ، أو باليَد في حُدود مَن استطاعَ عليهِم ، ومنهُ أمرهُم بالصّلاح والاجتماع حولَ أهل بيتِ نبيّهم يداً واحدَة للقيامِ في وجه الظّلم ، ونهيهِم عن مُوالاة الظّلمة وعَدم الرّكون إليهِم ، وتوطينهِم وتحفيزهِم على أن يُجيبوا دَعوة الدّاع للجَهاد بالسّيف من أهل البيت عليهِم السّلام .

القسم الثّاني : الجهَاد بالسّيف ، والخُروج على الظّلمَة وأئمّة البغي والكُفر:

وهذا القسم لا يقومُ به إلاّ الإمَام ابتداءً لقتالِ الظّلمَة ، أو المُحتسبُ يدافعُ عن أهل بلدِه من الظّلمَة ، فمتَى قامَ إمامٌ جامعٌ لشروط الفضل ، أو محتسبٌ عادِل بشروطِ الاحتسَاب ، وجبَ على المكلّفين إجابَة الدّعوة ، روى الإمَام االمؤيّد بالله ، عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ، أنّه قال : ((مَنْ سَمِعَ داعيَتَنا أهلَ البَيت ولَم يُجبهَا كَبّه الله عَلى مِنخَرَيه في النّار)) [المحيط بالإمامَة] ، وهذا النّوع من الجَهاد هُو أفضلُ أنواع الجَهاد وذروَة سنَام الإسلام ، قالَ الإمام أمير المؤمنين (ع) : ((إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى الْإِيمَانُ بِهِ وَ بِرَسُولِهِ وَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ فَإِنَّهُ ذِرْوَةُ الْإِسْلَامِ وَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ)) [نهج البلاغَة] ، فإن قيلَ: فقد ذكرتُم قريباً عن الإمَام القاسم بن إبراهيم (ع) أنّ جهاد النّفس أفضَل الجهَاد ، وهُنا يذكُر أمير المُؤمنين (ع) أنّ الجهاد بالسّيف هُو ذروة الإسلام ، فهل في هذا تناقُض ؟!. . قُلنا: أنّه لا تناقُض بين الأفضليّتين ، فأفضليّة جهاد النّفس ثمرتُها تقويمُ النّفس للأفضليّة الثّانية وهي الجَهاد بالنّفس ، فلَو قُلنا أنّ الأفضَل هُو تعلّم هيئات الصّلاة ثمّ قُلنا أنّ الأفضَل هُو أداء الصّلاة ، هل ترانَا هُنا ناقضَنا بين الأفضليّتين ، أو قدّمنا أو أخرّنا أفضليّة على أفضليّة بحيث تُغني إحداهُما عن الأخرَى ، فلو أنّ المكلّف تعلّم هيئة الصّلاة ولم يُؤدّها لم يُغنِ عنه ذلك التعلّم للهيئة ، ولو أنّ المكلّف أدّى الصّلاة ولم يتعلّم هيئتَها لم يُغنِ عنه ذلكَ الأداء ، وكذلك جهادُ النّفس فإنّ المكلّف لو كانَ

فاسقاً وأدّى الجهادَ بالسّيف لما أغنى عنه ذلك الجهاد بالسّيف ، ولو أنّه كانَ مؤمناً تقيّاً ثمّ لم يُجب دعوة الإمَام المستحقّ لَمَا كانَ ذلك الإيمانُ وتلكَ التّقوى بمُغنيَة عنه ، إلاّ أن يأتي الله بعُذر يصلحُ أن يكون عُذراً فيكونُ حالُه التّأويل ، وقد فصّل المُحققّون من أئمّة العترَة وشيعتِهم ذلك فلا أطيلُ فيه . نعم! فلا يُقال أنّ جهاد النّفس أفضلُ من جهَاد السّيف فيبقَى الإنسانُ عاكفاً على ذلك تاركاً الجهَاد بالسّيف مع الإمَام القائم ، أو المُحتسب العادِل ، فذلك مهلكَة ، وكذلك لا يُقال أنّ الجَهاد بالسّيف هُو ذروة الإسلام وأفضَل فيقوم إليه المكلّف فاسقاً غير تائبٍ ويقولُ سيغفرُ الله لي ، نعم! وهذا القسم الثّاني ينقسمُ إلى ثلاثَة أنواع :

النّوع الأوّل : الجهَاد بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بالقَلب واللّسان واليَد:

قالَ أمير المُؤمنين (ع) : ((فَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ لِلْمُنْكَرِ بِيَدِهِ وَ لِسَانِهِ وَ قَلْبِهِ فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمِلُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ وَ مِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِلِسَانِهِ وَ قَلْبِهِ وَ التَّارِكُ بِيَدِهِ فَذَلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ وَ مُضَيِّعٌ خَصْلَةً وَ مِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِقَلْبِهِ وَ التَّارِكُ بِيَدِهِ وَ لِسَانِهِ فَذَلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ وَ تَمَسَّكَ بِوَاحِدَةٍ وَ مِنْهُمْ تَارِكٌ لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ بِلِسَانِهِ وَ قَلْبِهِ وَ يَدِهِ فَذَلِكَ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ وَ مَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا وَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ إِلَّا كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ وَ إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ وَ لَا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ وَ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ)) [نهج البلاغَة] . فالإمام أو المُحتسب يأمرون بالمَعروف وينَهون عن المُنكر يُغيّرون ويُقوّمون المُجتمَعات وتصلُح بهم البِلاد والعِباد ، فهؤلاء أفضلُ عند الله تعالى ممّن يأمرون بالمَعروف وينهون عن المُنكر بقلوبِهم وألسنتِهم . قالَ أمير المُؤمنين (ع) : ((أَوَّلُ مَا تُغْلَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ الْجِهَادُ بِأَيْدِيكُمْ ثُمَّ بِأَلْسِنَتِكُمْ ثُمَّ بِقُلُوبِكُمْ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ مَعْرُوفاً وَ لَمْ يُنْكِرْ مُنْكَراً قُلِبَ فَجُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَ أَسْفَلُهُ أَعْلَاهُ)) [نهج البلاغَة] .

النّوع الثّاني : الجهَاد بالمَال .

كمَن لا يستطيعُ الجهَاد بنفسِه لأمانةٍ عندَه ، أو مرضٍ ألمّ بِه ، ثمّ هُو يُنفقُ مالَه في تجييشِ الجيوش يبذلُه للإمَام ، أو المُحتسب ، يقومُ بشأن المُجاهدِين ، فهذا مُجاهدٌ بمالِه ، ومنهُ مَن يُجاهدُ بمالِه ونفسِه معاً فيبذلُ

مالَه ويُجاهدُ بنفسِه . قالَ أمير المُؤمنين (ع) : ((وَ اللهَّ اللهَّ فِي الْجِهَادِ بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ وَ أَلْسِنَتِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِّ)) [نهج البلاغَة] .

النّوع الثّالث : الجهَاد بالكلمَة في وجه السّلطان الجَائر .

وذلكَ كفعِل الإمَام زيد بن عَلي (ع) مع هشام بن عَبدالملِك ، وغيره من سَادات العترَة وشيعتهِم ، وهذ النّوع من أفضَل أنواع الجهَاد بالسّيف كما جاء في قولِ الإمَام علي (ع) السّابق ، لّما كانَ يُعبّر عن أشدّ المُباينَة والمُعادَاة والخُروج على الظّلمَة .

[مُناقشَة عامّة]

السّؤال الأوّل : ممّا سبقَ هل نستطيعُ أن نقولُ أنّ الجَهاد بالحجّة ونشر العِلم يُغني عن الجهَاد بالسّيف والخُروج على الظّلمَة ؟!.

الجَواب : أنّ الجهاد بالحجّة ونشر العِلم لا يُغني مُطلقاً عن الجهَاد بالسّيف والخُروج على الظّلمَة ، ولا يصح أن يُقال يُغني ، ولكن توجيه السّؤال بشكل أدقّ ، أن يُقال هل يَكفي الجهاد بالحجّة ونشر العِلم في ظلّ عدَم وجود إمَام قائمٍ ، أو مُحتسبٍ عادِل ؟!. والجواب : أنّ ذلك يَكفي مع ذلكَ القَيد ، وفي نفس الوقت لا يُغني أهل العِلم من ضرورَة إيجَاد إمام يُبايع له ، أو نصبُ مُحتسب ليردَ البُغاة عن حوزَة المُسلمين ، وأن يُجاهد في سبيل الله تعالى ، فإن عُدِمَ ذلك كانَ يكفي المُسلمين أن يُجاهدون بالحجّة ونشر العِلم ، وبالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر بالقَلب واللّسان ، فإنّ الله تعالى لا يُكلّف نفساً إلاّ وُسعهَا ، والحذَر كلّ الحذَر من التّراخي في استنهاض إمامٍ بالالتفَاف حولَه للقيام في وجه الظّلمَة ونصر الله تعالى ، أو نصب مُحتسب فذلك تكليفُ الله تعالى ، قالَ العلاّمة محمّد بن يحيى مداعس رحمَه الله تعالى في الكاشف الأمين : ((إذَا غَلبَ السّلطَان الجَائِرُ عَلى أهلِ دَارِ الإسلام وَلَم يَكُن مَعَهُم إمَامٌ يَذُبُّ عَنهُم ويُقَاتِلُونَ العَدُوّ مَعَه، فَإنْ أمكَنَهُم نَصْبُ مُحتَسِبٍ يَجمَعُ شَوْكَتَهُم وَيَلم شَعَثَهُم وَيدفَعُ عَنهُم ذَلِك السُّلطَان الجَائر وَجبَ عَليهم نَصْبُ المُحتَسِب ، وإعَانَتُه بالمالِ والرِّجَال)) [الكاشف الأمين عن جواهر العِقد الثّمين] .

السّؤال الثّاني : عندمَا صنّفت تلكَ الأنواع وسمّيتها جهاداً ، ألا ترى بأنّك بذلكَ ميّعتَ معنى الجَهاد الذي هُو القتال ؟!.

الجَواب : أنّني لم آتِ ببدعٍ من القَول ، وإنّما اجتهدتُ تقسيمَه للتّفهيم وإلاّ فلبّه وأصلُه لم يخرُج عن قول العترَة وقد ذكرتُ لكَ أنّ أئمّة العترَة وعلماء الشّيعة قد قسّموا الجَهاد إلى أقسامٍ عدّة ، ذكرتُ لكَ قول الإمَام النّاصر ، وللإمَام أمير المُؤمنين (ع) تقسيمٌ ، وشرَحهُ الإمَام محمّد بن القاسم ، وذكرتُ لكَ تقسيم الحاكِم ، والعلاّمة الآنسيّ ، ولم أستقصِ ذلكَ وإلاّ فغيرهُم من أهل العِلم على ذلك ، ولو يكفِ فيه إلاّ تقسيم رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله في الحَدي ثالمتلقّى بالقَبول الجهادَ إلى جِهادَين أصغَر وأكبَر ، فجعل جهادَ النّفس جهاداً أكبَر ، وجهاد السّيف جهاداً أصغَر ، نعم! ولكنّ البَليد هُو من تضعُف نفسُه بين هذه التّقسيمَات ليُميّع جهاد السّيف والقِتال للظّلمَة والبُغاة والكفّار فيجعَل جهاد النّفس أو جهَاد الحجّة ونشر العِلم مقدّماً عليه مُطلقاً ، أو أنّه ثانويٌّ مُقابل تلك الأنوَاع ، فهذا بليدٌ لم يُحسِن النّظر والاستقرَاء ، ولو كانَ كلامُه صحيحاً صامداً ما كانَت العترَة زُرافات بعد زُرافات على الخُروج على أئمّة الجُور والظّلم يستشهدون بأموالِهم وأنفُسِهم ، فالقائمونَ بأمر الجَهاد بالسّيف أفضلُ من العُلَمَاء القاعِدين كمَا قالَ الله تعالى : ((لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)) ، وكلامُ أئمّة العترَة في الجَهاد بالسّيف لا يَجهلُ حالَه إلاّ من جهِلَ عُلومَهُم . نعم! ثمّ إنّ ذلك التّقسيم وإن ظهَر من زاويةٍ أنّ فيه تمييع لمعنى الجَهاد ، فإنّ فيه تفصيلٌ لمن يظنّ أنّه في جهادٍ يُغني عن الجَهاد الحقيقيّ الذي هُو القتال بأعدَاء الله تعالى ورسولِه ، قالَ الإمَام نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم (ع) : ((وَحَقيقَة الجِهَاد: بَذْل المَال والمُهجَة، وأن لا يُولي دُبرَه إلاّ مُتحرِّفا لقِتَال أو مُتحيّزا إلى فِئة)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم بن إبراهيم] . وقالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) : ((وما ذكر الله من تفضيل الجهاد فأكثر من أن يحيط به كتاب، وهو معروف عند من رزق فهمه من ذوي الألباب. وكيف لا يكون الجهاد في سبيل الله فُضَل على جميع أعمال المؤمنين، وبه يحيا الكتاب المنير، ويطاع اللطيف الخبير، وتقوم الأحكام، ويعز الإسلام، ويأمن الأنام، وينصر المظلوم،

ويتنفس المهموم، وتنفى الفاحشات، ويعلو الحق والمحقون، ويخمل الباطل والمبطلون، ويعز أهل التقوى، ويذل أهل الردى، وتشبع البطون الجائعة، وتكسى الظهور العارية، وتقضى غرامات الغارمين، وينهج سبيل المتقين، وينكح الأعزاب، ويقتدى بالكتاب، وترد الأموال إلى أهلها، وتفرق فيما جعل الله من وجوهها، ويأمن الناس في الآفاق، وتفرق عليهم الأرزاق)) [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي] .

نعَم ، وبهذا القَدر أكتفي على أنّ للموضوع تفصيلاتٌ محلّها كُتب الأصول والسّير يطلبُها المُختصّون والمهتّمون .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثامن والثّامنون:

ما هو التعريض ؟؟وهل الامامة للامام علي عليه السلام جاءت بالتعريض؟؟وان كان كذلك فلماذا؟ وما هو الفرق بينه وبين التقية؟.

والجَواب :

أنّ التّعريض كلامٌ يكونُ المقصودُ منه غير مُباشرٍ من وَجه الخِطاب ، كقولِ العَبدِ لسيّده : إن عمَل المزرعَة شَديدٌ ومُنهِك . يُريدُ العَبدُ ويقصدُ أن يُعفيَهُ سيّده من العمَل في المزعَة ، فهذا من العَبد تعريضٌ لا تَصريح ، والتّصريحُ أن يقولَ العَبد : إنّ العمَل شديدٌ ومُنهكٌ وأريدُ أن تُعفيَني منه ، وعرّفه ابن أبي الحَديد بقولِه : ((هُو التّنبيه بفِعل أو لَفظ عَلى مَعنىً اقتضَت الحَال العُدول عَن التّصريح به)) ، ونقلَ أيضاً عن ابن الأثير : ((التّعريض هُو اللّفظ الدّال عَلى الشّيء مِن طَريقِ المَفهوم، لا بالوَضع الحَقيقي ولا بالمَجَازي، فَإنّك إذا قُلت لِمَن تتوقّع مَعروفَه وَصلَتَهُ بِغير طَلب: ((أنَا مُحتاج ولا شَيءَ فِي يَدى، وأنَا عَريان والبَرد قد آذانى)) ، فَإن هَذا وأشباهه تَعريضٌ بالطّلب ولَيس اللّفظ مَوضوعاً للطّلب، لا حَقيقة ولا مَجَازاً، وإنّما يَدل عَليه مِن طَريق المَفهوم،....،وإنّما يُسمّى التّعريض تَعريضاً، لأنّ المَعنى فيه يُفهَم مِن عَرض اللّفظ المَفهوم، أي مِن جَانِبه)) [شرح نهج البلاغَة] .

وقولُ السّائل هل كانَت إمامَة أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب (ع) ، كانَت بالتّعريض يقصدُ من رسول الله صَلأوات الله عَليه وعلى آله ، فذلكَ غيرُ صَحيح ، وإنّما كانَت إمامتهُ صلوات الله عَليه وعلى آله تصريحاً جليّاً يومَ الغدير وفي غيره من المواقف قالَه رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله : ((ألستُ أولى بكُم من أنفُسِكُم؟!. قالوا : بلى ، يا رسول الله. قالَ : فمَن كُنت مولاه ، فهذا عَليٌّ مَولاه)) ، ثمّ زادَ برفع اليَد وذلكَ تسليمٌ للأمِر بالفِعل إلى جانِب القَول ، ثمّ إنّ موقف الرّسول صلوات الله عَليه وعلى آله يوم الغَدير كانَ بسبب نُزول قول الله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهّ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)) ، فالأمرُ الذي كانِ عدلاً

للرّسالَة الإلهيّة في تمَام التّبليغ من عدمِه ، لن يكونَ تبليغُه بالتّعريض وإنّما بالتّصريح الجَلي ، وهُو في إمامَة أمير المُؤمنين عليه السّلام ، وذلكَ إجماعُ العترَة الأطهَار سَادات بني الحسن والحُسين .

نعم! ومن مسألَة السّائل ما هُو الفَرق بين التّعريض وبين التقيّة ، فإنّ التّعريض الغايَة منهُ إيصالُ مقصودٍ ومُراد مَا ، قولاً أو عَملاً ، كما قدّمنَا ، وأمّا التقيّة فإنّ الغايَة منها حفظُ النّفس والعِرض بإظهَار أمرٍ مَا على غيرِ وجهه الصّحيح مع بَقاء أصلُ ذلك الأمر في قلبِه لا يزول ، كما أُكره عمّار بن ياسر على نُطق الكُفر وقلبُه مُطمئنٌ بالإيمَان ، فالتقيّة أن يقولَ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله أنّ إمامَكم بَعدي هُو عُمر بن الخطّاب خوفاً مِنْ أمر مَا يجلّ خطرُه ، ومقصدُ واعتقادُ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله أنّ عليّاً هُو الإمامُ من بعدِه ، فهذا من التقيّة ، وللتقيّة عندَ أئمّة العترَة شروطٌ ومفَهومٌ مُجوّد ، فالتقيّة لا تجوزُ على الحُجّة كرسول اله صلوات الله عَليه وعلى آله فيما يُوقع النّاس في تدليسٍ وإيهَام وإخفاء لوجه الحقّ كالمثال الذي ذكرناهُ قريباً فإنّه لا يصحّ أن يصدرُ عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، وإنّما بلاغُه في أمير المُؤمنين (ع) كانَ جليّاً بلا تقيّة ولا تعَريض ، والحمدلله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التاسع والثّامنون:

أريد قولكم الجلي في الرد على شبهة القول بضعف ولاية الإمام علي بسبب اعتماد المذهب بالقول بالنص الخفي؟

والجَواب :

أنّ تَحقيق مسألَة النّص الجليّ والخَفي من إطلاقَات الأئمّة مسألةٌ قد خفيَ وجههُا وأصلُها على كثيرٍ من البَاحثين ، والمسألَة ليسَ يرتّب عليهَا ذلك الخَطر ، لأنّني قد قرأتُ لبعض الإماميّة أنّ الزيديّة لجَأت للقَول بالنّص الجَليّ لإيجَاد العُذر لأبي بَكر وعُمر ، وما درَت الزّيديّة بذلك أنّها قد نسبَت التّقصير بإبلاغ أمرٍ خافٍ وجه دلالته على الأمّة في مثل هذا الأصل العَظيم الإمَامة ، فيترتّب عَليه أنّ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله مات غير متمّ للتّبليغ ، هذا مُنتهَى فهم مَن قرأتُ لهُ ، وهُو خاطئٌ جدّا وفيه تهويلٌ وتضخيمٌ للمسألَة ، ونبيّن ذلكَ من عدّة وجوه يترتّب بعضها على بعض من اعتقَاد أئمّة العترة سَادات بني الحسَن والحُسين :

الوَجه الأوّل : أنّ أصل الزيديّة أنّ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله قد مات مُتمّاً للبَلاغ الرّسالي في أصول الدّين وفروعِه ، وإمامة أمير المُؤمنين قد نزلَت فيها آياتٌ خاصّة فيقول الله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)) ، فوقَف رسول الله صَلوات الله عليه ليُبلّغ المُسلمين يوم الغَدير الثّامن عشر من شهر ذي الحجّة السّنة العاشرَة للهجرَة ولايَة أمير المُؤمنين ، بَشكل قطعيّ جليّ مِن مقصدِ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ، بأنّ عليّ بن أبي طَالب هُو الإمَام بَعدي بقولِه صَلوات الله عليه وعلى آله : ((مَنْ كُنتُ مولاه فهذا عليٌّ مَولاه)) بتمَام الخَبر ((ألستُ أولى بكُم من أنفُسِكم)) ، فتلكَ الولايَة خرجَت من مقصَد رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله واصحةً جليّةً في توليَة أمير المؤمنين وإمامته وقد فهمهَا كثيرٌ من عُلماء وأهل الحلّ والعقد من الصّحابَة كسلَمان الفارسيّ والبَراء بن عازب وأبي ذرّ الغفاريّ والمقداد بن الأسوَد وأيضاً العبّاس بن عبدالمطلّب وابنه عبدالله وجميعُ بني هاشم وأيضاً الزّبير بن العوّام وطلحة بن

عُبيدالله وغيرِهِم فكانوا مع أمير المُؤمنين لم يُصالحُوا أبا بَكر إلاّ بعد أن صالحَه أمير المُؤمنين بعد ستّة أشهر من بيعَة النّاس لأبي بَكر ، فهؤلاء من عُلماء وجلّة الصّحابة قد فهموا من مقصدِ رسول الله التّولية والإمامة لأمير المُؤمنين (ع) ، فلذلك قُلنا أنّ النّص من مقصدِ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله جلّ واضحٌ قطعيّ على إمامة أمير المُؤمنين ، ولن يترتّب على آيَة البَلاغ السّابقَة التي حثّت على تبليغ أمرٍ بدونِه فكأنّ رسالات رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله لم تُبلَّغ لن يترتّب على هذا الحثّ إلاّ تبليغٌ قطعيّ (أمرٌ قطعيّ) ، وهُو إمامة أمير المُؤمنين عَليه السّلام ، وذلكَ هُو إجماع العترَة المرضيّة من الجَلاء في التّبليغ ، بل إنّه بعضهم من المتقدّمين قد عبّر عنه بالفريضَة ، قالَ الإمَام الحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيد بن عَلي (ت٢٤٧هـ) : ((الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم عَلي بن أبي طالب-صلى الله عليه)) [جامع علوم آل محمّد] ، وقالَ (ع) في موضعٍ آخَر : ((إن الله سُبحَانه أكمَل لنبيّه صلّى الله عليه وآله وسلم الدّين الذي افترَضَه على عباده وبيّنه له، وافترَض عَليه إبلاغه، فكانَ مِمّا افترَض الله على عباده طَاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وطَاعة ولي الأمر الذي يَستحق مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والإبلاغ عَنه)) [جامع عُلوم آل محمّد] .

الوجه الثّاني : فإن قيلَ : ولِم أُثر عن بعض أئمّة العترَة القول بأنّ النّص في أمير المُؤمنين كانَ خفيّاً ، وأنتُم تقولون أنّه جَليّ ، وهَل في هذا تناقُض ؟!. قُلنا : ليسَ في هذا تناقُض فمقصدُ من عبّر أنّ النّص خفيّ كان باستحضَار اختلافِ المُختلفين فيه من المُتأخّرين بالاستدلال على وجه الولايَة من نصّ يوم الغَدير ، عندما اختلفوا في مَعنى الوليّ في اللّغَة وهل تعني المحبّة والنّصرة أو أو الإمامَة والنّصرَة كلّ ذلك من معنى الوليّ في اللّغة فكّل قام يستدلّ على إمامَة أمير المؤمنين نفياً وإثباتاً ، فعندمَا حَصَل الخلاف في الاستدلال قال البعضُ أنّ النّص خَفيّ لكونِ أنّه أصبح يُطلبُ الاستدلال منه لمعرفَة إمامة أمير المُؤمنين وخرجَ بهذا عن الأمر الضّروري البدهيّ ، ومعرفَة الله تعالة عندَ أهل الأصول استدلاليّة نستدلّ عَليه جلّ شأنهُ بمخلوقَاته وبمقدّمات النّظر الصّحيح ، ولا يُخرج ذلك المَطلبُ (الاستدلال) الحقيقَة عن أصلَها وهي أنّ الله موجودٌ وواحدٌ وليسَ كمثلِه شَيء ، وكذلكَ كان كلّ من قَال أنّ النصّ خفيّ فإنّهم بإطلاقِهم ذلك القَول باستحضار اختلاف المُختلفين في الاستدلال عَلى إمامة أمير المُؤمنين من نصّ

رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، فإنّهم يقولون أنّ النّص في أمير المُؤمنين صلوات الله عليه وعلى آله نصّ جليّ تامّ من مقصدِ وبلاغِ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله وقد وقفَ عليه عُلماء الصّحابَة وعرفُوا المقصودَ منه فكانوا مَع أمير المُؤمنين ، وكون أنّ النّص باختلاف المُختلفين أصبحَ استدلالياً لمجرّد الاختلاف فإنّ هذا لا يُلغي الحقيقَة الظّاهرَة الجليّة وهي إمامة أمير المُؤمنين (ع) ، فالاستدلال لا يحتاج مع الإنصاف والإخلاص والتخلّص من البُغض والتّقصير إلى جُهد كَبير للوقوف على ذلك المقصد المحمّدي والإمامَة العلويّة ، وأؤكّدَ لكَ أخي البَاحث أنّه ليسَ غير هذا من مقصدِهم ، فيقولُ الإمام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ، وأنّه كانَ يعتقدُ أن النّص من مقصد وبلاغ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله كانَ جليّاً قطعيّا في الإثبات ، بقولِه (ع) في رسالَته (زُبد الأدلّة) قال : ((فَإن قيل: لِمَ قلتَ: إنَّ الإمامَ بعدَ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ـ عليه السلام ـ؟ قُلتُ: لقَول النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ)، وهو لا يُريد بذلك إلاَّ إثبَات الإمَامةِ له ـ عليه السلام ـ، فَثبت بذلك كونه ـ عليه السلام ـ إماماً)) [زُبدة الأدلّة] ، وأيضاً ما هُو أصرَح من ذلكَ فإنّ قالَ (ع) في أرجوزَته النّاصحَة بجَلاء النّص يقصدُ به من مقصَد رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله :

ثُمَّ الإمامُ مُذْ مضى النبيُّ .... صلَّى عَليهِ الواحدُ العليُّ

بغيرِ فَصلٍ فَاعْلَمَنْ عليٌّ .... والنَّصُ فِيهِ ظاهِرٌ جَليُّ

يومَ الغَدِيرِ ساعةَ الإحْفَالِ

[شرح الرّسالة النّاصحة] ، وهُو ممّن نسبَ إليه بعض من سمعنَا أنّه كان يقولُ بالنّص الخفيّ ، (وذلكَ بحاجَة إلى تحقيقٍ في ذلك عنه (ع) ومع ذلكَ فقد وقفتَ على قولِه ، فالخلافُ لفظيّ لا يمسّ أصل الاعتقاد من سادات العترَة بتمام البلاغ والرّسالة ، فالنّص في أمير المُؤمنين جليّ من مقصد رسول الله صَلوات الله عليه ، وقد فهمَه عُلماء الصّحابة وأهل النّظر على ذلك المَقصد ، ووجه الخَفاء في كونِه نصّ استدلاليّ يحتاج للنّظر القَليل للوصول إلى ذلك المَطلوب ، فالخلاف لفظيّ .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّسعون :

قال الإمام زيد بن علي: اللهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء القوم الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي، كما رفض أهل حَرَوْرَاء علي بن أبي طالب عليه السلام، حتى حاربوه.

الرافضة هو اسم ذم كما هو النواصب والخوارج. هل هذا المصطلح يطلق على من رفض إمامة زيد بن علي وقال بإمامة جعفر الصادق؟ أم على اي من رفض إمام من أئمة الزيدية حتى وإن قال بإمامة زيد بن علي؟ أم ما هي الفئة التي يطلق عليها هذا المصطلح؟

والجَواب :

أنّ علّة إطلاق الرّفض هُو رفض الجَهاد مع الأخيار من أهل البَيت (ع) ، الأئمّة الدّعاة ، كَمَا في الخَبر المحمّدي الذي رواه الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) ، عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله : ((سيكُون من بَعدي قَوم يَرفضُون الجهَاد مَع الأخيَار مِنْ أهل بَيتي، وَيقُولون ليس عليهم أمرٌ بمَعروف، ولا نَهي عَن مُنكَر، يُقلّدون دينهم، ويتّبعون أهوَاءهم)) ،نعم! والإماميّة هُم أوّل مَنْ استحقّ ذلكَ اللّقب ككيانٍ دينيّ انفردَ من بين الشّيعَة في زمان الإمام زيد بن عَلي (ع) برفض أئمّة سَادات بني الحسن والحُسين الدّعاة بالإمامة والخُروج على سلاطين الجور كاعتقَادٍ منهُم ، وقالوا بالوصيّة من السجّاد ، للباقر ، للصّادق وهكَذا ، فأطلقَ عليهم الإمَام زيد بن عَلي (ع) ذلكَ اللّقب فاختصّوا به ولصقَ بهم إلى يومِ النّاس هذا ، ومَنْ طالَع كتاب جواهر التأريخ للكوراني العامليّ المُعاصِر وجدَ أنّ أصول الرّفض لا زالتَ مُتجذّرة في مُعاصري زمانِنا .

نعم! فهذا ما كان من أوّل السّؤال ، وآخره فإنّ مَنْ كان مُعتقداً بإمامة الإمَام الأعظم زيد بن عَلي ، ثمّ رفضَ إجابَة الإمَام الدّاعي المُستحقّ من أهل البيت بلا مُوجبٍ لتأويلِ عَدم الخُروج فإنّ ذلك القاعِد يستحقّ لقبَ الرّفض ، لأنّ العلّة من ذلكَ اللّقب قد انطبقَت عليه بترك الجهاد مع الأخيار من أهل البَيت (ع) ، وقد استحقّ الوَعيد الشّديد على تخلّفه عن إجابَة داعي الحقّ من أهل البيت عليهم السّلام ، كمَا روى الحافِظ علي بن الحسني الزّيدي ، عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، أنّه قال : ((مَنْ سَمع وَاعيتنا أهل البيت فَلَم يُجبها أكبّه الله على مِنخَريه في قَعر جهنّم)) ، وقريبٌ منه رواه الإمَام الهادي إلى الحقّ (ع) ، والحاصلُ أن الوَعيد مُنطبقٌ على الخاذل عدَم المُجيب لدعوة الإمَام من آل رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، نعم! ثمّ قد نظرتُ فوجدتُ أنّ الأخبار المحمديّة والإشارات الفاطميّة من أئمّة العترَة قد زادَت تخصيص من كانَ أصلُ رفضه جحوداً لأئمّة العترَة وتديّنا بعدم إجابَة دعواتِهم وهُم الإماميّة ، فكان هذا اللّقب ألصقُ بهم ، وإن كان قد يدخُل معهم غيرهُم فيه ، فذلكَ سببُ تخصيص الإمام الأعظم زيد بن عَلي (ع) لهُم به دونَ غيرِهِم ممّن لم يخرُج معَه من سائر الأمّة ، وقد فصّلنا ذلكَ بعُموم في مبحثنا الرّافضة ، فليُراجَعه المُهتم .

* مدُاخلة باحث إماميّ ، تم التطرق فيها لمقدمة الصحيفة السجادية ومدلولاتها :

- قالَ الإماميّ : هل هذا يعني أن الإمام زيد عليه السلام كان يلعن الباقر والصادق ؟

- قُلنَا : لا يَعني ذلكَ ذلكْ ، لأنّ الأئمّة البَاقر وزيد والصّادق ، كانُوا على مُعتقَد واحِد ، لم يتناقَضوا في مسألَة الإمامَة ، ولا في مبدأ الخُروج على الظّالم ، ولا في إيجاب إجابَة دَعوة الإمَام الدّاعي إلى الله من ذريّة الحسن والحُسين ، هذا ما تعتقدُه الزيديّة في هؤلاء الأعلام ، فهُم واحدٌ كيانٌ واحِد .

نعم! ويعُين الباحث والنّاظر على إطلاق قولِنا السّابق القَريب من اتّحاد عقيدَة القول ، من اعتقَاد أنّ الإمَامة لمن قامَ ودعا من أهل البَيت (ع) ، ويتفرّع من ذلك لزوج إجابَة دعوة الإمام الحسنيّ أو الحُسينيّ ، ما اتّفقت على روايته المصادر المُختلفَة ، الإماميّة ، والسنيّة ، والزيديّة .

– فمن طرف الإماميّة هذه الرّواية التي رواها الشّيخ الصّدوق ، بإسنادِه ، عن أبي حمزة الثمالي ، قال : ((كُنتُ جَالساً فِي المَسجد الحَرام مَع أبي جَعفَر عَليه السلام إذ أتَاه رَجُلان مِنْ أهل البَصرَة فقَالا لَه : يَا ابنَ رَسُول الله إنّا نريد أن نَسألك عَن مَسألة

فقالَ لَهُمَا : اسألا عمّا جئتمَا. قَالا : أخبِرنَا عَن قول الله عز وجل : "ثمّ أورَثنا الكِتَاب الذين اصطفينا ((مِنْ عِبادنا فمنهُم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير)) " إلى آخر الآيتين . قال : نزلَت فِينا أهل البَيت . قَال أبو حمزَة فَقُلت : بَأبي أنت وأمّي فمَن الظّالم لنفسَهِ؟!. قَال : مَن استوَت حَسنَاته وسَيئاته مِنّا أهل البيت فَهُو ظالم لنفسه . فَقلتُ : مَن المُقتصد مِنكُم؟!. قَال : العَابدُ لله ربّه فِي الحَالين حتى يأتيه اليقين . فَقلت : فمَن السّابق مِنكُم بالخَيرَات؟!. قَال : مَنْ دَعا والله إلى سبيل ربه ، وأمرَ بالمَعروف ، ونَهى عَن المنكر ، ولَم يَكُن للمُضلّين عَضُدا ، ولا للخائنين خصيما ، ولم يَرضَ بحُكم الفَاسِقين إلاّ مَنْ خَاف على نفسه ودينِه ولَم يَجِد أعوانًا)) . [معاني الأخبَار:١٠٥] . وهذه عقيدَة الزّيديّة عن الإمَام الباقِر (ع) .

* الشّاهد : قولُ الإمام البَاقر (ع) : ((فمَن السّابق مِنكُم بالخَيرَات؟!. قَال : مَنْ دَعا والله إلى سبيل ربه ، وأمرَ بالمَعروف ، ونَهى عَن المنكر ، ولَم يَكُن للمُضلّين عَضُدا ، ولا للخائنين خصيما ، ولم يَرضَ بحُكم الفَاسِقين إلاّ مَنْ خَاف على نفسه ودينِه ولَم يَجِد أعوانًا)) .

– ومن طريق الفرقَة السنيّة : ما رواه الحاكم الحُسكاني الحَنفي ، فيروي ، بإسنادِه : ((عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين، قَال: إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العِراق، فقالا: يا ابن رسول الله جئناكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن. فَقَال: وَ مَا هِيَ ؟ قَالا: قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ فَقال (ع): يَا [و] أهلَ العِراق أيش يقولون ؟ قَالا: يقولون: إنّها نَزَلَت في أمّة محمد فَقال: علي بن الحسين: أمّة محمّد كلّهم إذا في الجنة ! ! قّال: فَقلتُ مِنْ بَين القَوم: يَا ابن رسول الله فِيمَن نَزَلَت ؟ فَقَال: نَزَلت و الله فِينَا أهل البَيت ثَلاث مَرّات. قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه ؟ قَال: الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة، فَقلتُ: و المُقتصد ؟ قال: العابِد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين، فَقلت: السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَ دَعَا إلى سَبيلِ ربّه)) [شواهد التّنزيل:٢/ ١٥٦] .

* الشّاهد : قولُ الإمام السجّاد (ع) : ((فَقلت: السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَ دَعَا إلى سَبيلِ ربّه)) .

- أيضاً من طريق الفرقَة السنيّة عن الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، يروي الحاكم الحُسكاني الحَنفي أيضاً ، بإسنادِه : ((عن أبي خالد، عن زيد بن علي في قوله تعالى: ثم أورثنا الكتاب و ساق الآية إلى آخرها و قال: الظالم لنفسه المختلط منا بالناس و المقتصد العابد و السابق الشاهر سيفه يدعو إلى سبيل ربه)) [شواهد التّنزيل:٢/ ١٥٧].

* الشّاهد : قولُ الإمام زيد بن عَلي (ع) : ((و السابق الشاهر سيفه يدعو إلى سبيل ربه)) .

نعم! فلا يلزمُ ذلك اللّازم من لعن الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، للإمامين البَاقر والصّادق ، لأنّهم لم يختلفُوا ، ولم يردّ بعضهم على بعض ، نعم! وإنّما الإماميّة مَنْ روَت بينَهم اختلافاً في الاعتقاد وردّاً على بعضهم البَعض ، فعندَهم أنّ الإمام النّفس الزكيّة محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن على غير قول ابن عمّه الإمام الصّادق جعفر بن محمّد ، وكذلكَ عيسى بن زيد ، والحسين بن زَيد ، والحُسين الفخّي ، ويحيى بن زيد ، وإبراهيم بن عبدالله النّفس الرضيّة أئمّة الزيديّة وسادات بن يالحسن والحُسين ، عندَهم (الإماميّة) أنّ هؤلاء على غير قولِ أئمّتهم الاثنا عشر ، فلزمَ اللّعن من هؤلاء لأولئك على شرط الإماميّة للخِلاف .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

- **قالَ الإماميّ** : العزيز الكاظم الزيدي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مفهوم واسع، ولا يدل على حث الإمام الصادق عليه بدخول الخروج المسلح على الظالم فيه، فلا يمكن أن تلصق كلام الإمام الصادق عليه السلام بدعواك لتقارب الموقف وتنتهي من أزمة نص اللعن! لو كان الإمام الصادق عليه السلام يرى ما يراه الإمام زيد لخرج معه وهذا أكبر من التمحل في ليّ أعناق النصوص. وأكبر منه ما في رواية الصحيفة السجادية التي رواها الإمامية والزيدية على حدٍ سواء قول يحيى بن زيد عليه السلام : (قد كَانَ عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ – عَلَيْه السَّلَامُ – أَشَارَ عَلَى أَبِي بِتَرْكِ الْخُرُوجِ وعَرَّفَه إِنْ هُوَ خَرَجَ وفَارَقَ الْمَدِينَةَ

مَا يَكُونُ إِلَيْه مَصيرُ أَمْرِه). ثم قوله : (إِنَّ عَمِّي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ وابْنَه جَعْفَراً – عَلَيْهِمَا السَّلَامُ – دَعَوَا النَّاسَ إِلَى الْحَيَاةِ ونَحْنُ دَعَوْنَاهُمْ إِلَى الْمَوْتِ). وهو أصرح في التعبير عن مخالفتهم لفكرة الخروج المسلح كما فعل زيد عليه السلام.

– قُلنَا : هل أفهم من كلامك ، أنك تفرق بين الإمامين زيد بن علي وابنه يحيى بن زيد وبين الإمام جعفر بن محمد الصادق صلوات الله عليهم ؟!.وأنهما على غير عقيدة الإمام الصادق في الإمامة ؟!. فقد خرجوا ودعوا إلى أنفسهم بالإمامة فلم يخرج معهم الإمام الصادق ولا حث على الخروج معهم ، وهل تقول بهذا؟!. وما جاء في مقدمة الصحيفة السجادية له تأويل غير ما ذهبت إليه ، ولو أنك تدبرت والتفت إلى روايتي الصدوق والحسكاني عن الباقر والسجاد لما ذهبت إلى نتيجة من نص رواية الصحيفة وتركت نتيجة الروايتين السابقتين عن الصدوق والحسكاني . وقبل أن تجيب على ذلك كله ، وأنت إمامي المذهب، فآمل أن تطالع كتب أصحابك في اعتقادهم في زيد وجعفر ، فقد أصلت عنهما قولا ليس عليه أصحابك .

وفقكم الله .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ...

– قالَ الإماميّ : لم أتطرق أخي العزيز لمسألة الاعتقاد بالإمامة. الاختلاف بين الإمام زيد عليه السلام ومن سار نحوه وبين الباقرين عليهما السلام في مورد الخروج المسلح فقط. وما ذكرته عن مقدمة الصحيفة أوضح من رواية الصدوق وحاكمة عليها بالبيان الأوضح.

– قُلنَا : أخي ، بمعنى آخر : هل عصى الإمام زيد ابن أخيه الإمام جعفر بن محمد عندما خرج خروجا مسلحا ؟!.

– قالَ الإماميّ : الإمام الصادق عليه السلام نهى زيداً عليه السلام عن الخروج، وظاهر النصوص أن النهي كان إرشادياً لا تحريمياً ولذلك لم يذمه.

والإمام زيد رحمه الله فاضل من أفاضل علماء وفقهاء آل محمد عليهم السلام، وخالف الأولى في المسألة فكان ما كان.

- قُلنَا : ما هو دليلك أخي ؟!. ثم كلامك الأخير ينقض على ما احتججت به من نص الصحيفة السجادية فإن الصحيفة فيها ما قد يقتضي تباين الدعوتين (دعوة للحياة ، ودعوة للموت) ، فهل عندما تتباين الدعوتان يصح أن تقول معه أن ذلك نهي إرشادي لا تحريمي ؟!. وقد قدمت لك أن لنا تأويل لحديث الصحيفة يختلف عن تأويلك القاضي بنتيجته بالتفريق بين الدعوتين.

- قالَ الإماميّ : اختلاف الدعويين لا يعني كون الدعوى المخالفة حراماً. فليست هي أعظم من مخالفة النهي عن الأكل من الشجرة الذي كان نهياً إرشادياً ..!!

وعليه فكلامي لا ينقض ما في الصحيفة، فما في النص أن الإمام كان لا يرى الخروج. أما أنه دعا للحياة فهذا من فهم يحيى - ره - وليس عدم الخروج يعني أنه دعوة للحياة .. بل كانت مرحلة صعبة على الصادق عليه السلام وشيعته .. والقول بأن رأي الصادق (ع) دعوة للحياة هو مجرد مكابرة على الواقع!.

أتمنى من الأخ العزيز الكاظم الزيدي أن يبين تأويله لنص الصحيفة السجادية وليشرح لي كيف أنه لا يدل على أن الصادق عليه السلام وابنه كانا يريان الخروج وليس كما فهمت.

- قُلنَا : المَعذرَة أستاذِي ، فقد كُنت في المُشاركَات الأخيرَة أكتُب من الجَوال فلذلكَ لجأت إلى الاختصَار أجتهدُ كتابَة محل الشّاهد سؤالاً وبياناً ، ولو أنّك اكتفيتَ ابتداءً بقراءة المبحث المشار إليه في أصل الجَواب رجوتُ أن توفّر الوقتَ عليكَ وعلينَا لما هُو أحفظُ لكَ ولنَا ، ومع ذلكَ فسأعيدُ تلخيص المسألَة وتأصيلَها ، ولم أذكُر فيها ما يخصّ النّهي الإرشاديّ الذي قارنتهُ بنهي الله تعالى لآدم (ع) الأكل من الشّجرة ، فإن ذاكَ كان نهياً تحريميّاً ، ولو كانَ إرشادياً ما لزمَت منه توبَة ، ولا استحقّ لقب العِصيان (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) ، ولذلكَ عندَ أهل البيت تأويل ، فجرى التّنبيه لعَدم الاغترار وتسلّق عُذر النّهي الإرشادي من الصّادق لزيدٍ عليهما السّلام دون التّحريمي .

نعم! فالحاصلُ من طرحكُم أستاذِي ، أمور :

الأوّل : أنّ الإمَام الصّادق (ع) لَم يكُن يرَى ما يراهُ الإمامَان زيدٌ ويحيى من الخُروج المُسلّح ، لذلكَ لم يخرُجَ معَهما ، وذلكَ من قولِك : ((لو كان الإمام الصادق عليه السلام يرى ما يراه الإمام زيد لخرج معه وهذا أكبر من التمحل في ليّ أعناق النصوص)) .

تَعليق : وهذَا التّأصيل منكَ خاطئٌ على أصلِ الزيديّة ، فإنّ الإمَامين زيدٌ وجَعفر كانا على عقيدَة واحِدَة ، أوّلاً : في أصل الإمَامة العُظمَى في الدّين ، وثانياً : في حثّ الأمّة على الخُروج مع الإمام القائم الشّاهر لدعوتِه وسيفِه يأمرُ بالمَعروف وينهَى عن المُنكر ، وهُنا أفصّل وأؤصّل :

فأمّا قولُنا أوّلاً : فأصلُ الزيديّة أنّ الإمَام بعدَ الإمَام الحُسين بن عَلي في أهل البيت (ذريّة الحسن والحُسين) مَنْ قامَ ودَعا وشهرَ سيفَه ، ونثبتُ ذلكَ القول الذي آمَنت به الزيديّة في أصل الإمامَة مِن كُتب الزيديّة والإماميّة والفرقَة السنّية .

١ – فمِن كُتب الإماميّة ، يروي الشّيخ الصّدوق ، بإسنادِه ، عن أبي حمزة الثمالي ، قال : ((كُنتُ جَالساً فِي المَسجد الحَرام مَع أبي جَعفَر عَليه السلام إذ أتَاه رَجُلان مِنْ أهل البَصرَة فقَالا لَه : يَا ابنَ رَسُول الله إنّا نريد أن نَسألك عَن مَسألة فقالَ لَهُما : اسألا عمّا جئتمَا. قَالا : أخبِرنَا عَن قول الله عز وجل : "ثمّ أورَثنا الكِتَاب الذين اصطفينا ((مِنْ عِبادنا فمنهُم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير)) " إلى آخر الآيتين . قال : نزلَت فِينا أهل البَيت . قَال أبو حمزَة فَقُلت : بَأبي أنت وأمّي فمَن الظّالم لنفسَهِ؟!. قَال : مَن استوَت حَسنَاته وسَيئاته مِنّا أهل البيت فَهُو ظالم لنفسه . فَقلتُ : مَن المُقتصد مِنكُم؟!. قَال : العَابدُ لله ربّه فِي الحَالين حتى يأتيه اليقين . فَقلت : فمَن السّابق مِنكُم بالخَيرَات؟!. قَال : مَنْ دَعا والله إلى سبيل ربه ، وأمرَ بالمَعروف ، ونَهى عَن المنكر ، ولَم يَكُن للمُضلّين عَضُدا ، ولا للخائنين خصيما ، ولم يَرضَ بحُكم الفَاسِقين إلاّ مَنْ خَاف على نفسه ودينِه ولَم يَجِد أعوانًا)) . [معاني الأخبَار:١٠٥] . وهذه عقيدَة الزّيديّة عن الإمَام الباقِر (ع) .

الشّاهد : قولَ الإمَام الباقِر (ع) : ((فمَن السّابق مِنكُم بالخَيرَات؟!. قَال : مَنْ دَعا والله إلى سبيل ربه ، وأمرَ بالمَعروف ، ونَهى عَن المنكر ، ولَم يَكُن للمُضلّين عَضُدا ، ولا للخائنين خصيما ، ولم يَرضَ بحُكم الفَاسِقين إلاّ مَنْ خَاف على نفسه ودينِه ولَم يَجِد أعوانًا)) ، نعم! وهذَا هُو عينُ ما اعتقدتُه الزيديّة في السّابقين بالخَيرات من أهل البَيت (ع) ، وأنّهم مَن قام ودعَا إلى سبيل ربّهم إلاّ أن لا يجدوا أعواناً وأنصاراً ، فقامَ الإمام زيد بن عَلي ، وابنه الإمام يحيى بن زَيد ، والإمام النّفس الزكيّة محمّد بن عبدالله بن الحسن ، وغيرهم من سَادات العترَة بناءً على ذلك الأصل الذي يجدُه الباحث ظاهراً من قول الإمام الباقِر (ع) في رواية الشّيخ الصّدوق ، فثبتَت بهذا النّص ثمرَة قولِنا أوّلاً من اتّحاد عقيدَة الإمامَين زيدٌ والصّادق صلوات الله عليهِما في أصل الإمامَة وأنّها بالخُروج والدّعوة ، فالسّابق بالخَيرات هُو الإمَام ، والصّادق لن يُخالف على أبيه الباقِر ، وزيدٌ لن يُخالفَ على قول أهل بيته وكذلك النّفس الزكيّة ويحيى بن زيد ، فأصلُ هؤلاء واحدٌ ومنهلهُم واحد ، عيونُ الأمّة ، نعم! فكيفَ يقولُ القائل أنّ أصلَ الإمامَين الباقر والصّادق لم يكُن الخُروج المُسلّح وذلكَ قولُ الإمام الباقِر في صفَة السّابق بالخَيرات ، وما أسقطَ (ع) الخُروج إلاّ ضيّق الحُدود عند فُقدان النّاصر ، والإمام زيد بن عَلي (ع) لم يُفقَد النّاصر حيث بايعته الشّيعَة فيمَا أحفظ (خمسون ألفاً) ، ثمّ خذلته الرّافضة كما خُذلَ جدّه الإمام الحُسين بن عَلي (ع) لما توفّر له النّاصر فقامَ ثمّ خُذِل فجاهدَ في القّلة حتّى استُشهِدَ إلى رضوان الله وكرامتِه ، نعم! فلا يصحّ أن يُقال أنّ رأي الإمَام الصّادق (ع) ليسَ الخُروج المُسلّح مع الإمَام القائم من ذريّة الحسن والحُسين ، وسنثبتُ هذا عند كلامِنا الثّاني القَريب .

٢- ومن طريقِ الفرقَة السنيّة ، في إثبات اتّحاد أصل اعتقَاد الإمامين زيد وجَعفر في أصل الإمَامة ، وأنّها في مَنْ قامَ ودَعا من أهل البيت ، وفيه الدّعوة إلى الخُروج المسلّح على الظّلمَة ، ما يرويه الحاكم الحُسكاني ، بإسنادِه ، عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين، قَال: إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العِراق، فقالا: يا ابن رسول الله جئناكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن. فَقَال: وَ مَا هِيَ ؟ قَالا: قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ فَقال (ع): يَا [و] أهلَ العِراق أيش يقولون ؟ قَالا: يقولون: إنّها نَزَلَت في أمّة محمد فَقال: علي بن الحسين: أمّة محمّد كلّهم إذا في الجنة ! ! قّال: فَقلتُ مِنْ بَين القَوم: يَا

ابن رسول الله فِيمَن نَزَلَت ؟ فَقَال: نَزَلت و الله فِينَا أهل البَيت ثَلاث مَرّات. قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه ؟ قَال: الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة، فَقلتُ: و المُقتصد ؟ قال: العابِد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين، فَقلت: السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَ دَعَا إلى سَبيلِ ربّه)) [شواهد التّنزيل:٢/ ١٥٦] .

* الشّاهد : قولُ الإمام السجّاد (ع) : ((فَقلت: السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَ دَعَا إلى سَبيلِ ربّه)) ، نعم! وهذا من الإمام زين العَابدين السجّاد هُو عين ما اعتقدته الزيديّة في أصل الإمامَة ، وهُو دعوةٌ صريحَة من السّابق بالخَيرات للخُروج وشَهر السّيف بالخُروج المُسلّح للأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، وهذا كما ترى عن الإمام السجّاد من غير طريق الزيديّة ، وهُو مبيّنٌ لكلامِ ابنه الإمام الباقِر (ع) في رواية الشّيخ الصّدوق ، فكيفَ يُقال أنّ رأي الأئمّة السجّاد والباقر والصّادق ليسَ الخُروج المُسلّح ؟!. بل إنّ تلكَ الرّوايات أدلّ ما تكون على صدق اعتقاد الزيدية في صفَة الإمام الأعظَم ووحدَة عقائد أهل البيت المُتقدّمين في تلك الصّفة من الخُروج لاستحقاق منصب الإمامَة ، وعلى ذلكَ خرجَ زيد بن عَلي وهو ابن زين العَابدين ، وابنه يحيى ، ومحمّد بن جَعفر (وهو ابن جعفرٍ الصّادق) ، كلّ هؤلاء خرجوا يدعون لأنفُسهم بالإمامَة العُظمى بناءً على ذلك الأصل الذي اعتقدَه آبائهم وسلفُهم من سادات بني الحسن والحُسين في صفَة السّبق بالخَيرات .

٣- من طريق الزّيدية ، قالَ الإمَام زيد بن عَلي (ع) : ((فَإن قالوا: فَمَنْ أولى الناس بعدَ الحسين؟ فقُولوا: آل محمد صلى اللهّ عليه وآله وسلم أولادُهما أفضلهم أعلمهم بالدِّين، الدَّاعي إلى كِتاب اللهّ، الشَّاهر سَيفِه فِي سَبيل اللهّ)) [مجموع كُتب ورسائل الإمام زيد بن عَلي] .

* الشّاهد : قولُ الإمام زيد بن عَلي (ع) : ((الدَّاعي إلى كِتاب اللهّ، الشَّاهر سَيفِه فِي سَبيل اللهّ)) ، نعم! ثمّ لهذا القَول عن الإمَام زيد بن عَلي (ع) شاهدٌ من من طريق الفرقة السنيّة رواه الحاكم الحسكاني ، عن أبي خالد، عن زيد بن علي فِي قوله تعالى: ثمّ أورثنَا الكتاب و سَاق الآية إلى آخرها و قال: الظّالم لنفسِه المُختلط منّا بالنّاس، والمقتصد العَابد، والسّابقُ الشّاهر سَيفَه يَدعُو إلى سَبيل رَبّه)) [شواهد التّنزيل:٢/ ١٥٧] . نعم! فهذا كَما ترى أخي الباحث إثباتٌ لأصل عقيدَة الزيدية عن سادات العترَة من

غير طريق الزيديّة ، الباقر ، والسجّاد ، وزيد بن عَلي ، وفيه عن الإمام زيد بن عَلي إثبات دعوَة الخُروج المسلّح وشهر السّيف كمَا جاء عن أبيه زين العَابدين في رواية الحُسكاني ، وكما هُو الواضحُ من قولِ الإمام الباقر (ع) في رواية الشّيخ الصّدوف ، فكيفَ يُقال أنّ رأي السجّاد والباقر هُو غير رأي زيد بن عَلي في الخُروج المُسلّح ، وهُم يؤصّلونَ له ، وسنأتي على أنّهم كانوا يحثّونَ النّاس على الخُروج معَ الأئمّة القائمين من آل رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، وهذا اتّحادٌ في الأصل وما تفرّع منه (الدّعوة وإجابَة الدّعوة) .

نعم! فهذا اختصرتُه من نقولات أخرَى كثيرَة بين يدي في أصوليّة الدّعوة والقيام من كُتب الإماميّة بما يثبتُ أصل الزيديّة ، وفيه دلالَة على ثمرَة قولِنا أوّلاً من اتّحاد عقيدَة الأئمّة السّجاد والباقر وزيد بن عَلي و الصّادق ويحيى بن زيد والنّفس الزكيّة ، وغيرهم من أئمّة الزيديّة في أصل الإمَامة ، وقولِهم بأصوليّة الخُروج على الظّالم والثورة المُسلحّة في وجهه ، فنأتي على قولنَا ثانياً .

ثانياً : في حثّ الأمّة على الخُروج مع الإمام القائم الشّاهر لدعوتِه وسيفِه يأمرُ بالمَعروف وينهَى عن المُنكر ، وذلكَ على أصل الزيديّة ، فأمّا الإماميّة فإنّها كانت تُخذّل النّاس عن الأئمة من بني الحسن والحسين القائمين بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر زيدٌ ويحيى بن زيد والنّفس الزكيّة وغيرهم ، وليسَ ذلك هُو موقفُ الأئمّة الباقر والصّادق والكاظم من تدّعيهم الإماميّة ، بل كان هؤلاء الأخيار من آل الحُسين على قولِ بني عمومتهم في مُناصرتهم ومُبايعتِهم للأئمّة القائمين ، فنذكرُ من تلك الأدلّة على شرط الزيديّة ما يقومُ بتلك الأدلّة والأصول التي حكيناها في قولِنا أوّلاً عن الإمامين السجّاد والباقر ، لأنّ إجابَة دعوة الشّاهر لسيفِه فرعٌ من ذلك الأصل المؤصّل للقيام وشَهر السّيف الذي مرّ معنا ، فمن تلكَ المواقِف :

١ – ما رواه الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) ، أنّ قوماً قدموا إلى الإمام الباقِر (ع) ، وقالَوا له : ((يَا ابن رَسُول الله، إنّ أَخَاك زَيداً فِينَا، وهُو يَسألنا البَيعَة، أفنُبايِعَه ؟ فَقال لَهم محمّد: بَايعُوه، فإنّه اليومَ أفضَلُنا)) [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق:٥٨] .

تعليق : وهُنا تأمّل قولَ الإمام الباقِر (ع) لمن وفدَ إليه : ((بَايعُوه، فإنّه اليومَ أفضَلُنا)) ، وهذا حثّ على البيعَة بالإمَامة ، وحثّ على الخُروج المُسلّح مع الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، فهذا من الإمام الباقر نُصرةٌ وتأييدٌ بل ومُبايعَة عندَ التّحقيق لأخيه الإمام زيد بن عَلي (ع) .

٢- روى الحافِظ علي بن الحُسين الزّيدي ، بإسنادِه ، أخبَرَنا عَمرو بن عَائذ ، قال: كُنت عِند أبي عبدالله جَعفر بن محمّد فَذكَرنَا زَيد بن عَلي ، فَقال: ((رَحِم اللهّ عمّي، خرَج عَلى مَا خرَج آباؤُه ، وَوَدِدتُ أنّي استطَعتُ أن أصنَع مَا صَنعَ فَأكونَ مِثل عمّي. وقَال: مَن قُتِلَ مَع عَمِّي زَيد بن عَلي كمَن قُتِل مَع الحُسين ، ومَن قُتِل مَع الحُسين كَمَن قُتِل مَع عَلي بن أبي طَالِب عَليه السّلام)) [المحيط بالإمامَة] .

تعليق : وهُنا تأمّل كيفَ أنّ الإمام الصّادق (ع) يجعلُ خروج الإمام زيد المُسلّح كذلك الخُروج لآبائه يعني عليّاً والحسن والحسين عليهم السّلام ، ثمّ تأمّل كيف تمنّى أنه استطاع أن يخرُج كخروج عمّه .

٣- روى الإمَام الهادي إلى الحق يحيى بن الحُسين (ع) : ((قَال جَعفر بن محمّد الصّادق رحمة الله عليه، لما أرادَ زَيدٌ الخروج إلى الكوفة مِن المدينة ، قَال لَه جَعفر: أنَا مَعك يَا عمّ. فقَال لَه زَيد: أو مَا عَلِمتَ يَا ابن أخي أنَّ قَائمَنا لقَاعِدِنا ، وقَاعدنا لقَائمِنا، فَإذا خَرجتُ أنَا وأنتَ فَمَن يَخلفنا في حُرَمِنا، فَتخلَّفَ جَعفرٌ بأمرِ عمّه زَيد)) [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق:٥٨] .

نعم! أكتفي بهذا من طُرق الزيديّة ، لأنّ الأصل على ما توجّه من المُعترض من إطلاقِنا بناءً على مُعتقدنَا اتّحاد عقائدَ الأئمّة بأنّ ذلك غير متوجّه لمكان أنّ الإمَام الصّادق (ع) لم يخرُج مع الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، وهذا يقودُ إلى افتراقٍ حاصِل فصّلهُ لاحِقاً بعدَم تأييد الإمام الصّادق (ع) للثّورة المسلّحة ، وأنّ الصّأدق قد نهى الإمام زيد بن عَلي (ع) نهياً إرشاديّاً لا تحريميّاً ، وقصدُ المُعترض بذلكَ الخُروج من تبعَة أن يكونَ زيدٌ عاصٍ لابن أخيه ، وقصدهُ أيضاً أن يلحقَ زيداً بذمّ جرّاء خُروجه ذلك الذي كانَ الصّادق (ع) مُعترضاً عليه كخروجٍ مُسلّح ، وهذا كلّه من أوهام الإماميّة على أولئك الأخيَار ، وقد اضطربُوا فيه نتيجَة تلكَ الأوهَام ، فإنّ أصلَ سلفهِم كانَ على ذمّ الإمام زيد بن عَلي في أصلِه (في الإمامَة الزيديّة) وفي ثورتِه بالخُروج على الظّالم ، فلّما كانَ المُتأخّرون من زمَن الصّدوق تقريباً فما بعد أدركُوا أنّ قدحهم في

الإمام زيد بن عَلي (ع) قدحٌ لنصّهم الاثني عشري ولتحقيقِهم ، فما مثلُ زيد بن عَلي وفضلِه يُجهّل في أصلٍ (الإمامة) ولا فَرع (الخُروج) ، فاستحْدَثوا بروايات مُخترعَة أنّ ذلكَ الخُروج لم يكُن للدّعوة إلى نفسه بالإمامة وإنّما هو يدعو لابن أخيه جَعفر ، ثمّ قالوا بأنّ الإمام الصّادق (ع) نهى الإمَام زيد بن عَلي نهياً إرشاديّاً لا تحريميّاً لمنع إسقاط العصيان عليه (ع) ، ونحنُ نبيّنُ لهُم من كُتبِهم ورواة أخبارهِم الذي هُم حجّة الله عليهِم كما أخبرَ إمامهم المَهدي ، بل وبالسّند الصّحيح الذي قوّاه السيّد الخوئي ، أنّ الإمام زيد بن عَلي (ع) لم يكُن قائلاً بإمامَة أخيه ولا أبيه ولا ابن أخيه الإمامة النصيّة الإماميّة .

١ – فيروي ثقة الإماميّة ، بسندٍ صحيح ، عن أبَان قال : أخبرني الأحوَل [هُو مؤمن الطّاق] ، أنّ زَيدَ بن عَلي بَعَثَ إليهِ وهُوَ مُستخفٍ ، قال : فَأتيتُه ، فقالَ لِي : يَا أبَا جَعفر! مَا تقولُ إذا (إن) طَرَقَكَ طَارقٌ مِنَّا أتَخْرُجُ مَعَه ؟! فَقلتُ لَه : إنْ كَانَ أبَاكَ أو أخَاكَ خَرجْتُ مَعَه ، فَقَالَ لي : فَأنَا أُريدُ أنْ أخرُجَ أجُاهدُ هَؤلاء القَوم ، فَاخرُج مَعِي ، قُلتُ : لا مَا أفْعَل ! جُعِلتُ فِدَاك. فَقالَ لِي : أتَرغَبُ بِنَفسِك عَني ؟ فَقلتُ لَه : إنّمَا هِيَ نَفسٌ واحِدَة ، فَإنْ كَانَ لله في الأرضِ حُجّةٌ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنكَ نَاجٍ والخارجُ مَعَكَ هَالِك ، وإنْ لَم يَكن لله حُجّةٌ في الأرض فَالْمُتَخلِّفُ عَنكَ والخَارِجُ مَعَكَ سَواء ، فَقَالَ لي: يا أبَا جَعفر ! كُنتُ أجْلسُ مَعَ أبي عَلَى الخوان ، فُيلقِمُنِي البِضعَةَ السّمينَة ، ويُبَرِّدُ لِي اللُّقمَة الحارّة ، شَفقةً عَليَّ ، ولَمْ يُشفِقْ عَليَّ مِن حَرِّ النّار ؟! إذْ أخْبَرَكَ بالدِّينِ ولَم يُخبِرني بِه ؟! فَقُلتُ له : جُعلتُ فِدَاك ، مِن شَفَقَتِهِ عَليكَ مِن حَرَّ النَارِ لَم يُخبِركْ ، خَافَ عَليكَ أنْ لا تَقبَلَهُ فَتدخُلَ النَّار ، وأخْبَرَنِي أنَا ، فإنْ قَبِلتُ نَجوتُ ، وإنْ لَمْ أقبَل لَم يُبالِ إن أدْخُلَ النَّار ! ، ثمّ قُلتُ له : جُعلتُ فِدَاك أنْتُم أفْضلُ أمِ الأنْبياء ؟ قَالَ : بل الأنبياء ، قُلتُ : يَقولُ يَعقوبُ ليوسف (ع) ((يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلَى إخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً)) ، ثمَّ لَم يُخبِرهُم حَتّى كَانُوا لا يَكيدونَه ولَكِن كَتَمَهُم ذَلك ، فَكَذَا أبُوكَ ! كَتَمَكَ لأنّه خَافَ عَليكَ ، فقال : أمَا والله لَئن قُلتَ ذَلكَ ، لقَد حَدّثني صَاحِبُكَ بِالمدينَة : أني أُقتَلُ وأصْلَبُ بِالكُنَاسَة ، وأنَّ عِندَه صَحيفةً فيهَا قَتلي وصَلبي . فَحَجَجْتُ فَحَدّثتُ أبَا عبد الله (ع) بِمَقالَة زَيدٍ وما قُلتُ لَه ، فَقَالَ لي : ((أخَذتَهُ مِن بَينِ يَديهِ ، ومِن خَلفِهِ ، وعَن يَمِينهِ وعَن شِمَالِه ، ومِن فَوقِ رَأسِه ومِن تَحتِ قَدَميه ، ولَم تَترُك لَه مَسلكاً يَسلُكُه)) [أصول الكافي:١/ ١٧٤] .

تعليق : تومن طريق الكُليني هذا ، يظهرُ لكَ أخي الباحِث أنّ الإمام زَيد بن عَلي (ع) دعَا مُؤمن الطّاق إلى نُصرتِه والخُروج معَه ، فرفضَ مؤمن الطّاق ذلك ، واحتجّ عليه بأنّه لا حجّة معهُ من الله تعالى ، وهذا ينسفُ ما تعتقدُه الجعفريّة من أنّ زيد بن عَلي خرجَ بإذنِ الحجّة جَعفر بن محمّد ، يدعُو إلى الرّضا من آل محمّد ، يَعنون به جَعفر بن محمّد ، ويظهرُ من هذه الرّواية أنّ الإمَام زيد بن عَلي يُنكرُ ما يتكلّم بِهِ مُؤمن الطّاق من عقيدَة الوصيّة ، وأنّه لَم يعرِف هذه الوصيّة من أبيه إلى أخيِه ، ولا مِن أخيِه إلى ابن أخيِه ، ولو كان ذلكَ كذلك لآمنَ بها الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، فاحتجّ مؤمن الطّاق مُكابراً بعذرٍ لا يعتذرُ به عاقِلٌ مُنصِف من أن زّين العابدين (ع) أخفاهُ على ابنِه شفقةً عَليه من حرّ النّار إن هُو لم يَقبله ، وأخبرَ به مُؤمن الطّاق ، لأنّ زين العابدين (ع) لا يُبالِي إن قبِلَ أو لَم يقبَل فيدخُل النّار .

٢- جاء في مناقب آل أبي طالب : ((وقَال زيد بن علي : ((ليس الإمام منا من أرخى عليه ستره إنما الإمام مَن أشهر سيفه)) ، فقال له أبو بكر الحضرمي : يا أبا الحسَن أخبرني عن علي بن أبي طالب أكان إماماً وهو مرخي عَليه ستره أو لم يكن إماما حتى خرج وشهر سيفه ؟ فلم يجبه زيد فردد عليه ذلك ثانيا وثالثا كل ذلك لا يجيبه بشئ ، فقال أبو بكر : إن كان علي بن أبي طالب إماما فقد يجوز أن يكون بعده إمام وهو مرخى عليه ستره وإن كان علي لم يكن إماما وهو مرخي عليه ستره فأنت ما جاء بك ههنا؟)) [مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب:١/ ٢٢٣] .

تعليق : ولَم يزِد سلفَ الإماميّة ومُحققّوهم على فعلِ أبي بَكرٍ الحضرميّ هذا إلاّ تزكيةً لوجِه مُناظرتِه تلكَ مع الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، ولم يستنكروهَا عَليه ، قال التفرشي : ((عبد الله بن محمد : أبو بكر الحضرمي الكوفي ، سمع من أبي الطفيل ، تابعي ، من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ، رجال الشيخ. وروَى الكشي له مُناظرَة جَرت له مع زَيد بن علي عَليه السلام جيّدة)) [نقد الرجال:٣/ ١٣٣] .

نعم! فهذه الأخبَار في ذمّ أصل وفَرع زيد بن عَلي (ع) من كُتب الإماميّة ، مع تلكَ الأخبار السّابقة من طريق الشّيخ الصّدوق والحاكم الحُسكاني ، وغيرها مما تضمّنها مبحثنا الرّافضة ، تبيّن تخلخُل موقف الإماميّة وضبابيّة موقفِهم من الإمام زيد بن عَلي (ع) .

نعم! ثمّ تعلّقوا بنصّ جاء في مقدّمة الصّحيفة السجّاد لحوارٍ دارَ بين الإمام يحيى بن زَيد وبين متوكّل بن هارون ، ظنّوا أنّه يقويّ عقيدَتهم الإماميّة في أئمّتهم بالنّص ويردّ على عقيدَة الزيديّة القائلة باتّحاد عقائد العترَة ، وما دَروا أنّ لذلكَ تأويلٌ عند الزيديّة يجمعُ بينَ المُتشابهات يردّها إلى أصلَها متى وردَت فلا يُبنى من المُتشابَه مُحكماً أو ردّاً لمُحكم ، ولو أنّ ما بين أيدنا من كتب إخوتنا الإماميّة في ردّ مُعتقدهم أو بيان تناقضُه نصّاً واحداً ما بنينا عليه ردّاً جازماً على اعتقادِهم (من كُتبِهم) ، وإنّما هي نصوصٌ كثيرَة لا يأبهونَ لها ولا لمدلولاتها ولا لجلائها وهُم فقط يُعوّلون على تلك الرّواية في مقدّمة الصّحيفَة ، ثمّ أيضاً فاتَهم أنّ تلكَ الرّوايات بلا تأويلٍ يُعيد الفَرع على الأصل تردّ على اعتقاد الإماميّة ونحن وهُم قد اتّفقنا على روايتها ، فنقولُ في تأويل وبيان ما يحتجّ به المُخالف على الزيديّة من تلكَ الرّواية ، مما أصلُه حوارٌ غير هذا القَائم مع أحَد الإخوَة الإماميّة :

أنّ ذلكَ الخبَر في أقصَى درجاتِه سيكونُ من المُتشابهَأت التي يُعادُ أصلهُا إلى أصول اعتقَاد الأئمّة يحيى وجَعفر صلوات الله عليهِما ، فلا يتأتّى إلاّ بتأويلِه ، وذلكَ هُو الأصل عند اشتباه الأخبار ومُعارضَتها لما هُو أقوى منها وأصحّ عن الإمامَين ، وأبيّن ذلكَ من أمور من الخبَر :

١- الأوّل : أنّه يُظهرُ أنّ زيداً وابنه يحيى مُخالفونَ على الباقر وابنه الصّادق صلوات الله عليهِم أجمَعين (عقائديّاً) ، فهُنا مُخالفَة اعتقَاد (جعل لنا العلم والسيف فجمعا لنا) ، (وخص بنو عمنا بالعلم وحده) ، إضافَة إلى قرينَة الدّفع للنّفس الزكيّة ، والنّفس الزكيّة مقدوحٌ فيه بإجماع الإماميّة اعتقاداً وعدالةً لزيديّته ، فذلك يدلّ على أنّ زيداً وابنه يحيى كانا على منهجٍ عقائديّ غير منهَج بني عُمومتهم الباقر وابنِه ، فهل هذا من اعتقَاد الإماميّة ؟!. هل هذا الفَهم يتأصّل من أصل عقيدَة الإماميّة في الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، فخروُج يحيى هُو خروج أبيه .

والتّصحيح والتّأويل المُعيد للفَرع إلى الأصل :

أنّ الاختلافُ هُو في مبدأ الاستجابَة في ذلك الوقت للثّورَة ، كما كانَ الإمام الحُسين السّبط لا يرَى أن يُصالحَ الإمام الحسن مُعاوية ، والإمام الحسن كانَ له رأيٌ أفهمَ أخاه به فسلّم الإمام الحُسين للإمَام الحسن (ع) ، فالأصل في ذلك الاخلاف أنّه كانَ مرحلي كتوقيت واستجابَة للثّورة وللمُبايعين لعدَم التوثّق ربّما ، كما أنّ الإمام السجّاد (ع) لم يستجِب لدعوة ابن الأشعث في معركة الفقهاء واستجاب الإمام الحسن بن الحسن فبايعُوه ، فالخلاف مَرحليّ ، لا أنّه جوهريّ من أنّ الإمام الصّادق (ع) لم يكُن يرضى السّيف والخُروج على الظّلم على مقتضى اعتقَاد الزيديّة وعلى ما يعتقدُه عمّه الإمام زيد بن عَلي (ع) وابنه الإمام يحيى بن زيد وبقيّة أئمّة الزيديّة ، وإنّما ذلكَ باعتبارات الزّمان والحال في ذلك الوَقت ، ويؤيّده ما رواه الكُليني عن الإمَام الصّادق (ع) : ((عن سدير الصيرفي قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السلام) فقلت له: والله ما يسعك القعود، فقال: ولم ياسدير؟ قلت: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك والله لو كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) مالك من الشيعة والأنصار والموالي ما طمع فيه تيم ولا عدي،.... فقال: والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء وما وسعني القعود، ونزلنا وصلينا فلما فرغنا من الصلاة عطفت على الجداء فعددتها فإذا هي سبعة عشر)) [أصول الكافي] ، فعقيدَة الإما الصّادق هي الخُروج والدّعوة والقيام فقَط هُو كان يتشدّد في التوثّق من الشّيعَة والمُبايعين ، فأمّا الإمام زيد بن عَلي (ع) ، والإمام يحيى بن زَيد (ع) ، كما كانَ جدّهم الإمام الحُسين (ع) فإنّهم استوثقُوا أمرَ النّاس بالعَهد والأيمَان فهُم لا يعلمُون غيبَ المآل ، ولا غيبُ المآل يمنعُ من فِعل الواجِب والدّعوة ، كما فعل الإمام الحُسين (ع) عندمَا استجابَ لدعوة أهل الكوفَة والأخبار قاضيَة بأنّه سيُقتَل فلم يمنعُه ذلكَ من الخُروج بعد اسيثاق أمر المُبايعين بإرسال مُسلم بن عَقيل ، الحاصِل : أنّ قولَ الإمام يحيى بن زَيد : ((انه جعل لنا العلم والسيف فجمعا لنا)) ، يقصدُ باختيارهِم الخُروج بالسّيف والدّعوة بالإمامة العُظمى على نهج جدّهم الإمام الحُسين مع وجود العِلم والفَضل الواجب توفّره فيمن يدعو إلى نفسه وإن كان غيرُهم من العلماء القاعدين أعلمُ منهُم ، فليسَ شرطُ الإمَام القائم أن يكونَ أعلَم أهل زمانِه وإنّما من أعلمهِم ، والأعلَم إذا لم يقُم ، وقامَ من توفّر فيه القدر الواجبُ من العِلم والاجتهَاد كفاه في

دعوتِه وأصبح الأعلم تابعاً للإمام القَائم ولذلك كانَ الإمام الصّادق (ع) مُبايعاً للإمام النّفس الزكيّة على شرط الزيديّة ، بل ودفع ابناه للخُروج معه كما جاءت الأخبَار ، فهذا وجهُ قولِ الإمام يحيى بن زَيد ((انه جعل لنا العلم والسيف فجمعا لنا)) ، فأمّا قولُه : ((وخص بنو عمنا بالعلم وحده)) ، فذلكَ إشارةٌ على ما اختارُ بنو عموتِه من طلب العِلم وتحصيلِه عن آبائهم جفراً وروايةً وتحصيلاً ومُلازمةً دوناً عن التشرّد في البلاد كما حصل لبني عُمومتهم زيد ويحيى والّنفس الزكيّة والنّفس الرضيّة وغيرِهِم ، فكانوا أكثرَ تحصيلاً لأجل ما اختاروه لأنفُسِهم ، ومعَ ذلك فالمنهجُ واحِدٌ والطّريقَة واحدَة بينَ العالمِ المُتبحّر القاعِد والعالمِ القائم بالسّيف الدّاعي بالإمامَة والخروج على الظّالم ، فهذا ما يتوجّه إليه تأويل كلام الإمام يحيى بن زَيد (ع) هُنا ،

فإن قيلَ : ولكنّ ذلكَ غير ظاهِر من قولِ الإمام يحيى بن زَيد : ((إِنَّ عَمِّي مُحَمَّد بْنَ عَلِيٍّ وَابْنَهُ جَعْفَرَ عَلَيْهِمَا السَّلام دَعَوَا النَّاسَ إِلَى الْحَيَاةِ، وَنَحْنُ دَعَوْنَاهُمْ إِلَى الْمَوْتِ)) ، فإنّه يظهَر أنّ الدّعوتين في جوهرَها مُنقسَمة بدعوة إلى جَهاد وقيام وأمر بالمَعروف ونهي عن المُنكر ودَعوة إلى عَدم الخُروج ؟!. قلتُ : ذلكَ غير صَحيح من أصل اعتقَاد الإمَام الصّادق (ع) لأنّ أصل عقيدَته الخُروج كمَا قدّمنَا من رواية الكُليني وإن كانَت ليسَ بحجّة عندنَا إلاّ أنّنا نعضّدها برواية المقاتِل أنّه (ع) كان يقول ما آسَى على شيء إلاّ على عدم خروجي معَ ابنَي هِند يقصد النّفس الزكيّة وأخوه النّفس الرضيّة أبناء عبدالله المحض [مقاتل الطالبيين] ، فمعنى الكَلام القَريب أنّ ابتداء الأمر قبل قيام الدّاعي من بني الحسن والحُسين هُو أنّ الإمام الصّادق والباقر لم يبتدئوا دعوَة النّاس إلى القِيام لّما رأوا من أنفُسِهم عَدم قيام الحجّة عليهِم في القيام لعدم وجود النّاصر حسبَ ما اشترطوه على أنفسهِم من التثبّت في أمر المُبايعين وإن كانوا في أنفُسهم مالكين لأدوات الإمامة لو قامُوا ودَعوا للأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، فكانوا على ذلك الحَال الذي لم يقوموا فيه والنّاس حولَهم مُجتمعين يأخذون العِلم والرّواية بمثابَة من يَدعو النّاس إلى الحيَاة ، تأمّل والدّعوة إلى الحياة لا تُنسب إلى الباقر والصّادق وإنّما تُنسب إلى النّاس الذين كانوا يميلون إلى الباقر والصّادق ، فسبب قول الإمام يحيى بن زيد السّابق هُو قول متوكّل بن هارون : ((فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَى ابْنِ عَمِّكَ جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلامُ أَمْيَلَ مِنْهُمْ إِلَيْكَ وَإِلَى أَبيكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ عَمِّي مُحَمَّد بْنَ

عَلِيٍّ وَابْنَهُ جَعْفَرَ عَلَيْهِمَا السَّلام دَعَوَا النَّاسَ إِلَى الْحَيَاةِ، وَنَحْنُ دَعَوْنَاهُمْ إِلَى الْمَوْتِ)) ، فكان وجه كلام الإمام يحيى بن زيد بأنّ النّاس أميلُ إلى الحيَاة وعدَم الخُروج ، فعدم خروج الإمام الباقر والصّادق وتعليمهم النّاس ابتداءً كان بمثابَة الدّعوة إلى الحياة من تهافُت النّاس على ذلك دوناً عن الخُروج ، سأجمعُ للقارئ ذلك فقد تشتّت عَليه ربّما ، فخُلاصَته: أنّ الإمامين الباقر والصّادق ابتداءً عندما لم يدُعو إلى القيام والخُروج بالإمامة العُظمى وكانت دعوتهُم إلى العِلم ، فإنّ ذلك كان بمثابَة الدّعوة إلى الحياة لا إلى المَوت ، فلذلك النّاس أميلُ إليهِم ، ولكن عندما يقومُ داعي بني الحسن والحُسين فيدعو بالإمامَة فإنّ موقفَ الإمامَين الباقر والصّادق هُو دعوةُ النّاس إلى القيامِ معَهم ، وفي ذلكَ ما رواه الإمام الهادي إلى الحقّ (ع) عن الإمام الباقِر (ع) أنّه كان يحثّ النّاس على مُبايعَة الإمام زيد بن علي (ع) بقولِه ((بايعُوه فإنّه اليوم أفضلنا)) ، وكذلك روت الزيديّة أنّ الإمام الصّادق (ع) كان يُريد أن يخرجُ مع عمّه الإمام زيد بن عَلي (ع) فمنعَه الإمام زيد ، وقالَ له ، إنّما قائمنا لقاعِدنا ، وقاعدُنا لقائمن ، فإذا خرجتُ أنا وأنت فمَن لحُرَمِنَا ، وقد كانَا أكبرَ أهل بيتهِما ، وهُنا لو تأمّل الباحث لوجد أنّ موقفَ الإمامين بعد قيام الدّاعي بالإمامَة من أهل بيتهِم قد تغيّر عن ذلك الموقف الابتدائي الذي لم يقمُ فيه أحَد من أهل بيتهِم ، فالنّاس أميلُ إلى مَنْ لم يدعُهم ابتداءً إلى الجهَاد دوناً عمّن يقوم ويدعو بالإمامَة والجهَاد في سبيل الله ، ومحصّلة ذلك إخوَة البَحث أنّ جوهَر الأئمّة زيد ويحيى والباقر والصّادق واحِد وذلكَ القولُ من الإمام يحيى بن زَيد عائدٌ إلى أصل اعتقاد هؤلاء الأئمّة ، وأقصَى ما على الباحث هُنا إن لم يقتنع بما سُقناه هُو أن يتعامَل مع هذه الرّواية كالمُتشابَه ، أو كالآحاد التي لا تُفيد إلاّ الظنّ إلى جانب إجماع سَادات بني الحسن والحُسين ووحدَة اعتقادِهم فذلك هُو المعصوم على شرط الزيديّة ، وإلاّ لزمَه في الطّرف الآخَر أن يُجهّلَ زيداً وابنه يحيى ويُفرّق بينَهما وبينَ الباقر والصّادق ، وذلكَ قدحٌ في النّص الاثني عشريّ بعُموم ومعيبٌ عندَ من استلهَم التشيّع الحقّ وعرفَ منْ هُو زيدٌ ومَنْ هُو يحيى بن زَيد ، على أنّ الإماميّة لا تتورّع في القَدح في سَادات بني الحسن والحُسين بعُموم ، وانظُر ما قالَه الشّيخ الكوراني المُعاصِر عنهم في جواهر التأريخ لتعلَم أصوليّة وتجذّر مبدأ الرّفض ماضياً وحاضراً .

٢- الثّاني : تأويلُ قولِ الإمام يحيى بن زيد (ع) : ((فَهَلْ لَقِيتَ ابْنَ عَمِّي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّد عَلَيْهِ السَّلامُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِي؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: بِمَ ذَكَرَنِي؟ خبَّرْني، قُلْتُ: جُعلْتُ فدَاكَ مَا أُحِبُّ أنْ أسْتَقْبلَكَ بِما سمِعْتُهُ مِنْهُ، فَقَالَ: أَبالْمَوْتِ تُخَوِّفنِي؟! هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ فَقُلْتُ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إنَّكَ تُقْتَلُ وتُصْلَبُ كَمَا قُتِلَ أَبُوكَ وَصُلِبَ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ وَقَالَ: يَمْحُو الله مَا يَشَآءُ وُيثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)) .

وذلكَ قد يفهمُ منه المُخالف أنّ في ذلكَ إثباتٌ لعِلم الغَيب في حقّ الإمام جَعفر الصّادق (ع) ، وذلكَ تأويلٌ غير صَحيح ، فإنّما ذلك إشارَةٌ إلى المَعرفَة بعلم الجَفر ، ونحن قد روينَا أنّ محمّد بن الحنفيّة رضوان الله عَليه كان يرى الإمام زيد بن عَلي (ع) ويبكِي ويقول أعيذكُ الله يا بن أخي أن تكون المصلوب في الكُناسَة ، فذلك من علم الجَفر لا أنّه علمٌ للَغيب البتّة ، ثمّ قولُ الإمام يحيى بن زَيد ((يَمْحُو الله مَا يَشَآءُ وُيثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)) ، قالوا : ذلكَ تأصيلٌ لعقيدَة البَداء ، وذلكَ غير صَحيح البتّة من سياق كلامِه (ع) ، وإنّما المقصدُ أنّه (ع) يسألُ الله أن يكُتب له الخَير في خُروجِه ومآله بما يُقدّمهُ من الخير في سبيلِه بأن يقيَه مصارعَ السّوء ، وفذلك تفاؤلٌ بالله تعالى ، وفي الخَبر الذي رواه الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين (ع) ، بإسنادِه ، ((عن الأوزاعي قال: دخلت المدينة مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: فقلت من هاهنا من الفقهاء؟ فقالوا: محمد بن المنكدر، ومحمد بن المبشر، ومحمد بن علي -يعني ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فقلت في نفسي: ليس من هؤلاء أحق أن يبدأ به من ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأتيته وقلت: يابن رسول الله أخبرني عن قول الله عزّ وجلّ: {يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} ؟ فقال: أخبرني أبي عن جدي عن علي عليه السلام أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لأبشرنك يا علي بها تبشر بها أمتي من بعدي، وهي: الصدقة على وجهها، وبر الوالدين، واصطناع المعروف، وصلة الرحم تحول الشقاء سعادة، وتزيد في العمر، وتقي مصارع السوء)) [الأمالي الخميسيّة] ، فرجا الإمام يحيى بن زَيد (ع) أن يكون سابقُ عملِه شفيعاً في أن يقيه مصارع السّوء ، كما أنّ العبد قد يزيدُ الله في عُمره ببرّه لوالديه وصلّه لأرحامِه ، وقد أشبعَ أئمّتنا الفرق بين البدَاء وعلم الله سبحانَه تعالى بحال العِباد بما جعلَه لهم شرطاً لحصول الزّيادَة

والخَير ، هذا والرّواية تقوّي ما قُلناه قريباً من التّفاؤل بوقاية مصارع السّوء أو التّخفيف في القِتلة لمّا قال الإمام يحيى بن زيد بأنّه سيصحّ ما قاله ابن عمّه جَعفر ، فينصرفَ قولُه في الآية عن طلب البدَاء الذي تعتقدُه الإماميّة . نعم! ثمّ في علم الجَفر فإنّ أهل البيت (ع) كان يمتلكون بعض ذلك العِلم ، وإن كانَ الإمامان الباقر والصّأدق يمتلكون أكثرَه ، ويدلّ عَليه من نفس الرّواية قولُ الإمام يحيى بن زيد لمتوكّل بن هارون : ((فَإِذَا قَضَى اللهُ مِنْ أَمْرِي وَأَمْرِ هؤُلاءِ الْقَوْمِ مَا هُوَ قَاض فَهِيَ أَمَانَةٌ لِي عِنْدَكَ حَتَّى تُوصِلَها إِلَى ابْنَيْ عَمِّي مُحَمَّد وَإِبْرَاهِيمَ ابْنَيْ عَبْدِاللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيّ عليهما السلام فَإِنَّهُمَا الْقَائِمَانِ فِي هَذَا الامْرِ بَعْدِيَ)) ، فهَل كانَ إخبار الإمام يحيى بن زَيد (ع) بقيامِ محمّد وإبراهيم من بعدِه علمَ غَيب ؟!. كما يقولُه المُعترض من قول الإمام الصّادق في مصيرِ الإمام يحيى بن زيد (ع) ؟!. فهذا يُفسّر ذاك ، لو تأمّله النّاظر ، ثمّ فليسأل الإماميّ نفسَه هل يبدُو لله في المَحتوم إذا كانَ إخبار الصّادق عن مآل الإمام يحيى بن زيد من المَحتومَات ؟!. فإن قالوا : لا يجوزُ في المَحتوم بدَاء . قُلنا: فقد ارتفَعت أصلُ شبهتِكم وعادَت إلى أصل اعتقادِنا تماماً كمسأَلة الأعمار تزيد في رضوان الله ، فلا يصح أن يطلبُ الإمام يحيى بن زيد بالآيَة بداءً في المَحتوم . وإن قالوا : يَجوز في المَحتوم بدَاء . قُلنا : فقد نقضتُم كلّ محتوم وعدَ الله به إلى يوم القيامة وشكّكتُم فيه ، ومنه ذلكَ المحتوم الذي هُو الإمام المهدي الغائب على شرطكم فيجوز أن يكون قد بدا لله فيه أن يموت ولا يظَهر ، أو علامَات السّاعة أن تتبدّل أو لا تتحقّق بعضها أو كلّها ، فتدبّر ذلكَ موفّقاً أخي الباحِث ، فما يكادُ الباحث المُنصف زيديّ أو إماميّ يخرجُ من هذه الرّواية بما يصلح أن يكونَ قاطعاً على أمرٍ مَا ، إلاّ بإعادَة الفُروع إلى أصول الإمامَين يحيى والصّادق على شرط الزيديّة ، وإعادتُها على شرط الإماميّة لن تتحقّق إلاّ بالقَدح في الإمام يحيى بن زَيد ، وذلك يسيرٌ عليهِم أن يقدحُوا فيه ، فأمّا نحن فعزيزُ علينَا أن نقدحَ في الإمام يحيى أو الإمام جَعفر صلوات الله عليهمَا .

بهذا أختمُ ، وأذكّر أخي الباحِث أنّ هذه الرّواية في جُملتهَا وهي آحاديّة لا يسمَح الإنصاف تسلّقها لتأصيل أعلميّةٍ لدنيّة ، إو إمامةٍ نصيّة ، أو عقيدةٍ إماميّة في حقّ الإمام جعفر بن محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، فإن فعل ذلك الباحث فمَا هُو إلاّ إلى باحث عن الأعذَار والظنيّات دونا عن القواطعِ واليقينيّات ، وإلا فكُتب إخوتنا من الإماميّة مليئةٌ بضدّ هذه الرّواية ممّا يثبتُ عقيدَة الزيديّة وقد سُقناخا

في أوّل الرّد ، نعم! فما سقناه هُناك هُو اختبارٌ لإنصاف مَن يُريد أن يَلوي ذلكَ الخبر الواحِد من مقدّمة الصّحيفَة السجّاديّة ليعصرَ منه عقيدةً إماميّة نصيّة ثمّ هوُ يتجاهلُ أمثالها وأعظمَ منها ، بل وأصرَح دلالَة في اعتقَاد الزيديّة من كُتب الإماميّة ، بل وبشواهِد من غيرَها ، هُنا نكون ، أو لا نكون كباحثِين ، وعُذري إن قالَ القارئ قد تكلّفت شيئاً من التّأويل السّابق من كلام الإمام يحيى بن زيد ، هُو أنّه لا يصحّ إلاّ أن تكونَ بتأويلٍ يُعيدها إلى أصل اعتقَاد الإمامين يحيى بن زيد وجعَفر بن محمّد صلوات الله عَليهما ، فإمّا أن يتأوّلها الباحث بأفضل من ذلكَ ، وإمّا أن تتُركَ فلا يَخرُج منها الباحثُ كعقيدَة تصلُح أن يستندَ عليها كباحث لتأصيلِ عقيدَة نصيّة إماميّة فذلك عاطفَة ، خصوصاً مع وجود الاحتمَال الغالب كمَا ترَى ، والأصل مُقدّم على الفَرع ، والزيدية قد روَت بأنّ الإمام الصّادق (ع) ، قال لابن عمّه يحيى بن زيد وهُو يستعدّ للّحاق بأبيه في الكوفَة ، ابلغ عمّي عنّي السّلام وقُل له أنّي إن كُنت أزعُم أنّي عليكَ إمامٌ فأنا مُشرك ، وهي صحيحَة على شرط الزيديّة ، فتأمّل ، فلا يُضرب المظنون من المَتن بالواضح ، والله يبصّرنا الهُدى والهَدي المحمّدي .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

- **قالَ الإماميّ** : العزيز الكاظم الزيدي،

أولاً : لا بد أن تعرف أنَّ أصلَ مشاركتي كانت في الاستشكال على نص اللعن الوارد ومدى انطباقه على من لا يرى الخروج، فاستشكلت بأن الصادق والباقر عليهما السلام لم يكونا على هذا الرأي، فلا أدري لماذا فتحت الباب على مصراعيه وأدخلت مبحث الإمامة فيه، مع أني لستُ بصدد بحث ذلك الآن، وإن شئتَ بحثناه لاحقاً.

ثانياً : رواية الصدوق سبق أن أسلفتُ التعليق عليها بأن نصَّ الإمام عليه السلام واسع ومصاديقه مخصصة، وإنما كان يقصد الإمام نفسه لأنه كان آمراً بالمعروف وناهٍ عن المنكر، ولا يلزم من النص على

كونه آمراً بالمعروف وغيره أن يخرج بالسيف، فتأمل! لذلك قلت لك ليس في النص دلالة قطعية على تجويزه للخروج المسلح!

ثالثاً : ما ذكرته عن السنة والزيدية لا اعتبار له في مقام المحاججة، فتنبه!

رابعاً : ما ذكر عن نص الباقر عليه السلام على مبايعة زيد رحمه الله مناقضٌ تماماً لعدم خروجه، إذ أنَّه أولى بأن يخرج مع عمه إذ أمر بهذا المعروف وقعد عن تطبيقه! وهو ليس حجة علينا إذ هو من روايتكم! وللتنبيه فإن موقف الإمامية أنار الله برهانهم من زيد لا يُعرف من الروايات وإنما من المحققين وهم على جلالته ومدحه! .

- **قالَ الإماميّ** : خامساً : أما رواية الأحول فليس فيها ما يدل قطعاً على الجهل بالوصية، بل كان الأمر يدور حول الخروج من عدمه وليس النص على الإمامة لأن الحوار أصلاً ابتدأ بالدعوة للخروج! والأخبار عندنا بجهل زيدٍ عليه السلام بالوصية مطروحة ولا تقاوم ما تفيد التزامه بالإمام الصادق عليه السلام كحجة لله. مضافاً إلى أن تتمة الرواية لا تسعف المحتج بها إذ في خاتمتها قول الصادق عليه السلام أنه لم يترك له مسلكاً أي أنه أفحمه وأقام عليه الحجة في علَّة عدم الخروج معه وعدم إخبار أبيه السجاد عليه السلام برأيه في قضية الخروج! والإمام حجة الله لا يُفحم فتنبه!

أما نص رواية الأحول فيعلق السيد الخوئي بقوله : (فالصحيح أن الرواية غير ناظرة إلى ذلك – أي الجهل بالوصية – ، بل المراد بها أن زيدا حيث طلب من الأحول الخروج معه وهو كان من المعاريف وكان في خروجه معه تقوية لأمر زيد ، اعتذر الأحول عن ذلك بأن الخروج لا يكون إلا مع الإمام وإلا فالخارج يكون هالكا والمتخلف ناجيا ، وحينئذ لم يتمكن زيد من جوابه بأنه مأذون من قبل الإمام وأن خروجه بإذنه ، لأنه كان من الأسرار التي لا يجوز له كشفها ، إجابة بنحو آخر وهو أنه عارف بوظيفته وأحكام دينه ، واستدل عليه بأنه كيف يمكن أن يخبرك أبي بمعالم الدين ولا يخبرني بها مع كثرة شفقته علي ، وأشار بذلك إلى أنه لا يرتكب شيئا لا يجوز له إلا أنه لم يصرح بالإذن خوفا من الانتشار وتوجه الخطر إلى الإمام عليه السلام ، ولكن الأحول لم يفهم مراد زيد فقال : عدم إخباره كان من شفقته عليك وأراد

بذلك : أنه لا يجوز لك الخروج بدون إذن الإمام وقد أخبرني بذلك السجاد ولم يخبرك بذلك شفقة من عليك فتحير زيد في الجواب .. إلخ) (معجم رجال الحديث، ج٨، ص ٣٦٧).

سادساً : ما ذكرته من نصوص عن مناقب ابن شهر آشوب وغيره محل نقاش وتأمل عند فقهائنا والصحيح على التحقيق أن رأي زيد عليه السلام في الإمامة لا يعدو ما يقوله الإمامية ولم يكن يرى إمامة من يخرج بالسيف! والروايات في هذا الباب كثيرة وخلاصتها ما قال السيد المحقق الخوئي قدس سره : (ويؤكد ما ذكرناه ما في عدة من الروايات من اعتراف زيد بامامة أئمة الهدى عليهم السلام ، وقد تقدمت جملة منها ، فتحصل مما ذكرنا أن زيدا جليل ممدوح وليس هنا شئ يدل على قدح فيه أو انحرافه) (المصدر السابق).

سابعاً : لا أدري لماذا تحاول تصوير أن الحوار مع يحيى بن زيد (ره) دال على اختلاف عقائدي مع أنَّ محور الحوار هو قضية الخروج، فلا وجه لقولك : (فذلك يدلّ على أنّ زيداً وابنه يحيى كانا على منهجٍ عقائديّ غير منهَج بني عُمومتهم الباقر وابنِه ، فهل هذا من اعتقَاد الإماميّة ؟!) وإنما ما نقوله حسب النص ولا نجاوزه أن الخلاف بين زيد والباقرين عليهما السلام في قضية الخروج فقط فما دخل بقية العقائد لتقول أن هناك منهجاً عقائدياً مخالفاً ؟!

وأما تقييدك للخلاف بأنَّه مرحلي، فهو تقييد زمني يشير إلى تغير رأي الباقرين عليهما السلام وبذلك أنت مطالبٌ بالدليل عليه! ولكن الواقع يثبت أنهما لم يكونا يريا أي دور للخروج المسلح حتى توفي الباقر عليه السلام وكذلك الصادق عليه السلام ولم نلحظ أنهما قادا خروجاً بعينه !

وأما قولك بأن الرواية في هذا آحاد، فكيف بما استدللت به وبنيت عليه في رواية الصدوق وابن شهر آشوب، فتعجب !

والنصوص واضحة في مقدمة الصحيفة ولولا قطعية دلالتها لما احتجت للتطويل في لي عنق هذه الألفاظ بتأويلات لا صلة لها بالنص وأدخلتنا في بحث البداء وعلم الغيب والجفر وكثير مما لا صلة له ببحثنا مطلقاً وإنما هو تطويل لا حاجة له أبداً!

بحثي في العبارات هو عن معرفة رأي الباقرين عليهما السلام في الخروج باعتراف زيد والنص واضحٌ في ذلك، والله الموفق. فإن كان لديك ما ينقض دلالة المتن فأتِ به دون بحثٍ في البداء والجفر وعلم الغيب!

أعيد النصوص بحذافيرها لنعرف رأي الباقر والصادق عليهما السلام :

١- قول يحيى (ره) : (قد كان عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ - عَلَيْه السَّلَامُ - أَشَارَ عَلَى أَبِي بِتَرْكِ الْخُرُوجِ وعَرَّفَه إِنْ هُوَ خَرَجَ وفَارَقَ الْمَدِينَةَ مَا يَكُونُ إِلَيْه مَصيرُ أَمْرِه). وهو واضح في الإشارة على رفض الباقر عليه السلام للخروج المسلح.

٢- قول يحيى (ره) : (إِنَّ اللهَّ عَزَّ وجَلَّ أَيَّدَ هَذَا الأَمْرَ بِنَا وجَعَلَ لَنَا الْعِلْمَ والسَّيْفَ فَجُمِعَا لَنَا وخُصَّ بَنُو عَمِّنَا بِالْعِلْمِ وَحْدَه) وفيه النص على أن منهج بنو عمه كالصادق عليه السلام بعيدٌ عن السلاح.

٣- قول يحيى (ره) في علّة ميل الناس للباقرين عليهما السلام : (إِنَّ عَمِّي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ وابْنَه جَعْفَراً - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - دَعَوَا النَّاسَ إِلَى الْحَيَاةِ ونَحْنُ دَعَوْنَاهُمْ إِلَى الْمَوْتِ). والدعوة للموت يعني الثورة والقتال وعكسها هو عدم الخروج وهو رأي الباقرين عليهما السلام.

والحمد لله رب العالمين.

- قُلنَا : أخي الإماميّ ، باركَ الله فهمَك وعِلمَك .

أوّلاً : الأصلُ أنّ مِنْ أصحابِكَ من يستدلّ من رواية الصّحيفَة على اختلافٍ عَقائديّ بينَ الإمَام يحيى بن زَيد ،وبين ابن عمّه الإمام جَعفر بن محمّد (ع) ، لمدلولات مُحتملَة لا تفوتُك من النّص ، ثمّ أنْت تصرفُها إلى عَدم الخُروج المُسلّح فقَط في مَدلولها ، فذلكَ نظرُك يخصّك ، كمَا أن ذلكَ نظرهُم يخصّهم ، كمَا أنّ تأويلنا نظرُنا يخصّنا ، والنّص مَتى احتملَ هذه الاحتمَالات معَ آحاديّته لم يُقطع منه باعتقَادٍ مَا ، ثمّ عندمَا تكلّمتُ عن البدَاء ، وأسهبتُ في تأويلِ ذلك النّص من الصّحيفَة مُبعداً الفَرغ إلى أصلِ الإمام يحيى وجَعفر ، فقد أشرتُ في مقدّمة ذلكَ بأنّ أصل ذلك التّفصيل والتّأويل كان جواباً موجّهاً لغيركُم من أصحابِكُم نقلتُه هُنا ، نعم! ثمّ تعجّبك من إحالتي تلكَ الرّواية من الصّحيفَة إلى الآحَاد وعَدم القطع من

مُتشابهها ، ثمّ التفاتِي إلى تلك الرّوايات عن الشّيخ الصّدوق عن الباقر (ع) ، فاعلَم بأنّي قد تلافيتُ ذلكَ بقولِي بوجود روايات كثيرَة تدلّ على معَنى تلكَ الرّواية عن الإمَام الباقِر من طريق الشّيخ الصدوق ، ورواية الإمام السجّاد من طَريق الحاكِم الحُسكاني ، وكذلكَ رواية الأخذ بين اليَدين ومُناظرَة الإمَام زيد بن عَلي التي رواها الكُليني ، وأمّا ما سُقته عن السيّد الخُوئي فلَم يفُتني في أصلِه وأنْت بإنصافِك تستطيعُ أن تقولَ للسيّد الخُوئي أنّكَ تكلّفتَ وجه التأويل ، فجهَل الإمَام زيد بن عَلي (ع) من تلك الرّواية بإمامَة أبيه وأخيه وابن أخيه واضحٌ ظاهِرٌ ، بل إنّ كلامَ السيّد الخوئي قولِه بأنّ خُروج الإمام زيد بن عَلي (ع) كانَ بإذن الإمام الصّادق ينسفُ قولَك بأنّ الإمام الصّادق لم يكُن يرَى الخُروج المُسلّح ، وينسفُ قولَك بالنّهي الإرشاديّ ، قال السيّد الخوئي : ((وحينئذ لم يتمكن زيد من جوابه بأنه مأذون من قبل الإمام وأن خروجه بإذنه ، لأنه كان من الأسرار التي لا يجوز له كشفها)) ، نعم! ثمّ قولُ الإمَام زيد بن عَلي لمؤمن الطّاق : ((يا أبَا جَعفر ! كُنتُ أجْلسُ مَعَ أبي عَلَى الخوان ، فُيلقِمُنِي البِضعَةَ السّمينَة ، ويُبَرِّدُ لِي اللُّقمَة الحارّة ، شَفقةً عَليَّ ، ولَمْ يُشفِقْ عَليَّ مِن حَرِّ النّار ؟! إذْ أخْبَرَكَ بالدِّينِ ولَم يُخبِرنِي بِه ؟!)) ، المقصدُ منه الوصيّة والإمامَة يعرفُها أبو جَعفر مؤمن الطّاق ويجهلُها زيد بن عَلي ، لذلكَ ردّ عَليه مؤمن الطّاق بأنّ ذلكَ من أسبابِه الحسَد لم يُخبركَ والدكُ زين العَابدين به ، قال : ((جُعلتُ فِدَاك أنْتُم أفْضلُ أمِ الأنْبياء ؟ قَالَ : بل الأنبياء ، قُلتُ : يَقولُ يَعقوبُ ليوسف (ع) ((يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً)) ، ثمَّ لَمَ يُخبِرهُم حَتّى كَانُوا لا يَكيدونَه ولَكِن كَتَمَهُم ذَلك ، فَكَذَا أبُوكَ ! كَتَمَكَ لأنّه خَافَ عَليكَ)) ، وهذا واضحٌ من أنّ المقصدَ هُو الإمامَة وجهل زيدٍ بها وكتمُ والدِه له أمرها ، فكيفَ تُصرف إلى ذلكَ التّأويل البَعيد والمُتكلّف ، ولو أنّك قُلتَ أنّ الرّواية صحيحٌ مدلولها في جَهل الإمام زيد بن عَلي (ع) بالنّص على ابن أخيه ، وكذلكَ هي قويّة السّند ، إلاّ أنّها مُعارضَة بكذا وكذَا من قول الإماميّة ، لكانَ أقبَل منكُم يا مَولانا ، والإنصاف عَزيز ، وليسَ بينَ هذه الرّواية ورواية الصّحيفَة مُقارنةٌ من جَهة الظّهور في المَدلول ، فرواية الكليني ظاهرةٌ واضحَة في الجَهل والكَتْم والإشادَة من الإمام الصّادق ، ورواية الصّحيفَة فمُلتبسَة مُتشابهَة حمّالة أوجُه .

سلّمنا ، بأنّ رواية الكُليني آحَاد وليسَ عليها معوّل الإماميّة وأنّها قد تحتملُ ما أوّلها به السيّد الخُوئي ، فإنّ اتّفاق روايَة ذات القصّة من الفرقَة السنيّة (الطّبري) ، والإسماعليّة (النّعمان المَغربي) ، والزيديّة (الأمالي الاثنينيّة للمرشد بالله ، والإمام الهادي إلى الحقّ في مجموعه) ، ومضمونُ ما جاء من طريق الطّبري والنّعمان المَغربي والهادي إلى الحقّ واحدٌ يعضّد ظاهر مَتن رواية الكُليني من جَهل الإمام زيد بن عَلي (ع) بالنّص ورفض سلفِ الإماميّة له وعَدم الخُروج مَعه تديّناً ، نعم! ذلكَ الاتّفاق يُسقطُ تأويل السيّد الخُوئي ويُعيد متن راوية الكُليني إلى عَدم الاحتمَال بذاتهَا .

سلّمنا ، فإنّ الإماميّة تَروي مُناظرَة أبي بكر الحَضرمي ، وأبي الصّباح ، وأبي خالد القمّاط ، مُناظرَتهم كلّهم على حَدة للإمام زيد بن عَلي (ع) بما مَدلوله واحِدٌ مع روايَة الكُليني من مُناظرَة مؤمن الطّاق للإمَام زيد بن عَلي (ع) وجهله بالنّص وإمامة ابن أخيه الإمامة النصيّة ، وهذا كلّه أستاذِي لا يعودُ بنَا كما أشَرْتَ إلى بحث موضوع الإمامَة من قبلنَا ، وإنّما هُو في صَميم ما أردتَ أن تتكلّم عنه من اللّعن للرّافضين للجَهاد مع الأخيار من أهل البيت ، الأئمّة الدّعاة ، فإنّ ذلكَ مُترابطٌ من وجوهٍ لو تدبّرت ، نعم! وبتلك الرّوايات الكثيرَة في جَهل الإمَام زيد بن عَلي (ع) بالنّص على أخيه وابن أخيه ، بل وما يفيدُ منها النّهي التّحريمي ، هي ما أقصدهُ بالكثرَة إلى جانب ما يُؤصّل أصل الإمامة الزيديّة من الخُروج والدّعوة إلى سبيل الله من كُتب الإماميّة ، فلا تعُد تحتجّ بإسقاطمي لمُحتمَل ومُتشابَه روايَة الصّحيفَة لأجلِ آحاد رواية الصّدوق ، أو الكُليني فليسَ مدار حجّتي عليكَ من كُتبكَ آحادٌ ، كما كانَ مدار حجّتك عَليّ من الصّحيفَة السجاديّة وهي آحَاد ، فتنبّه وتدبّر موفّقاً .

ثانياً : مُطالبتُك بَدليل أنّ رأي الإمَامين الباقر والصّادق كانَ مرحليّاً في عَدم الخُروج ابتداءً ثمّ بعد قيامِ الإمام الدّاعي من بني الحسن والحُسين يتغيّر موقفُهما بمُبايعتهم للإمام القَائم وحثّ النّاس على الخُروج معَهم ، فقد أخبرتُ أنّ ذلكَ رأينا في تأويل خبر الصّحيفَة السجّاديّة ، وقد أعدنا فرعَ ذلك الخَبر إلى أصلِه من قولِ الإمام يحيى بن زيد في الدّعوة إلى الحياة وإلى المَوت ، فالفرعُ ما روتهُ الزيديّة من الصّحيفَة ، والأصلُ هُو أيضاً ما روته الزيديّة من الثّابت المُحكم عن الإمامَين الباقِر والصّادق من طُرق الزيديّة ، نعم! وقد سُقتُ لكَ ما يثبتُ ذلكَ وأدلّته من كُتب الزيديّة من حثّ الإمام الباقر على بيعَة الإمَام زيد بن

عَلي (ع) ، وكذلكَ من استعدَاد الإمام الصّادق للخُروج معَ عمّه الإمام زيد بن علي ، وقد تقدّمت الرّوايات في ذلك بمصادرهَا ، فهذا دَليلي مة ذلك الفَرع الذي روتهُ الزيديّة فأعادته إلى ذلك الأصل الذي آمَنت به الزيديّة عن الأئمّة يحيى وجَعفر والباقر وزيد والنّفس الزكيّة وغيرهم من سَادات العترَة ، نعم! وكونُ ذلك لا يحجّكم من روايات الزيديّة ، فكذلكَ فهمُ من يفهمُ منكُم من روايَة الصّحيفَة اختلافاً عقائديّا أو مدلولاً على إمامة نصيّة بين الإمامين يحيى وزيد ليسَ يلزُمنا لعدَم التفاِته إلى أصل اعتقادِ الإمامين يحيى وجَعفر من طُرق أقوى وأوضَح وأدلّ من طرق الزيديّة ، وقد كان سيكون قولُ النّاقد موجّهاً لو أنّه استنبط من كُتب الزيديّة وأقوال أئمّتها ما يقوم برواية الصّحيفَة بشكلٍ يخرجُ به من الرّواية الواحَدة إلى الاستفاضَة أو إفادَة العِلم ، كمَا قد حرّرنا في ذلك روايات وأقوال لمراجع وعلماء الجعفريّة تخرجُ بروايَتي الصّدوق والكُليني من حدّ الآحاديّة إلى الاستفاضَة والدّلالة على اعتقَاد الزيديّة ، وقد تضمّن ذلكَ أصل مبحثنا الرّافضة لو تأمّله المُعترض .

ثالثاً : ما أشرتَ إليه من أنّ رواية ابن شهر آشوب محلّ نقاش بين عُلمائكم ، وأنّ الصّحيح من قول عُلمائكم أنّ رأي الإمام زيد بن عَلي في الإمامَة لا يَعدو ما قالَت به الإماميّة ، تُريدُ أنّه يثبت الإمامة النصيّة ، وأنّ زيداً (ع) ممدوح جَليل القَدر عندَ الإماميّة ، فذلكَ يُخرجنا إلى مسألَة تلك الأخبَار المُتعارضَة المُتضاربَة في حَال الإمام الأعظَم زيد بن عَلي (ع) في كُتبكم ، والتي لا تَخلو من حَالين ، فإمّا أن تكون الرّوايات في ذمّه ومُخالفته العقائديّة في الإمامة على أخيه وابن أخيه هي الصّحيحَة كرواية الكُليني وابن شهر آشوب . وإمّا أن تكونَ الرّوايات المادحَة له ومُوافقته لعقائد الإماميّة هي الصّحيحَة ، نعم! والأحاديث التي اعتمدَها علماء الإماميّة في مدح الإمام زيد بن عَلي (ع) غير صحيحَة من قولِ الكرباسي أحَد عُلماء الإماميّة ومُحققّيهم ، قال : ((وذكَر الصّدوق في العُيون أخبَاراً كَثيرَة في مَدحه ، ويَلُوح مِن بَعضهَا أمَارَات الوَضع ، وقد رَواها الأجلاّء مِن الأصحَاب وذلك لا يَخلو مِن غَرابة)) [إكليل المنهج في تحقيق المطلب:٢٦٣] ، وللخُوئي مثل هذا القَول وعلّل أصل الاستناد لأجل الاستفاضَة مع ضعف الأخبَار كلّها!! في مدح الإمام زيد بن عَلي (ع) ، فإذا كانَ ذلكَ كذلك ، ومع وجود الرّوايات صحيحَة السنّد ، منها ما قوّاها الكُليني وهي في ذمّ الإمام زيد بن عَلي (ع) ، فالسّؤال: ما هُو مستند الإماميّة من

الأدلّة على مَدح وجلالَة الإمام زيد بن عَلي ، وما عُذرهُم في قفزِ تلك الرّويات الضّامة له (هُنا أذكُر هذا لبيان وجود خَلل منهجي في تأصيل عُلماء الإماميّة فِقه الاتّباع لُعلمائهم في المسائل التي قد يترتّب عليها نتائج خطيرَة قمّ هم يختلفون ، فلاي ُدرى أي أقوالهم هي أقوال أئمّتهم بالقَطع واليقين وليسَ مع هؤلاء المُختلفين عصمَة من الله ، وليسَ الإمام المَعصوم حاضرٌ يُصحّح لهُم) .

رابعاً : أسوقث لكَ قول الشّيخ الطّريحي بما أصلهُ التّباين في الدّعوتين للإمام يحي بن زيد ، ورفض الإماميّة له ، رفضاً لذات الخُروج ، ولذات العقيدَة الزيديّة لهُ (ع) ، وهُو الذي قالت لأجله الزيديّة باستحقاق الإماميّة للقب الرّفض بعدم مُجاهدتهم مع الأئمّة الدّعاة من سادات بني الحسَن والحُسين ، فذلك كان تديّنا من الإماميّة عدَم الخُروج مَعهم ورفضِهم تستّراً بأنّ ذلك فكرُ الأخيار من بني الحُسن الباقر وجَعفر والكَاظم وغيرِهم ، قال الشّيخ الطّريحي : ((واختلفَت الروايات في أمره [زيد بن عَلي] : فَبعضُهَا يَدلّ عَلى ذمّه بَل كُفرهِ لِدَعوَاه الإمَامَة بِغَير حَقّ ، وبَعضُها يَدلّ عَلى عُلو قَدره وجَلالَة شَأنه ، فَجمعَ بَين الذمّ والمَدح بِحمل النّهي عَن الخُروج على التقيّة أو أنّه لَيس نَهي تَحريم بل شفَقة وخَوف عَليه ، وأمّا غَيره ممن خَرجَ بالسَّيف مِن أهل البَيت كَيحيى بن زيد ومحمّد وإبراهيم فَظاهرُ حَالهم مُخالَفَة الأئمّة ، ومَا صَدر مِنهُم عليهم السلام مِن الحزن والبُكَاء ليس فِيه دَلالَة عَلى خَيريَّتِهم لاحتمَال أن يَكون شَفقةً عَليهم لضَلالَتهِم أو لَهتكِ حُرمَة أهل البَيت)) [مجمع البحرين:٢/ ٣٠٨] ، وهُنا مُغازلة كمَا ترى وتَلفيق واحتمَال للإمام زيد بن عَلي (ع) أن يضمّوه إلى ابنِه وإلى سَادات بني الحسن والحُسين مع أنّ يحيى بن زيد ما خرجَ إلاّ بخروج وعلى مِنهاج والدِه ، وكذلكَ الإمام النّفس الزكيّة وأخوه النّفس الرضيّة ، واعتقاد الإماميّة في هؤلاء الأئمّة والسّادة قرينةٌ بل هُو دليلٌ عندي على رفضهم للإمام زيد بن عَلي (ع) ، فما يحيى وزيدٌ والنّفس الزكيّة في أصلهِم بالإمامَة لمن قام ودَعا من ذريّة الحسن والحُسين إلاّ واحِد .

خامساً : وهُو خُلاصَته ، فإنّ علّة الرّفض عندَ الزيديّة ، هُو رفض الجَهاد مع الأئمّة من سَادات بني الحسَن والحُسين ، وقالَت أنّهم في عهد الإمام زيد بن عَلي (ع) الإماميّة روى ذلكَ الإمامان الهادي والمُرشد بالله ، ثمّ وُجدَ شاهدُ تلك الرّوايات الزيديّة في كُتب الفرقَة السنيّة والإسماعيليّة والإماميّة ، ورواية الإماميّة بسند قويّ في رفضهم للإمام زيد بن عَلي (ع) ، وتعذّر الإماميّة بحُجج يُريدونَ أن

يُخرجوا زيداً (ع) من رفضِ الإماميّة له ، ثمّ عادوا واختلفُوا في خُروجِه هل كان بإذن الإمام أمْ لا ، نعم! ونحنُ فلا يهمّنا تفصيلُ قولِهم هذا ، إذ أنّهم مُجمعون على رفض الأئمّة من بعدِ زيد بن عَلي ، كالإمام يحيى بن زَيد ، والنّفس الزكيّة محمّد ، والنّفس الرضيّة إبراهيم ، وبقيّة أئمّة بني الحسن والحُسين أخيار أهل البيت عليهم السّلام ، فبقي أصلُ علّى الرّفض عليهم مُتحقّق ، فإن برّروا موقفَهم من الإمام زيد بن عَلي ، فرفضهُم لَمن بعده واضِح لا يختلفونَ فيه ، فكانوا رافضةً للجهَاد مع الأخيار من سادات بني الحسن والحُسين ، والخبر المحمديّ قاضي بلعنِهم . فإن قالوا : يلزمُ من ذلكَ لعن الصّادق والكاظِم والباقر. فنقول: يلزمُ ذلك على أصلِكم المُباينِ بين اعتقادات أولئك الأئمّة ورفضهم خُروجَهم . وأمّا على أصلِ الزيديّة فلا يلزمُ ذلك لأنّ الزيديّة تحكي عن أولئك الأعلام الباقر والصّادق والكاظم تأييدهم ومُبايعتهم للأئمّة القائمين بالسّيف من بني الحسن والحُسين ، وحثّهم النّاس للخُروج معَهم ، فتلكَ أصلّ علّتنا في الرّفض لا تتناقضُ مع أصلّناه بعدُ عن الأئمّة الباقر والصّادق والكاظِم ، ولا يلزمُ منها لعنٌ لهؤلاء الأعلام ، ثمّ نحنُ لا نُصحّح ما حكيتُموه عنهم من رفض الخُروج المُسلّح بعد قيام الأئمّة الدّعاة ، ولا ما حكيتمُوه عنهُم في الاعتقاد جُملةً ، وهذا البيانُ الأخير قاطعٌ لأطراف المسألَة من بدايتهَا ، إذا فيه كفايةٌ للمُعترض إن كانَ يرى في سابق جوابنا تفصيلٌ يُخرج عن حدّ المطلوب من أصل اعتراضِه ، فهذا الأخير يتناولُ مقصدهُ ومُبتدى اعتراضِه ، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

- ثمّ كانَ الحِوار إلى هُنا ، لم يتداخَل الآخَرْ بعدهَا .

السّؤال الحَادي والتّسعون :

هل شفاعة النبي صلى الله عليه واله وسلم والوعيد من أصول الزيدية؟

والجَواب :

أنّ أصول الاعتقَاد عندَ الزيديّة ، هي التّوحيد ، والعَدل ، والوعدُ والوَعيد ، والأمرُ بامَعروف والنّهي عن المُنكر ، والإمامَة ، ومن مسائل الوَعد والوَعيد مسألَة الإيمان بالشّفاعة المحمديّة وأنّها ليسَت إلاّ للمُؤمنين دوناً عن الفاسِقين ، ليزيدَهم الله تعالى بذلكَ رفعةً إلى رفعتِهم ، فالجنّة درجاتٌ كمَا أنّ النّار دركَات ، والشّفاعَة رحمَةٌ إلهيّة بعبادِه منحَها لرسولنا الأعظَم صلوات الله عَليه وعلى آله ، والله سُبحانه وتعالى قد أخبرنَا بمن يستحقّ رحمَته من عبادِه بقولِه جلّ شأنُه : ((وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ)) ، فلا رحمَة ولا شفاعَة للفاسِقين الذين ماتُوا وهُم مُصرّون على كبائرِهم غير تائبين ، وأيضاً يُدلّل على ذلك كلّه آياتُ وأحاديث الخُلود في حقّ أصحاب الكبائر ، واستحقاق الخُلود يتنافَى مع استحقاق الشّفاعة لهُم ، نعم! وتفصيلُ ذلك محلّ كتب الأصول ، والغرضُ الإشارَة من مطلب السّائل بدخول الشّفاعة ضمن مسائل الوَعد والوَعيد لا تفصيلُ الإثبات ووجوه المسألَة .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّاني والتّسعون :

السلام عليكم ورحمة الله ، عندي سؤال بشأن يوم الصوح ؟اولا ماهو و متى كان ؟وهل يصح الاستدلال به على الإمامة؟ .....

والجَواب :

أنّ يوم الصّوح ، هُو يومُ أحُد قالَ ذلك الإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) ، وهُو ما حكاهُ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) ، قالَ : ((وروى الناصر للحق -عَلَيْه السَّلام- قَال: أخبرنا عبدالله بن محمد المدني فقيه مصر، قال: حدثنا عمارة بن زيد، قال: حدثني بكر بن حارثة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن عبدالله بن أبي أنيس، قَال: أشهَد بالله لَسَمِعت رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم- يوم الصَّوح ، وقَد أقبلَ إليه أسَد بن غُويلم، فَاتِك العَرب، عَلى فَرس لَه يجيله، ويُدير رُمحه، وهو يقول ويرتجز:

وَجُرْدٌ سُعَالٌ ... وزُعْفٌ مُذَالٌ ... وسُمْرٌ عوَال ... بِأيْدِي رِجَالِ

تُكِيْدُ الكَذُوبَ ... وتُجْرِي الهَبُوبَ ... وَتَرْوِي الكُعُوبَ ... ببيضٍ صِقَالِ غَدَاةَ النِّزَالِ .... دَماً غَيْر آلِ .

ثمّ سَأل البِراز فأحجمَ النّاس مَعاً ، فقَال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم: ((مَنْ خَرج إلى هذا المُشرك فَقتَلَه فَله عَلى الله عز وجل الجنّة، ولَه الإمَامَة بَعدي)) ، فاحْرنجَم النّاس، وكُنت فيمن احرنجَم ، فقامَ عَلي بن أبي طالب تهزّه العروى، فَقال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم: ((يا ذَا القبقب مَا بالك؟)) قَال: ظَمآن إلى البراز، سَغب إلى القتال. فقال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم: ((نحن بنو هاشم جُودٌ مُجْدٌ، لا نَجبن ولا نَغدر، وأنا وعَلي مِن شجرة لا يَختلف ورقها، اخرُج إليه ولكَ الإمَامَة بَعدي)) [الشّافي] ، وفي محاسِن الأزهَار للشّهيد المحلّي ، والثّمار المُجتباة للأهنومي ، والنّقل عن الثّاني : ((فخَرج وضَربه في مِفرق رَأسه والناس يَنظرون إليه، فَبلغ سيفه إلى السّرج وخرَّ نصفين وانهزم المشركون، دَأب علي عليه السلام يمير سيفه ويقول شعراً:

ضَربتُه بالسّيف وسط الهامة .... بشفرَة صارمة هدامة

فبتكت من جسمه عظامَه .... وبنيت من أنفه إرغامَه

أنا عَلي صاحب الصّمصامَة .... وصَاحب الحوض لدى القيامة

أخو نبي الله ذو العلامة .... قَد قال إذ عمّمني العمَامة

أنت أخي ومَعدن الكرامة .... ومَن له من بعدي الإمامة)) ، نعم! فذلك خبرَ يوم الصّوح ، وخبر العمامَة.

وأوردَها الإمَام مجدالدّين المؤيّدي في اللّوامع ، وقال : ((ورواه حسام الدين حميد الشهيد ـ رضي الله عنه ـ، بإسناده عن عبدالله بن أبي أنيس. ورواه الحاكم من كتاب الناصر للحق (ع)، بإسناده عن عبدالله بن أبي أنيس. ورواه الحاكم أيضاً، عن أبي رافع. أفاده السيد الإمام، أحمد بن محمد الشرفي (ع)، في شرح الأساس؛ وهو مروي في كثير من مؤلفات علمائنا)) [لوامع الأنوار].

نعم! ولا شكّ أنّ مدلولات الخَبر تثبيتُ الإمَامة لأمير المُؤمنين (ع) ، وكذلكَ شجاعَة أمير المُؤمنين وإقدامُه .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّالث والتّسعون :

يروى عن رسول الله انه من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة الجاهلية ؟ من هو إمام الزيدية في هذا الزمان؟ كم المدة التي بين رسول ورسول يعني كم كان يجلس القوم بغير رسول حتى يرسل الله الرسول أو النبي بعد موت أي نبي ؟؟

والجَواب :

أنّ هذا السّؤال من ذلكَ الحديث المحمديّ الصّحيح ، أصبحَ ممّا تُمتحنُ به العُقول ، وتطيشُ لأجلِه الأفهَام ، لمَا فيه من الوَعيد الشّديد بالميتَة الجاهليّة ، ولما يُشكلُ على كثيرٍ من الباحثين الإحاطَة بجوانِبه ، وأصحّ ما استأنستُ به في بحثِي لطُرق هذا الحَديث ، هُو ما رواهُ الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام قال: ((من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً إذا كان الإمام عدلا برا تقيا)) [مسند الإمَام زيد بن عَلي] ، والجوابُ على فِقه هذا الحَديث نُؤصّلُه من عدّة مقدّماتٍ نقولُ فيهَا:

المقدّمة الأوّلى : في مَعاني الإمامَة التي هي خيرٌ وهدايَةٌ ، إمامَة هُدىً وحقّ ، فهيَ إمامَتان ، الإمامَة الأولَى : هي إمامَة القرآن والسنّة ، والإمَامة الثّانية هي إمَامة الإمَام القائم بخلافَة رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله في الأمّة ، والإمامَتان باقيَتان في الأمّة لحاجتِهم لهَا ، إلاّ أنّ إحدَاهُما باقيةٌ بلا شَرط ، والثّانية باقيةٌ بشرط ، فأمّا الإمامة الباقية بلا شَرط فهي إمامَة الكتاب والسنّة ضمنَ الله تعالى بقائهما إلى يوم الدّين ، فإن قيل: ذلكَ الكتاب عرفنا وجه بقائه إلى يوم الدّين من قولِ الله تعالى : ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) . قُلنا : ليسَ مُرادنا هُنا بالبقَاء والحِفظ حفظُ ذات الكِتاب سوراً وآياتاً ، وإنّما المُراد بالبقَاء والحِفظ هُو الهَدي الصّحيح من الكِتاب والهَدي الصّحيح من السّنة ، وهذه كلّها قد تكفّلَ الله ببقائها ما بقيَت العترَة الحسنيّة والحسينيّة إلى انقضَاء التّكليف ، ودليلُ ذلك في حديث الثّقلين المُتواتر المشهور ، قولُ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله : ((إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسكّتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إنّ اللّطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردَا عليّ الحوض)) ، وإن كانَ

الكتاب محفوظاً مصوناً عن التّحريف ، نعم! فهذه الإمامة للكتاب والسنّة باقيةٌ بلا شَرط تكفّل الله ببقائها وجعلَ لها تراجمةً هُداةً يدلّونَ عليها وهُم أهل بيت سيّدنا محمّد صلوات الله عليه وعليهِم ، ومن لَم يكُن الكتاب والسنّة له أئمّة هُداة وماتَ على ذلك فقد مات ميتة جاهليّة . وأمّا الإمامة الباقيَة بشَرط ، فهي : إمَامة الإمَام القائم بخلافَة رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله في الأمّة ، وشرطُها شرطُ يرتبطُ بالظّهور وإعلان الدّعوة الحسنيّة أو الحسينيّة ، ولهذا الظّهور شرطَان ، الشّرط الأوّل: أن يتوفّر النّاصر والمُعين من الأمّة فلا تُغمَر العترَة بالقَهر والقَمع . والشّرط الثّاني : أن لا يؤدّي ذلك القيام بالخلافَة والإمامَة للأمّة إلى مُنكَر أو أنكَر ممّا النّاس فيه ، فمتى تحقّق هذان الشّرطان كانَت الإمامَة للقائم صاحب الفضَل من بني فاطمَة مُلزمةً بالاتّباع لشخص ذلك القائم من قِبل الأمّة ، ومن لَم يكُن ذلك الإمَام له إمَامٌ يسمعُ له ويُطيع وماتَ على ذلك فقد مات ميتة جاهليّة ، نعم! فإن قيلَ : فإنّ تكلّمتَ عن ظهور دعوةٍ فاطميّة حسنيّة أو حسينيّة وقيّدتها بشرطَين ، وأخبرتَ في مقدّمة ذلكَ أنّ هذا من صنف الإمامَة الباقيَة بشرَط ، وفي هذا تناقُض فكيفَ تقولُ ببقائها وتقولُ بانعدامهَا إلى لم يتحقّق الشّرط ؟!. قلتُ : ليسَ من تناقُض فمفهوم العترَة أنّ بقاء الإمامَة فيما هُو أمرٌ الله واصطفاؤُه لهذه الذريّة هُو أن لا يُعدَم منهُم القادرُ على القيام بأمر الأمّة والإمَامة وإشهَار الدّعوة والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، لا يخلو الزّمانُ من صالحٍ منهُم لقيادَة الأمّة وإمامتهَا ، فالإمامة الثّانية بقايةٌ ببقاء المؤهّل أو المؤهّلين للقيامِ بهَا متى أوفَت الأمّةُ بشرطِ وتكليفِ الله عليها وهو الاجتماع حول العترَة للقيام بأمرِ الأمّة ، الاجتماع لاالذي يغلبُ على الظنّ أنّه يُزاح به الظّلم أو تستتبّ معه أمور العباد بعضهُم أو كلّهم . نعم! فهذه المقدّمة الأولى للجواب على سؤالِ السّائل وخُلاصته أنّ الإمامَة إمامتَان يموتُ بدونِها المكلّف ميتة جاهليّة ، وكلّها باقيَة لا يخلو الزّمان منهَا ، إمامَة الهُدى من الكتاب والسنّة فعلماء آل محمّد باقونَ يهدونَ النّاس إليهَا ، وإمامَة القيام بأمرِ الإمامة العُظمَى فعلمَاء آل محمّد باقونَ ينظرون أثر تلكَ الإجابَة لذلك الهدي من الاكتاب والسنّة للالتفَاف والقيام بأمرِ الأمّة مع الدّاعي والرّضا منهُم يقومُ به فيحكُم ويعدِل سنّة آبائه الأئمّة الهُدَاة .

المقدّمة الثّانية : أنّ من أصول العترَة ، بل هي أصولٌ لغيرِهم من أهل الإسلام ، إلاّ مَن شذّ أنّ الله تعالى لا يُكلّف الله نفساً إلاّ وُسعَها ، ((لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا)) ، وأنّه لا طاعَة لأئمّة الضّلالة وأئمّة الجور والظّلم ، فإذا كانَ الحديث المحمديّ : ((من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً)) :

إن كانَ المقصودُ منهُ ضرورَة وجود إمامٍ بالمُصطلح الشّرعي القائم العادلِ الحاكِم للأمّة كأمير المُؤمنين ، والأئمّة من ذريّته زيدٍ والهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين ، والنّاصر الأطروش الحسَن بن عَلي وغيرِهم ، فالمَعلوم بالضّرورة التأريخيّة أنّ الزّمان قد انقطعَ يسيراً (على شرط الزيديّة) وكثيراً (على شرط غير الزيديّة) ، فأمّا على قولِ السلفيّة فظاهرٌ من بعد الخلافَة الرّاشدَة (على حدّ قولِهم) واستثناءً لعُمر بن عبدالعزيز ومن بعدَهم من بني أميّة والعبّاس فحالُ أئمّتهم في الظّلم والجَور يعلمُه كلّ مُنصف ، وأمّا على شرطِ الإماميّة فإنّهم من بعد الإمَام الحُسين بن عَلي لم يكُن في أئمّتهم إمامٌ ظاهرٌ مشهورٌ يقودُ الأمّة ، ولو سلمّنا لهُم بأنّ الثّمانية ظاهِرين ، فإنّهم (الإماميّة) من منتصف القرن الثّالث سنَة (٢٥٥هـ) إلى يوم النّاس هذا ، ليسَ لهُم إمامٌ ظاهرٌ يقومُ بأمر الأمّة ، يأمرُ فيهم بالمَعروف وينهَى عن المُنكر ، وينتصرُ للمظلومين من الظّالمين ، وكذلكَ الحالُ مع الإسماعيليّة ، وعلى قول الزيديّة فإنّه قد حصلَ زمان فترَة فيما بين الأئمّة القائمين ، كذلك الزّمان بينَ قيام الإمَام الحُسين بن عَلي السّبط ، وبين قيام ابن أخيه الإمَام الحسن بن الحسن ، وأيضاً بين قيام الإمَام الحسن بن الحسن والإمَام زيد بن عَلي ، وأيضاً بين قيام الإمام مجدالدّين المؤيّدي حيث قد ثبتَ قيامُه ثمّ تخاذلُ النّاس عنه ، والمتوفّى سنَة (١٤٢٨هـ) وبين قيام إمامٍ في زماننا هذَا ، غهذه على شرط الزيدية فتراتٌ يصيرَة قصيرَة بين قيام الأئمّة قد لا يتخلّلها إمامٌ قائمٌ داعٍ ظاهرٍ يقود الأمّة بأمرُ بالمَعروف وينهى عن المُنكر ويُقيم الحُدود وينتصرُ للمظلومين ، نعم! فإن كانَ المقصدود من حديث الميتة الجاهليّة هُو أنّه حديثٌ يدلّ على وجود أئمّةٍ ظاهرينَ بالدّعوة داعين إلى الإمامة يجبُ على النّاس طاعتهُم عَيناً فهذا قد دلّت الضّرورة التأريخية على عدمِه وخلوّ الزّمان من مصاديقِه ، وكون أنّ يقول الباحث والنّاظر بهذا المَدلول من ذلك الدّليل فإنّه سيُكلّف النّاس ما لا طاقَة لهُم ، ويحكُم لهم بالميتة الجاهليّة في أزمانٍ خلَت من الأئمّة القائمين بالدّعوة الظّاهرين ، والله قد وسّعَ

ذلكَ عليهِم عندما خلَت تلك الأزمَنة فعليّا من أولئك الدّعاة القائمين ، فاستبعدَنا هذا المَدلول (وجود إمام قائمٍ بالدّعوة العادلَة في كلّ زمَان إطلاقاً) من فِقه الحديث المحمديّ .

نعم! وإن كانَ المقصود من قولِ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله : ((من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً)) ، هُو ما قدّمناه حسب الحَال وتوفّر الشّروط في المقدّمة الأولى اتّسقَ ذلكَ واستقَام واطّردَ على كلّ زمَان ولزمَ كلّ مُكلّف ، لأنّ إمَامة القُرآن والسنّة باقيةٌ والعترةُ مُلازمةٌ لها يدلّون عليها لا يفترقونَ عنها إلى ورود الحوض على نبيّنا محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، فمَن لم تُكن له تلكَ المصادر (القرآن والسنّة والعترَة) مصادرُ هدايَة في زمن عدم قيام الأئمّة القائمين من آل محمّد لعدم تحقّق شروط القيام وتفرّق النّاس عنهُم وغمرهِم بالظّلم فأصبحُوا على ذلكَ الحال خائفين غير قادرين على القِيام ، نعم! فمَن لم تُكن له تلك المصادر في ذلك الزّمن إماماً للهدايَة بها يستنيرُ في اعتقادِه وقولِه وفعلِه ومات على ذلكَ فميتته ميتةٌ جاهليّة ، وإن تحقّق شروط القيام والتفّت الأمّة حول العترَة فقام قائمُهم ، ودعَا إلى الله تعالى رضاً من آل محمّد ، وجبَ على الأمّة إجابَته لأنّه على ذلك الحَال وبشروط الفضل والصّلاح لن يكون على غير هُدى الكتاب والسنّة وإجماعات سلفه من العترَة ، فهو إمام الزّمان القائم وواجبٌ على الأمّة إجابَته ، ومن لَم يُجبه كانَ له الوَعيد والميتة الجاهليّة ، نعم! وهُنا وقد فصّلتُ وأصّلت المسألَة في المقدّمتين السّابقَتين ، فآتي للباحث بأقوال أئمّة العترَة تشهدُ لذلك التّأصيل ، فيقولُ الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) ، (ت٢٩٨هـ) ، يشرح حديث جدّه صَلوات الله عليه وعلى آله ، قال : ((إذا كانَ في عَصرِ هذا الإنسان ، إمامٌ قائمٌ زكيٌّ نَقيٌّ ، فَلم يَعرفهُ ولَم يَنصرهُ ، وتَرَكَهُ وخَذلَهُ وماتَ على ذلك ، ماتَ ميتةً جاهلية ، فإذا لَم يَكُن إمامٌ ظاهِرٌ مَعروفٌ باسمه ، مَفهومٌ بقيامه ، فالإمام الرّسول ، والقرآن ، وأمير المؤمنين (ع) ، ومِمَّن على سيرته وفي صِفَتِه مِن وَلَدِه ، فَتَجِبُ مَعرِفَةُ مَا ذَكَرنا على جميعِ الأنام ، إذا لَم يُعلَم في ذلكَ العصر إمام ، ويجبُ عليهِم أنْ يَعلمُوا أنَّ هذا الأمر في ولَدِ الرَّسول (ص) خاصّاً دُونَ غيرِهم ، وأنّهُ لا يَعدمُ في كُلِّ عَصرٍ حُجّةٌ لله يَظهرُ منهُم ، إمامٌ يأمرُ بالمعروف وينهى عن المُنكر ، فإذا عَلِمَ كُلَّ ما ذَكرنا ، وكانَ الأمرُ عندَهُ كمَا شَرحنا ، ثمّ ماتَ فقد نجا من الميتة الجاهليّة ، وماتَ على الميتةِ المِليّة ، ومَن جَهِلَ ذلكَ ولَم يَقُل به ، ولَم يَعتقِده ، فَقد خرجَ من الميتة المليّة ، وماتَ على الميتة الجاهلية ، هذا تفسيرُ

الحديثِ ومعناه)) [الأحكام في الحلال والحرام] . ثمَّ علّق الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني الحسني (ع) على تفسير الإمام الهادي السابق للحديث المحمديّ ، فقال : ((وهذاَ هُوَ الصّحيح ، دُونَ مَا ظَنَّ بعضُ النّاس ، مِن أنْ يَدُلَّ على أنّهُ لا بُدَّ في كُلِّ زَمانٍ مِن إمامٍ تَلتَزِمُ مَعرِفتُه ، لأنَّ هذا في نهايَة البُعد ، فإن قالَ قائل : أتُجوّزنَ أن تَخلُوَ الأرضُ من الأئمة أَزمنةً كثيرَة ؟ . قيلَ له : إن أردتَ بهذا القول ، أنَّ الأرضَ تَخلو ممّن يَصِحُّ للإمامة ، وسياسَة أمرِ الأمّة مِن أفاضِلِ أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله ، فهذا يَمتنِع منهُ الزيدية ، ولا يُجوّزونَه ، وإن أردتَ بذلِكَ أنّها تخلو ممّن يقومُ بالأمر ويَتولاّه لأسبابٍ عارِضَة ، وأحداثٍ مَانِعَة ، فهذا غيرُ ممُتَنِع)) [الدّعامة] ، وقالَ الإمام مانكديم المُستظهر بالله أحمد بن الحُسين (ع) : ((اعلَم أنَّ مِن مَذهَبِنا أنَّ الزّمان لا يَخلو عَن إمام ، ولَسنا نعني بهِ أنْ لابُدَّ مِن إمامٍ مُتصرِّف ، فالمعلوم أنّهُ ليسْ ، وإنّما المُرادُ به ليسَ يجوزُ خلوّ الزّمانِ ممّن يَصلُح للإمامَة)) [شرح الأصول الخمسَة] نعم! وبهذا أتممنا الكَلام على المقدّمة الثّانية من هذا الجواب ونشيرُ وننبّه إلى أمر ، وهُو أنّه على شرط الزيديّة أنّ الزّمان (الفترَات) لا يخلو طويلاً من قيام الإمَام الدّاعي بعدَ الإمَام لمّا كانَت الأمّة بحاجَة إلى ذلك القيام لإحياء معالم الكِتاب والسنّة وقضّ مضاجع الظّلمَة ، ولحاجَة الأمّة إلى أن يُنتصَر لمظلومهِم من ظالمِهم ، ولضيعفهِم من قويّهم ، وحاجتِهم للمُنكر أن يُبادَ ، وللمعروف أن يقرّ ويستقرّ ، وللحُدود أن تمضي وتُقام ، فالإمَامة الأولى (الكتاب والسنّة والعترَة المقصتدين العُلماء في الزّمان) تُمهّد للإمامة الثّانية (القيام بأمر الأمّة ونصر داعي الله تعالى) ، فالأوّل عمادُ الثّاني ، ولا يُغني ولا يصرفُ الاتّباع للأوّل دوناً عن الاتّباع للثاني متى وُجِدَ وقامَ ودعا عن الميتة الجاهليّة حسب مُقتضى الحديث المحمدّي وغيره من الأحاديث الدّالة على وجوب مُناصرَة واتّباع إمام الهُدى القائم ، وللمسألة من جانب الجَهل والتأويل لمن لَم يُجب ذلك الإمَام حيثيّات أخرى ليسَ هذا مقامُ تفصيلهَا .

المقدّمة الثّالثة : أنّ إخوتنا من الإماميّة مَن عاصرنَا طرحَهم ، وسبرنَا حُججَهم ، يقولون بأنّه لا مِصداق لهذا الحَديث إلاّ على شرطِهم ، لأنّه يُفيدُ اطّراداً واستغراقاً زمنياً يشملُ كلّ زمان ، وهُم الذين يقولون بالإمَامة في كلّ زمَان ويُعيّنون الإمَام ، ويقولون أنّ إمام زمانِهم هُو المهدي محمد بن الحسَن العسكريّ من اثني عشر قرناً ، يعَني أنّه ابن الحسن العسكريّ هذا ، هُو إمامُ زماننا ، وإمام زمانٍ تاسعٍ جدّ من آبائنا ، بل

إمام آبائنَا وسلفنا إلى الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ت٢٩٨هـ)! ، والمعلومُ لكلّ أصوليّ وباحثٍ مُنصف أنّ هذا عُذرٌ بارِد ، وقد أنصَفَت الزيديّة العقلَ عندَما لم تأخُذها العاطَفة بالقول بشمول إمَامة القيام كلّ زمَن بلا فترات ، لمّا كانت الضّرورة التأريخية تقضي بخلافِ ذلك ، فأمّا الإمَاميّة فاستَغنت من معرفَة المُكلّفين للإمَام باسمِه فقَط ، دوناً عن الوقوفِ على شخصِه ، والاهتداء بهديِه أمراً بالمَعروف ونهياً عن المُنكر واستنباطاً في الدّين وتوجيهاً للأمّة ، فإن كانَ هذا (المعرفَة بالاسم) مع غيابِه يَكفي لنجاة الأمّة ، فإنّنا نعرفُ أنّ إمامنا هُو رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله مع غيابِه وهذا يجبُ أن يكفي من المعرفَة بالاسم مع غياب عين الشّخص ، أو أنّ إمامنا هُو أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طالب (ع) مع غيابه وهذا يَكفي من المعرفَة بالاسم مع غيابِ الشّخص ، ثمّ إنّ ذلكَ التأصيل الإماميّ بأنّ إمام الزّمان الذي بمعرفته تكون النجّاة من الميتة الجاهليّة وهو ابن الحسن العسكريّ المَهدي ، مبني على ثبوت النّص ، والنّص ساقطٌ كتاباً وسنةً ، آحادٌ انفردَت به الإماميّة ، ولم تروه الأمّة بما يُفيد العِلم والقَطع ، ثمّ إنّ ذلكَ التّأصيل الإماميّ بأنّ إمام الزّمان الذي بمعرفته تكون النجّاة من الميتة الجاهليّة وهو ابن الحسن العسكريّ المَهدي تُناقِضُه أقوال أئمّة الإماميّة ، فيروي الشّيخ المفيد ، بإسنادِه ، عن محمّد بن علي الحلبي ، قال: قال أبو عبدالله (ع) : ((مَن ماتَ وليسَ عليه إمامٌ حيّ ظاهرٌ مات ميتة جاهليّة)) [الاختصاص:٢٦٩] ، وهذا الخبرُ عن الإمَام الصّادق (ع) هُو عين ما قرّناه في المقدّمتين الأولى ، وهو معنى شرح الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين (ع) ، وهُو يدلّ على أنّ الإماميّة من اثني عشر قرناً بلا إمام ظاهرٍ هُم على الميتَة الجاهليّة التي قد امتحنُوا النّاس بها اليَوم ، وأوضحَ منه على ما قدّمناه ونقلنَا عن أئمّة العترَة الزيديّة ، وهُو يردّ ما ذهبَت إليه الإماميّة من حديث الميتة الجاهليّة ، ما يَرويه الكُليني ، بإسنادِه ، عن محمّد بن مسلم ، قال: سمعتُ أبا جَعفر (ع) ، يقول: ((كلّ مَنْ دَان الله – عزّ وجلّ – بِعبَادَةٍ يُجهِد فِيها نَفسَه ولا إمَام لَه مِن الله فَسعيُه غَير مَقبول وهُو ضَالّ مُتحيّر ،..، والله يا محمّد ، مَن أصبَح مِن هَذهِ الأمّة لا إمَام لَه مِن الله – عزّ وجلّ – ظَاهرٌ عَادِلٌ أصبحَ ضَالاً تَائهَاً . وإنْ مَات عَلى هَذه الحالَة مَات مِيتةَ كُفرٍ ونِفَاق ، واعلَم يَا محمّد، أنّ أئمّة الجور وأتبَاعهم لمعزُولُون عَن دِين الله ، قَد ضَلّوا وأضلّوا)) [أصول الكافي:١/ ١٨٤] ، والمعلوم أنّ الإمامية من اثني عشر قرناً ليسَ لهُم إمامٌ ظاهِر ، وتأمّل صفَة العَدل التي ألحَقها الإمام الصّادق (ع) بصفَة الظّهور ، يدلّك على أنّ المقصود بالإمامة هُنا هي إمامة

القيام والدّعوة إلى الله تعالَى بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، وليسَ هذا في متحققّ من اثني عشر قرناً على شرط الإماميّة في إمامهم الذي عرفوه بالاسم فقَط! ، نعم! وأقوالُ أخرى لأئمّة الإمامية تثبتُ المعنى الثّاني من معاني الإمامَة وهي إمام القيام بالدّعوة والجَهاد للظّلمَة والانتصار للمظلومين ، وهذا الإثباتُ هو إثباتُ لقول الزيدية في الإمامة في العترة الفاطميّة الحسنيّة والحُسينيّة وأنّها بالدّعوة ، وقد تكلّمنا عن وجود الفترات اليسيرَة ، وهذا يتناقض مع مفهوم الإماميّة للإمامة وقولهم باطرادها وشمولها كلّ زمان ، بل هي تنقضُ إمامَة إمامهم الثّاني عشر الذي غابَ بعد ولادته (إن صحّت) إلى يوم النّاس هذا ، فبقيت الأمُم والقُرون والأجيال والجَماعات بلا إمامٍ ظاهِر يقومُ فيهم بالحجّة والدّعوة الظّاهرة العادلَة ، وأقوال أئمّة الإماميّة على غير ذلك ، ومنها ، وبهذَا النّقل وما قبلَه عن أئمّة الإماميّة التي تنقضُ على أصلهِم ومدلولهِم من فقه حديث رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله : ((من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً)) ، فهم من تلكَ الأخبَار والبُعد عن التأصيل العلميّ الصّحيح يطولُهم وبناهُم وعيد ذلك الخَبر المحمديّ ، ولسنَا نذكُر ذلكَ إلاّ تنبيهَاً للباحثين ، لا حبّا في إسقاط الوَعيد وتهليكِ الأمّة وزيادَة تفرّقها ، فقد امتحنَت الإماميّة الأمّة بهذا الحَديث يفرحونَ بمعرفتهِم باسمٍ لا قاعدَة تحتَه .

وبهذا المقدّمة الثّالثة تمّ الجواب على سؤال حديث الميتة الجاهليّة ، تبقّى كم المدّة بين الرّسول والرّسول ، فذلكَ في علمِ الله تعالى سنواتٌ تَطول وتقصُر بفتراتٍ لا يُنكرها المُسلمون ، وأقربُها الفترَة بين نبيّنا محمّد صَلوات الله عليه وعلى آله وبين نبيّ الله عيسى صلّى الله عليه فإنّها تقربُ من ستّة قُرون ، وقد لا تكون فترةٌ بين الأنبياء والرّسل كسليمان وداود ، وعيسى وزكريّا ويحيى صَلوات الله عليهم ، وبهذا يتمّ الجواب ، والحمد لله .

وفّقكم الله ...

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع والتّسعون :

السلام عليكم ، ماهو الفرق بين أركان الإسلام وأصول الدين ؟!.

والجَواب :

أنّ الأصْلَ قَوامُ الشّيء ، والرّكن فرعٌ منه ، فأصولُ الدّين قواعِدهُ العِلميّة ، وأركانُه فروعُه العَمليّة ، كالشّجرة والنّخلَة تكونُ أصولُها قوامُها ، وساقُها وأوراقُها وثمارُها فُروعُها ، قالَ الله تعالى : ((مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِّ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)) ، واللّينَة : هي النّخلَة . وكذلكَ الكعبَة فإنّ أصولَه قواعِدَه هي قوامُها ، والبنَاء ركنُه الظّاهر منه ، قالَ الله تعالى : ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)) ، ويدلّ على أنّ القواعد والأصول هي قوامُ الشّيء قولُ الله تعالى للمُشركين : ((قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ)) ، فالأصلُ إذا ذهبَ ذهبَت الفُروع والأركَان . وقولُ الله تعالى تجد أهميّة الأسَاس والأصل والقاعِدَة على البنُيان والفُروع : ((أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِّ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)) ، وفي الأصل والفَرع يقولُ الله تعالى : ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء)) . نعم! والأصلُ عندَ أهل اللّغَة ، أصلُ الشّيء : هُو أساسُه الذي يقومُ عَليه ،ومنشؤه الذي ينبتُ منه [المعجَم الوسيط] ، وجُمعهُ أُصُل وأصُول . والرّكن ، جوانبُ الشّيء : أَحَدُ الجوانب التي يَسْتَنِدُ إليها إليها الشيءُ ويقوم بها [المُعجم الوَسيط] ، وجمعُه أركَان.

نعَم! وقَد عرفتَ الفَرقَ بين الأصل والرّكن ، فاعلَم أنّ أصلَ الدّين معرفَة الله تعالى ، وتمامُ معرفَته توحيدهُ ، وتمَام توحيدهُ تنزيهُه ، روى أئمّة أهل البيت (ع) ، أنّ رَجُلاً أتَى النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم فقَال: يَارَسُول الله عَلِّمنِي مِن غَرائب العِلْم، فَقَال رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ومَاذَا صَنعتَ فِي رَأس العِلم حتّى تَسألَنِي عَنْ غَرَائبِه؟!. فَقال الرّجل: يَارسول الله ، ومَا رَأس العِلم؟ فقَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم: مَعرفَة الله حَقّ مَعرِفَتِه، قَال: ومَا مَعرِفَة الله حَقّ مَعرفَتِه؟! قَال صلى الله عليه

وآله وسلم: أن تَعرِفَهُ بلا مِثل ولا شَبيه وأن تَعرِفَه إلهاً وَاحِداً أوّلاً آخراً ظاهراً باطناً لا كُفوَ لَه ولا مِثل لَه)) [الإيضاح شَرح المصبَاح] ، وَعَنه صلّى الله عليه وآله وسلم أنّ رَجُلاً سَألَه فَقال يَا رَسُول الله أيّ العَمَل أفضَل؟! ، فَقَال صلّى الله عليه وآله وسلّم : (العِلمُ بالله. ثمّ قَال: أيّ العمَل أفضَل يَارسول الله؟ قَال: العِلم بالله. فأعادَهَا عَليه الثّالثة فقال الرّجل: يَارَسول الله أسألُكَ عَن العَمَل وتُخبِرُنِي عَن العِلم؟! فَقال صلى الله عليه وآله وسلم: (إنّ قَليل العَمَل معَ العِلم كَثير ، وكَثير العَمَل لا يَنفَع مَع الجَهل)) . وعَنه صلّى الله عليه وآله وسلم: ((لَو عَرفتُم الله حَقّ مَعرِفَته لزُلزِلَت لدُعَائكم الرّواسي ولَو خِفتُم الله حَقّ خِيفَتِه لَعَلِمتُم العِلم الذي ليسَ مَعَه جَهل)) [الإيضاح شرح المِصباح] . وقالَ الإمَام النّاصر الأطروش (ع) : ((أوّل العِبَادَة المَعرفَة بالله تعالى)) [البسَاط] ، وقالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) : ((إن قِيل: مَا أوّل مَا أوجَبَ الله عَليك؟! قُلتَ: النّظَرُ المُؤدِّي إلى مَعرفة الله تعالى)) [زُبَد الأدلّة] ، وقالَ الإمَام محمّد بن القاسم الرّسي (ع) : ((إنّ أوّل مَا يَجبُ عَلينا مَعرفَة صَانِعِنَا جَلّ وَعَزّ)) [مجموع كتب ورسائل الإمَام محمّد بن القاسم] .

نعم! فخصّ الشّرع معرفَة الله تعالى على سائر المَعارف الدّينيّة ، لمّا كانَ توحيدُ الله تعالى وتنزيهُه فرضاً على جميع المُكلّفين بمَا أودَعه الله فيهِم من آلَة العَقل ، سواءً بلغت أولئك المُكلّفون دَعوة نبيّ أم لم تبلغهُم فآياتُ الله تعالى ومَخلوقاتِه دالّةٌ عليه جلّ شأنُه ، وأمّا تكليفُ المُكلّفين بالشّرائع من صلاةٍ وصيام وحجّ فذلك لا يكونُ إلاّ بعد وصول دعواتِ الأنبياء إليهِم ، فكان رأسُ الدّين معرفَة الله تعالى .

فكانَت مسائل الدّين علميّاتٌ وعَمليّات لا تنفكّ عَن بعضهَا من شريعَة الإسلام ، فالعلميّات هي التي يترتّب عليها اعتقادٌ وتصديقٌ بلا عمَل ، والعَمليّات هي التي يترتّب عليهَا اعتقادٌ وتصديقٌ وعمَل . والعِلميّات عَقيدَةٌ وإيمانيّات ، فالعقيدَة لخّصها أئمّة العترَة في (التّوحيد والعَدل والوَعد والوَعيد) ، والإيمانيّات بعدَ الإيمانِ بالله ، الإيمان بالملائكَة ، والكُتب ، والرّسل ، واليَوم الآخر ، والقَدر خيره وشرّه ، فهذه هي المسائل العِلميّة ، والغالب إطلاقُ أصول الدّين على معرفَة الله تعالى (العقيدَة) لمكان أنّها أصلُ ما بعدَها.

نعم! والعَمليّات هي أركانُ الإسلام وما يتفرّع منه ، وهي التلفّظ بالشّهادتين ، والصّلاة ، والزّكاة ، والصّيام ، والحجّ ، والمُعاملات والحَلال والحَرام ، وما تفرّع منها من أعمَال وهيئات وعبادَات ومُعاملات ، وهذه لا تُعرَف إلاّ بدعَوة نبيّ وتشريعَات إلهيّة . وفرائض الله تعالى العقليّة والشرعيّة مُتلازمة من ديننا الإسلاميّ الحَنيف ، روى الحافظ محمّد بن منصور المُرادي ، أنّ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله قَال : ((إنّ الله لا يَقبَل فَرَائضَه بَعضها دون بعض))، [وقال] : وإنّما يَكمُل الإيمَان بمَا يَثبت في القلب مِن مَعرفة الله، والإيمَان بمَا أمرَ الله أن يُؤمِن به، والإقرَار باللّسان والعَمَل بالجَوارح، وتَحليل مَا أحَلّ الله وتَحريم مَا حَرّم الله)) [جامع عُلوم آل محمّد] . وقال أيضاص وقد سُئل عن الإيمَان والإسلام ماهُما ، فقَال : ((بلغنا أن جبريل -عليه السلام- أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صورة لم يعرفه فيها فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((شهادة ألا إله إلا الله، وأني رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، والغسل من الجنابة)) .فقال: يار سول الله، فإذا فعلت هذه الخصال فأنا مسلم؟ قال: ((نعم)) .قال: صدقت، ثم قال: يا رسول الله: ما الإيمان؟ قال: ((الإيمان إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، والموت والبعث بعد الموت، والجنة والنار، والقدر خيره وشره وحلوه ومره)) . قال: يا رسول الله فإذا فعلت هذه الخصال فأنا مؤمن؟ قال: نعم. قال: صدقت، ثم قال: يا رسول الله، ما الإحسان؟ قال: ((أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)) . قال: يا رسول الله فإذا فعلت هذه الخصال فأنا محسن؟ قال: ((نعم)) .

نعَم! وبهذا القَدر من الجَواب أكتفِي ، وأشير إلى أنّ أهل العِلم قد يُقسّموا أصول الدّين بتفصيلٍ أو اختصَارٍ إلى غير ما أشرنَا إليه بمَا يؤول إلى اختلافَات لفظيّة ، غير أنّ ما أشرنَا إليه كَافٍ في معرفَة الفَرق بين أصول الدّين وأركانِه ، ولو قد تيسّر لنَا وقتٌ لتناولنَا المسألَة بتأصيلٍ أكبَر فهي جديَةٌ بالتّحقيق والتّأصيل .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والتّسعون :

سيدي الفاضل / سأل أحدهم : ماالفائدة التي تعود على هذه الأمة عند احتفالكم بعيد الغدير من كل عام ؟

والجَواب :

أنّ عَدَم ظهُور فائدَة بعض الأفعَال للبَعض لا يَعني عَدم وجودِهَا وظهورِهَا لغيرِهم ، والأمرُ ليسَ فيه ما يُنافي العَقل ولا الدّين بل هُو من المُباحَات ، والحاصِل أنّ إحياء المُسلمين ليوم الغَدير عندَ الزيديّة لا يحملُ مظهراً من مَظاهِر الغُلو أو التنطّع في الدّين ، وإنّما هُو إحياءٌ لوصيّة رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله الدّائمة غير المُنقطعَة المُلزمَة للمُسلمين بمُوالاة أمير المُؤمنين (ع) في إمامتهِ وديانَتِه ، ففي هذا اليَوم تذكيرٌ للغافلين بأمير المُؤمنين الذي قال فيه رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله : ((مَن كُنت مولاه فهذا عليّ مَولاه)) ، و ، ((عليّ منّي بمنزلَة هارون مِن موسَى)) ، وجاءات الأحاديث بأنّ الله ورسولَه يُحبّانه وأنّهم يُحبّهم ، فكان يوم الغدير درساً عِلميّاً وتذكيريّا ووعظيّا للأمّ' للتجلّى لهم سيرَة ومُعاملات وعقيدَة أمير المُؤمنين (ع) ليتأسّوا به في فعلِه الذي أحبّه الله تعالى لأجلِه ، فيعودُ ذلك الذّكر والتّعليم والإشهَار على المُسلمين بالقُدوة الصّالحَة التي تنعكسُ على أفعالِهم واعتقاداتهِم فيكونون بمثال أمير المُؤمنين (ع) مُحتذين ، وكذلك يفعلُ المُؤمنون في المَولد النّبوي من ذِكر سرلو الله صَلوات الله عَليه وعلى آله .

فالفائدَة تتعدّى مظاهِر الاحتفَال والفَرح إلى جانب غرس القِيَم والمَبادئ في المُسلمين التي تكادُ تُهجَر وتُنسَى بل قد ابتعَد عنها الكثير للأسَف من المُسلمين .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّادس والتّسعون :

قرأت تعليقات الأمامية على تفسير أية الولاية والمباهلة والتطهير . واراها كلها ظنية في حد ذاتها ولا تثبت الإمامة وإنما تحتاج وتفتقر الى ربطها بأحاديث كحديث الكساء وغيره. والأحاديث لا اجد فيها ما يلزم المخالف يقينا، اللهم الا حديث الثقلين المتواتر . فما تعليقكم ؟

والجَواب :

أنّ مَن لم يهتدِ بأصل تشريعِ الله تعالى لهُ من حَديث الثّقلين ، فإنّه سيتوهُ بين أقوال المُختلِفين ، وبين أفهَام الرّجال ، وبين فهمِه لنفسِه الذي قد يصيبُ ويُخطئُ ويلتبسُ عَليه ، وإلاّ فنحن نقولُ من لم يهتدِ بتشريع الله ، لا نقولُ بتشريع العترَة لأنهّم القرابَة عنصريّةً وفقَط ، فذلكَ من الله ومن رسولِه صَلوات الله عليه وعلى آله الحُكم باقتران الحقّ بالكتاب والعترَة وهذه مُناصحَة ، قمّا ما اشتملَ عليه سُؤال السّائل ممّا قرأه من تعليقَات الإماميّة من تفسير آيَة الوَلايَة والمُباهلَة والتّطهير ، وأنّه ظهرَ له أنّها ظنيّة في ذاتِهَا ولا تُثبتُ الإمامَة وأنّها تحتاجُ إلى ربطِهَا بغيرِها كأحاديث الكسَاء ، فالكلامُ حول آيَة الولايَة فإنّها آيَةٌ مُحكمَةٌ في مؤدّاها ودلالتها على إمامَة أمير المُؤمنين (ع) بإجمَاع العترَة ، ثمّ مُحكمَةٌ في مؤدّاها ودلالتها على إمامَة أمير المُؤمنين (ع) بَحديث الولايَة يوم الغَدير المُتواتر القطعيّ فلم تُكن الولاية لغيرِه من الصّحابة بتلك القطعيّة والآية تدلّ على الولايَة ، ثمّ ما كانَ من أدلّة التصدّق بالخاتَم عندَ الرّكوع ، وهذه للمُؤمن الصّادق كافيَة فإنّ حُجج الله تتكامَل ، وحُججه الكِتاب والسنّة وما دلّت عَليه (العترَة) ، هذا قد اختصرتُه للسّائل لمّا رأيتُه نبيهاً فطناً لا يحتاجُ بمزيدِ تطويل في هذه المسألة لجمعِه للأصول وإيمانِه بمدلول حَديث الثّقلين وثقلِه ومكانتِه من التّشريع ، نعم! وأنّا تمحّل طلب الإحكَام من آيَة الولاية بذكر اسم أمير المُؤمنين (ع) مثلاً فذلكَ مع تلكَ الدلالات الأخرى (القطعيّة) في نتيجتها من طلب الأعذار ، وإلاّ فإنّ أصل الأمر بالصّلاة في القرآن وتفصيل أسماء الصّلوات وركعاتها من السنّة قطعيّ ، وكذلك الأمرُ بالولايَة من القرآن ظاهِر وتفصيلُه من السنّة قطعيّ ، فأمّا العترَة فلا يشكّون قولاً واحِداً أوّلهم وآخرهُم على أنّ المقصود بآيَة الولاية هُو أمير المُؤمنين (ع) .

نعم! وآيَة المُباهلَة فضيلَةٌ واختصاصٌ لأهل الكسَاء لا يُقال بظنيّة تلكَ الفضيل وذلكَ الاختصاص لمّا لم تُذكَر الأسمَاء ، ثمّ دلالتها قويّة من تشبيه رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله بنفسِه ، ونعتِه للحسنين بالأبنَاء وتخصيصهُم بالخُروج دوناً عن الزّوجَات والأقارب من بني هاشِم ، هذا كلّه دليلٌ على أنّهم خاصّته من أصحابِه وقرابتِه دوناً عن غيرِهم ، فقد خرجَ بأحبّ النّاس إليه يبُاهل ويطلبُ لعنَة الله ، ولو كانَ صلوات الله عَليه وعلى آله يُريدُ إثبات منقبةً في مثل ذلك الموقِف لغيرِ أمير المُؤمنين (ع) لأخذ أبا بكر مثلاً ، أو عائَشة أمّ المؤمنين ، أو غيرهما ممّن تُنازعُ الأمّة فضل أمير المُؤمنين بفضلِ غيرِه من الصّحابَة ، فالآية قطعيّة في دلالتها على أفضليّة واختصاص أصحاب الكساء الأربعة وقُربهم من رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله والأمّة مُجمعَة على أنّه لم يخرُج معه صلوات الله عليه وعلى آله ، إلاّ عليّ وفاطمَة والحسَن والحسين عليهم السّلام .

نعم! وآيَة التّطهير فقَد أفردَنا فيها رسالَة أصلُها مستمدّ من عُلوم سَادات بني الحسَن والحُسين ، نحيلُ السّائل إليها فإنّها قد ناقشَت فِقه هذه الآيَة مُناقشَة مُستفيضَة ، وإجماعُ العترَة قائمٌ على أنّها في أصحاب الكساء الخمسَة ، وكون أنّ السّائل قد أخبرَ أنّه لا يجِد في دلالات الأحاديث ما يُلزم المُخالف إلاّ ما جاء في حديث الثّقلين ، فاعلَم أنّ ذلك الحَديث هُو أصل اللّطف فيما اختلفَ فيه المُختلفُون وهُو الدّال على ما بعدِه مما تجاذبتهُ الأنظَار واختلفَ فيه المُختلفون وطمرَته محابِر أهل الرّواية والحَديث من أحقيّة العترَة وصريح ألفاظ الأحاديث في الدّلالة على الحقّ منها ، فاتّبع ذلك الأصل من لُطف الله تعالى من حديث الثّقلين ولا تقفزُه فيكون معه الزّلل ، فقد أخلصتُ لكَ النّصيحَة ، وإلاّ فإنّ أكثر أهل الجَدل والحُذّاق يعمدون إلى تَصيير القطعيّات إلى الظنيّات بأساليب الجَدل وتطويله وقَدح الشّبهَات ، ويبقَى الأصلُ لامعاً والفطرَة مُرشدةً ودليلَةً على الخَير .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّابع والتّسعون :

١/ ((قول الرسول (ص) : ((مَن سَمِعَ وَاعِيَتَنا أهَلَ البيت ، ولَم يُجِبهَا كَبّه اللهَّ عَلى مِنخَريه فِي نَارِ جَهنّم)) ، والواعية هي الدّعوة ، والدّعوة لَن تكون إلاَّ مع الظهور ، وهيَ مُتوفّرةٌ في الظاهر المشهور والخائف المغمور ، على اختلافِ توسّعها وانتشارها .. سؤال لو قالو الجعافره ان الامام المهدي هو الان غائب ، لاكن في الاخير با يظهر ويدعو الى نفسه مهما طالت غيبته ..))

٢/ النبي قال سيظهر اخر الزمان .. يعني يدل على انه موجود لانه قال سيظهر ولم يقول سيولد ؟؟

٣/ لماذا لا نؤمن بغيبته اليس النبي الخضر لا نعرف اين هو ، وهو حي يرزق ،اليس نؤمن بالملائكه ونحن لا نراهم ، اليس نؤمن بالجن ونحن لا نراهم ، وكذالك لماذا لا نؤمن بالمهدي ونحن لا نراه ، كما نحن نؤمن بالنبي ونبايعه ونسلم له ونحن لا نراه ومع ذالك مسلمين له ؟

والجَواب :

ينقسمُ حسبَ أقسام السّؤال :

فالقسم الأوّل ، كانَ : (((قول الرسول (ص) : ((مَن سَمِعَ وَاعِيَتَنا أهَلَ البيت ، ولَم يُجِبهَا كَبّه اللهَّ عَلى مِنخَريه فِي نَارِ جَهنّم)) ، والواعية هي الدّعوة ، والدّعوة لَن تكون إلاَّ مع الظهور ، وهيَ مُتوفّرةٌ في الظاهر المشهور والخائف المغمور ، على اختلافِ توسّعها وانتشارها .. سؤال لو قالو الجعافره ان الامام المهدي هو الان غائب ، لاكن في الاخير با يظهر ويدعو الى نفسه مهما طالت غيبته ..)) .

والجَواب :

لو قالَ المُخالف أنّ الإمَام المَهدي هُو الغَائبُ الآن ، ولكنّه سيظهَر بعد غيبتِه ويدعُو إلى نفسِه مهمَا طالَت غيبَته . قُلنا :

أوّلاً : لم يثبُت النّص على الاعشَر إماماً ، فالتمسّك بالمَهدوية الإماميّة غير صحيحَة لأنّه لم يصحّ شرعاً ، والشّرع طريقُه ومرجعه الكِتاب والسنّة ، والكتاب خليّ من تصديق دَعوى الإماميّة في الاثني عشَر .

والسنّة لم ترِد إلاّ من طريق الإماميّة وروايتِهم بالاسم والعَدد ، والخبَر مما تعمّ به البَلوى إذ هُو أهمّ من حديث الغَدير والثّقلين ولطفٌ من الله بالعِباد وحجّة على الأوّل والآخِر من هذه الأمّة وحقّ على الله تعالى أن يحفَظه لطُفاً لهذه الأمّة كمَا حفِظَ للأمّة حديث الغَدير والثّقلين ليهتدُوا عندمَا ينظرُوا ويبحثُوا عن طُرق الهدايَ' فلم تُخل مسانيد وصِحاح أهل الإسلام من حديث الغَدير والثّقلين بعكس حديث الاثني عشر بالاسم والعَدد ، بل وبتواترٌ وقَطع وإيراثٍ للعِلم واليَقين ، إلاّ ذلك الخبَر الاثني عشريّ الذي هُو أهمّ في الدّلالَة من خبر الغَدير والثّقلين ، لأنّه يُغني عنُهما وهُما (الغدير والثّقلين) لا يُغنيان عَنه ، فتفهّم .

ثانياً : عقيدَة أئمّة الزيديّة سَادات بني الحسَن والحُسين بأنّ المَهدي حقّ وهُو من ذريّة فاطمَة عليها السّلام ، وأنّه سيُولَد في آخر الزّمان ، ثمّ يظَهر بمَعنى يُعلنُ دَعوته ويُهيئ الله له الأمر بإقبال النّاس عَليه ، ودليلُهم على ذلك إجماعُ العترَة ، ثمّ تلكَ الأخبَار المُتواترات في ظُهورِه آخِر الزّمان ، وإجمَاع العترَة على نفي عقيدَة الغيبَة والنّص الاثني عشريّ ، فليسَ لعقيدَة أنّ الإمام المهدي وُلِدَ سنَة (٢٥٥هـ) ثمّ غاب إلى يوم النّاس هذا أيّ أصلَ شرعيّ حتّى نُسلِّم للإماميّة بذلك ، فليسَ كلّ مَن أتى في دينِ الله تعالى وافترضَ عقائداً مَا نُسلّمُ لهُ بها إلاّ أن تثبُت شرعاً ، والشّرع كتابٌ وسنّة وعترَة ، والكتاب والسنّة خليّةٌ عن النّص الاثني عشريّ ومدَلولِه ، والعترَة سَادات بني الحسَن والحُسين مُجمعون على فساد ذلك النّص وأنّه ليسَ من دينِ الله تعالى في شيءٍ ، وإنّما هي أوهامٌ وشُبه عرضَتلا لجماعةٍ من الشّيعَة فتلقّفوها ولّفقوها أخيار بني الحسَن والحُسين فدّونوها في دفاترِهم الحديثيّة فأصبحَت مذهباً يُحكَى ونصّاً صحيحاً صريحاً عندَهم وفي أوهامِهم ، ولو كانَ لذلك صحيحاً لما كانَ سلفهُم من الشّيعَة الإماميّة لا يعرفون عن ذلك النّص الاثني عشريّ شيئاً قبلَ غيرِهم ، فيموتُ الإمَام الصّادق فيتوه المُقرّبون من حولِه كمُؤمن الطّاق وأبي بَصير وهشام بن سَالم وزُرارة بن أعين لا يعرفوَن إمامَة مَنْ بعدَه كمَا جاء ذلكَ في الأخبار المشهورَة والكثيرة المُتظافرَة بأمثالها من كُتب الإماميّة ، ولو كانُ هناك نصّ اثني عشريّ لعرفوا إمامَهم بعدَ إمامِهم من ذلك النّص الاثني عشريّ المروي عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ، فعرفوا جميع الأئمّة الاثني عشر رأساً بلا توهَان ، وكذلك حصلَ بعد وفاة الكاظِم موسى بن جَعفر كانوا واقفةً وغير ذلك ، نعم!

فالكلامُ على الأصل وهُو أنّها لم تصحّ عقيدَة الغيبَة ولا مهدويّة ابن الحسن العسكريّ ولا النّص عليه ولا على الاثني عشَر ، فلا يُقال أنّه سيكون غائباً ثمّ سيظهَر ويدعُو إلى نفسِه والأصلُ فاسِد ، فتنبّه لذلك .

والقسم الثّاني من السّؤال ، قالَ فيه السّائل : ((النبي قال سيظهر اخر الزمان .. يعني يدل على انه موجود لانه قال سيظهر ولم يقول سيولد ؟؟)) .

والجَواب :

وهُو قد اعتمَد على إطلاقِ أهل العِلم من أئمّة والعترَة وغيرِهم ، قولَ أنّ الإمام المهدي سيظهَرُ في آخر الزّمان ، فاعتبرُوا كلمَة ((سيظهَر)) دليلٌ على أنّه كانَ غائباً قبلَ ذلك ، وذلكَ خطأ ، فإنّ الظّهور هُنا هُو تحقّق إخبار رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله تلك العلتمَة الموعودَة وهي الإمامَ المَهدي بظهورِه وخُروجِه وقيامِه ، فهي علامَة غير موجودَة سيُظهرُها الله تعالى في آخر الزّمان بولادَةٍ ثمّ دعوَة تشهدُها الأمّة ، وكذلكَ كانَ رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله النّبي المُنتظَر الموعود لبني إسرائيل من بشارَة نبيّ الله عيسى (ع) ، ولم يكُن حينَها نبيّ الله محمّد صلوات الله عليه وعلى قد وُلِد بعد موت عيسى (ع) ، إلى أن وجَاء وعدُ الله بولادَة ذلك النّبي الأمّي الهاشميّ فظهرَت دعوتُه وملأت الآفَاق ، وهذا فواضحٌ وجهُه لمن تأمّل ، فلا يتمسّك حاذقٌ أو مُدلّس أو جاهلٌ بمُتشابَه كلمَة ((سيظَهر)) كدلالَة على أنّه كان هُناك غيبَة ، وقد كُنت كتبتُ جواباً سابقاً على مثل هذه الشّبهة من مبحث المهدويّة أسوقُ شاهِدَه : ((نعم ! ويدلّ على ذلك أيضاً أنّا قَد نُسَمّي المهدي بالمنتظر ، فهَل في هذا القول تصريحٌ بحياةٍ وغيابٍ فانتظار ؟ ، وهُو فعلاً المُنتظرَ لأنّه موعودٌ به على لسان الذي لا ينطقُ عن الهوى (ص) ، ألا ترى الهادي إلى الحق (ع) يقول : ((نَرجُو أن يَكونَ اللهُ قَرَّبَ ذلِكَ وأدناه))، يعني ظهور المهدي (ع) ، فهَل في هذا القول ما يجعلُ العاقلَ يجزمُ بالحياة والغيبة على مقتضى الإمامية ؟ وكذلك القيام في حق المهدي (ع) ، فلو قالَ قائلٌ : ((اللهمَّ عجّل بظهورِ قائمِ آل محمّدٍ ، واجعلنا من أنصارِه وأعوانه)) ، أكانَ في هذا ما يَقطعُ بعقيدة الرجلُ من كلامِهِ ، من أنّهُ كانَ يقصدُ قائماً حيّاً غائباً ؟ والجواب : حَتماً لا ، وليسَ يدلّ على بطلانه إلا قول جعفر الصادق الذي روته عنه الجعفرية ، فقال : ((يوم النيروز هو اليوم الذي يظهر فيه قائمنا أهل البيت ، و ما من يوم نيروز إلا ونحن نتوقع فيه الفرج لأنه من أيامنا حفظته الفرس وضيعتموه)) [إثبات الهداة ،

٣/ ٥٧١] ، ولَن أعودَ وأقول ، تأمّل إطلاق لفظة القائم على غير الحيّ وغير الغائب ، ولن أعودَ وأقول تأمّل لفظة الفرَج بالقائم ، مع العِللَ السابقة ، عدم الحياة وعدم الغيبة ، وفي هذا يدخلُ قول الإمام الهادي (ع) : ((نَرجُو أن يَكونَ اللهُ قَرَّبَ ذلِكَ وأدناه)) ، نعم! وتأمّل قولَ الصّادق (ع) : ((هو اليوم الذي يظهر فيه قائمنا)) ، مع أنّ مهدي الإماميّة في عصر الصّادق (ع) لم يُولَد ولم يغِبْ ، وبهذا تمّ الجواب على هذا القِسم الثّاني من السّؤال .

والقسم الثّالث من السّؤال ، قالَ فيه السّائل : ((لماذا لا نؤمن بغيبته اليس النبي الخضر لا نعرف اين هو ، وهو حي يرزق ،اليس نؤمن بالملائكه ونحن لا نراهم ، اليس نؤمن بالجن ونحن لا نراهم ، وكذالك لماذا لا نؤمن بالمهدي ونحن لا نراه ، كما نحن نؤمن بالنبي ونبايعه ونسلم له ونحن لا نراه ومع ذالك مسلمين له ؟)) .

والجَواب :

أنّ أصل الجَواب قد درجَ في القسم الأوّل ، فإنّ العلّة الرّئيسة المانِعَة هي عَدم ثبوت أصل تجويز مثل تلكَ الافتراضَات ، فالنّص لم يصحّ على الاثني عشرَ ، ولا عَلى المهدي ابن الحسَن العكسريّ ، ولا على الغَيبَة بعدَ ذلك ، ثمّ أيضاً من جهةٍ أخرَى فالقياسُ بعَدم إيمانِنا بغيبَة الخِضر ، فإنّنا لا نقولُ أنّ ولادَة أحَد من أزمانٍ متقدّمة وبقاءه عُمراً طويلاً أمورٌ مُستحيل أو غير جائزٌ من قُدرة الله تعالى ، وإنّما نُعارضُ ذلك لعدم صحّة أصلِه ونصّه ودليلِه من الشّرع في حقّ ما ادّعته الإماميّة في إمامهَا المَهدي ، هذا أوّلاً ، ثمّ ثانياً : مدلول الأحاديث الشّرعيّة الصّحيحة عندَنا وعند الإماميّة من حديث الثّقلين المُتواتر يردّ على عقيدَة الغيبَة ، إذ الحديث يُؤكّد على بقَاء الكتاب والعترَة ظاهرَة غير غائبَة يرجعُ إليهم الطّالب والمُتمسِّكُ بِهم ، فإذا حضر القُرآن يجب أن تحضُر العترَة ولا تَغيب ، إلاّ أنّ الإماميّة خالفَت على مدلول ذلك الحَديث المُتواتر فقالَت القُرآن حاضرٌ والعترَة غير حاضرَة غائبَة ، والتّكليفُ باقٍ من أمر رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله على الأمّة بالتمسّك بالكتاب والعترَة ، فيأتي الطّالب الحاشرُ من المُسلمين وغير المُسلمين فلا يجدُ إلاّ كتاباً هُو القرآن الكَريم بين دفّتين وبسورٍ وآيات ، ثمّ لا يجدُ عترَة يتمسّك بِهم ، ولا يجدُ إلاّ مراجِع شيعَة يختلفُون ويتّفقون ويُصحّحون أحاديثاً يُضعّفها أصحابُهم قبلَ غيرِهم يختلفون فيهَا ،

ويُضعّفون أحاديثاً للمعصومين بُصحّحها غيرهم من أصحابِهم ، فينفُر الباحِث منهم ويقول وصيّة رسول الله القطعيّة بالحديث المُتواتر تقضي بأن أتمسّك بالقُرآن والعترَة ، وهذا القرآن واعتقادُكم أنّ العترَة غائبَة من اثني عشرَ قرنًا ، فلا أتسكّ بعُلمائكم ومَراجعِكم ، فإن قالوا : تلك وصيّة الإمام من العترة بالتمسّك بالمراجِع وعُلماء الشّيعَة. قال ذلك الباحث : تلك وصيّة آحاديّة رويتُموها وانفردتُم بها فلا أتركُ حديث رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله الصّحيح المُتواتر الذي روته الأمّة وأورث اليقين والقَطع إلى ما انفردتُم به وهُو يشهدُ ويجرّ لكُم ولا يورث إلاّ الظنّ ، فالرّسول صَلوات الله عليه وعلى آله قالَ تمسّكوا بالكتاب والعترَة ، ولم يقُل تمسّكوا بالكِتاب ومراجِع الشّيعة أو علماء الشّيعة أو أتبَاع العترَة ، ولو أرادَ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ذلكَ لبيّن ذلك في أصل الحَديث ، فإيانُكم بعقيدَة الغيبَة تُخالف على مدلول حديث الثّقلين ، إضافةً إلى أنّه ليسَ لها دليل قطعيّ يُثبتها من إثبات النّصوص على الإثني عشَر ، وهذنه ظُلمَة إلى ظُلمَة .

نعم! ثمّ قياسُكم غيبَة المَهدي بغيبَة الخِضر (ع) أو غيبَة عيسى (ع) ، فلا يصحّ لأسبَاب ، منها أنّ الخضر وعيسى صلوات الله عليهما ليسَا بحجّة على الأمّة في شيءٍ اليَوم ، أعني أنّه ليسَ على الأمّة تجاههما واجبٌ بالتسمّك بهما دوناً عن شريعَة سيّدنا محمّد صلوات الله عليه وعلى آله ، فغيابُ الخِضر لا يترتّب عليه إخلالٌ بحقوق أو واجبات منه تجاهُ الأمّة ، أو من الأمّة تجاهه ، وكذلكَ مع عيسى (ع) ، بعكس الإمام المهدي ابن العسكريّ فإنّ عليه تكليفاً تجاه الأمّة إذا غابَ عنهُم أثّر ذلك على الأمّة فهُو قائدهُم وهاديهِم وصاحبُ الذّكر وقرينُ القُرآن ، ثمّ على الأمّة تكليفٌ تجاه سيختلّ بغيابِه فعلى الأمّة أن تتمسّك بِه وأن تتعلّم منه وأن تُناصرَه وأن تكونَ معه ، وذلكَ كلّه مع غيبتِه سيتأثّر معه مدلول حديث الثّقلين من جهَة الإمام المَهدي ومن جَهة المكلّفين ، وأكثر المُؤاخذَة ستكون على الغائب الغمَام لا على الأمّة لأنّ الأمّة تطلبُه أن يقومَ فيها بواجب التمسّك والهدايَة ، فغيابَ المهدي ممثّل العترَة ليسَ كغياب الخضر ولا كغيابِ عيسى صلوات الله عليهما ، فليسَ عليهما واجبٌ شرعيّ تجاه أمّة سيّدنا محمّد صلوات الله عليه وعلى آله في كتابها وسنّة نبيّها وليسَ على الأمّة تجاههما واجبٌ كذلك الذي عليها تجاه المَهدي الغَائب ، نعم! وأعجَب منه أن يُقال أليسَ نحنُ نؤمنُ بالجّن نحنُ لا نراها ، وكذلك نُسلّم على الرّسول صَلوات الله

عليه وعلى آله ونحنُ لا نرَاه ، وهذا لا يصحّ الاحتجَاج به في هذه المَسألة ، فقد قدّمتُ جوابَها عند كلامي قريباً على المسيح عيسى (ع) فإنّنا نُؤمنُ بأنّه غائبٌ عن أمّته في السّماء رفَعه الله تعالى ، ولكنّ ذلك الغياب لم يترتّب عَليه أي لوازِم من جَهة الأمّة عليه ، أو عليه تجاه الأمّة ، غيابُه ثانويّ عير رئيسيّ أثرُه ، فأمّا غياب المَهدي فهُو غيابُ الهُدى والكِتاب والسنّة وجعل النّاس في حيرَة من اثني عشر قرناً والأحاديث الصّحيح المُتظافرَة تقول أن العترَة طُرق سلامَة وسفُن نجَا وقُرنَاء كتاب وتأمر النّاس بالرّكوب في سفينتهِم والتمسّك بحبلِهم ثمّ لا يكون لتلك العِترَة أثرٌ على أرض الواقع من اثني عشر قرناً غائبَة ، فهذا عبثٌ وتكذيبٌ لتلكَ الأحاديث ، ولو فرضنَا أنّ الله تعالى أمرَ بالتمسّك القُرآن الكَريم ، ثمّ كان القُرآن بين أيدينا هيكلاً (كتاباً فقَط) ولكنّ سُورَه وآياتُه غائبَة ، فما الفائدَة من ذلك الكِتاب مع غياب السّور والآيَات ، فكذلك نقولُ للإماميّة ما فائدَة أن تعرفُوا العترَة بالاسم (محمّد بن الحسن العسكريّ) ، والمضمون (شخصُه وهَديُه وتصحيحهُ وأمرُه ونهيُه وبيانُه) غائبٌ عَن الأمّة ، فتفهّم ذلك محفوفاً بألطاف الرّحمن فإنّما الأمرُ عاطفَة .

نعم! وبهذا تمّ الجواب على السّؤال بأقسامِه ، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن والتّسعون :

ألاحظ دائماً عند الشيعة عموما شيء من التساهل مع العوام في مسألة الغلو في الأئمة وبعض التجاوزات اثناء الزيارات والطقوس. فهل يوجد عند الزيدية تيار او اتجاه يقابل الاتجاه السلفي عند السنة من حيث التشدد في مسائل العقيدة ومخالفة البدع؟ من العلم باني لا أقر السلفية في الكثير من عقائدهم، إنما اسأل عن منهج التثبت والتدقيق

والجَواب :

أنّ ذلكَ الغلوّ الذي يُشيرُ إليه السّائل عند الشّيعَة ، يَعني به ربّما إخوتُنا من الإماميّة ، ليسَ حاصلاً عند الزيديّة ، إذ أنّ الأصل الذي قامَت عليه الزيديّة في ولائها للعترَة ليسَ ولاء البُكائيّات وإنّما ولاء الاتّباع الخالص والتأدّب بآدابِهَا اعتقاداً وعَملاً ، وزيارَاتنا لقبور الأئمّة عليهم السّلام ، دُعاءٌ واستغفَار ، والتوسّل بالصّالحين عند أئمّة العترَة جائز ، وكذلك التبرّك بلا غُلوّ ولا تنطّع ولا صرفَ لأيّ عبادَة إلا لله تعالى ، فالدّعاء من الله يُستمدّ ، وسؤال السّائل لا يتحمّل التّطويل ، وإنّما حكايَة الحَال فليسَ ما عليه بعض الإخوَة من الشيعَة حاصلٌ في اليَمن وإنّ هوّل مُتطرّفوا المُخالفين على حال الزيديّة في اليَمن ونعتِهم بالقَبوريين فليسَ المُعاينَة كالسّماع ، فمن عاينَ حالَ الزيديّة شهدَ لهُم بحُسن الاعتقَاد والسّيرَة ، ولو كان من جاهِل ردّه العُلماء ووجّهوه للصّحيح من الأفعَال ، وليسَ نعلَم وجود جمَاعة تتبنّى التطرّف العقائديّ كما هو حاصلٌ عند بعض الفِرق ، والحمدُ لله .

إن قيلَ : كيف يفسر قول البعض ألفاظ مثل يا علي أو يا حسين ؟ وهل تجيز الزيدية الاستعانة بغير الله خاصة من الاموات؟.

قُلنا : هذه الألفَاظ (يا عَلي ، يا حُسين) ، مُنكرَة على أصل الزيديّة ، فإن كانَ القصد منها الدّعاء من دون الله تعالى والاستعانَة والاستغاثَة والتوكّل فذلك شركٌ بالإجمَاع ، وإن كانَت الإماميّة تعتبرُها من أنواع التوسّل بصرف الدّعاء لله تعالى والتوسّل بهؤلاء الأئمّة من أهل البيت (ع) فهذه شبهَة وتُهمَة وتعّد على

تأصيلات العترَة الصّحيحَة ، وهي من مظاهِر الغُلوّ والتنطّع بلا شكّ ولا رَيب . نعم! لا تُجيز الزيدية مُطلقاً الاستعانَة بغير الله تعالى أحياءً أم أمواتاً ، ((إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نستعين)) .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّاسع والتّسعون :

لَقد تُهْتُ كباحِثٍ في معرفَة المَنهج الفِكريّ الصّحيح في ظلّ هذه الاختلافَات المذهبيّة الكثيرَة ؟!. أريدُ جواباً شافياً ، فقَد أجهَدَنِي البَحث ؟!.

والجَواب :

يكونُ بتأصيل مسألَة تَحَديد المَنهج الصّحيح في ظلّ هذه الاختلافَات الحاصلَة داخِل البَيت الإسلاميّ ، لا بتأصيل مسألَة الصّلاة فقَط ، فمتى تأصّل أصلُ المنهَج كانَ ما بعدَهُ يُعرض عليه في الصّلاة وبقيّة الأصول العِلميّة العقائديّة والفُروع من الشّريعَة ، وهذا هُو الذي ظهرَ لي من سُؤال السّائل ، وإنّما ضربَ مثالاً بالصّلاة ، وتناوُل تأصيل ذلك المَنهج المحمّدي القويم في هذه الأمّة ، نسوقُ الكلاَم عليه من عدّة مقدّمات ، يترتّب بعضُها على بَعض :

المقدّمة الأولى : أنّ المُسلمين أجمُعوا أنّ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، قد ماتَ مُتمّاً للبَلاغ ، ولإقامَة الحجّة على أمّته من بعدِه ، يقولُ الله تعالى : ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا)) [المائدة:٠٣] ، ثمّ أجمعَ المُسلمون على أنّه لا نبيّ بعد نبيّنا الخاتَم محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، فهو خاتمُ الأنبياء وسيّد المُرسلين .

المقدّمة الثّانية : وقفنَا على حال المُسلمين بعد رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، فوجدَنا فُقهَاء مُختلفين ، وأصوليين مُختلفين ، الكلّ يدّعي أنّه الأولَى بالفَهم (العَقل) ، وأنّه الأوَلى بالقُرآن (تأويله) ، وأنّه الأولى بالسنّة (تطبيقها) ، وأنّه الأولَى بالسّلف (يتّبعُهم) ، وأنّه الأولَى بالصّحابَة (يتأسّى بهِم) . نعم! ومعَ هذه المقدّمة وجدنَا أنّ الأشعري لا يُمكن أن يُصادرَ قولَ المُعتزليّ ، لأنّ المُعتزليّ سيحتجّ بالسّابق فيدّعي العَقل والقرآن والسنّة والسّلف (سلفُه وعُلماؤه) والصّحابَة ، وكذل الإباضيّ مع السنّي ، والإماميّ مع الأشعريّ وهكَذا خلافٌ يَطول وحيرةٌ سيّدتها القنَاعات والأنظَار بلا عصمَة تُرشدُ الباحثين إلى المنهَج الصّحيح بما طريقُه القَطع .

المقدّمة الثّالثة : أنّ الفيصَل في هذا الخِلاف ، وتلكَ الادّعاءات للمنهَج الصّحيح ، وجبَ علينَا أن نُرجعَها إلى الشّرع ، فَهلْ دلّ الشّرعُ على منهجٍ يقومُ مَقام التّصحيح لتحريف الأفهَام لشريعَتنا الغرّاء ، لأنّنا وجدنا أنّ الأنبياء السّابقين بعد موسَى (ع) كانُوا يَترونَ نبيٌّ بعد نَبي لتَجديد أفهَام الأحبَار المحرّفَة لتوراة موسى (ع) ، فهَل كانَ لنَا في هذه الأمّة طريقٌ رحمنَا به الله تعالى من ذلك الاختلاف الذي عِلمَ الله تعالى وقوعَه من حالِ هذه الأمّة ، وأطلَع عليه نبيّه الأعظَم صلوات الله عَليه وعلى آله ، فكنّا باحثين مُتجرّدين نبحَث لأنفُسنا طريق البصيرَة غير مُتأثّرين بمذاهب أو آراء أو عاطفَة مُسبقَة ، فوجدَنا أنّ ذلك التّلاطُم الاختلافيّ وإلقَاء الحُجج من قِبل المُختلفين بتفنّن تحيرُ مَعه الألباب ، وجدَنا أنّه لن يفصلَ فيه بقطعٍ إلاّ الشّرع ، وطريقُ الشّرع معروف (آيةٌ تصرفُ عن ردَى ، أو سنّة تدلّ على هُدَى) ، فنظرنَا في كِتاب الله تعالى ، فإذا الله تعالى يقول في حقّ إبراهيم الخَليل : ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)) [الزخرف:٢٦-٢٨] ، فكانَت تلك الكلمَة وهي الإيمَان والهُدى والدّلالة على الخير باقيةٌ إلى يوم القيامَة في عقِب سيّدنا إبراهيم الخَليل صلوات الله عليه وعلى آله ، فنظرنَا السنّة أيضاً فوجدنَا حديثاً صحيحاً بل مُتواترٌ أصلُه يقولُ فيه رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله يُخاطبُ الأمّة جمَعاء : ((إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بَيتي إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض)) ، وقَد قال ابن حجر الهيثمي أنّ هذا الحَديث مُرويّ عن نيّف وعشرين صحابياً ، ولا تكادُ تخلو الصّحاح والمصنّفات الحديثيّة منه حجّة من الله ورسولِه على الأمّة ، ولُطفاً بالبَاحثين التّائهين ، وذلك أنّ دين الله تعالى ليسَ بالأحاجيّ ولا الطّلاسم ولا بالبَعيد المُتعسّر عن طَالبيه ، فأودَع الله تعالى ورسولَه هذه الأمّة تلكَ الوصيّة التي تقومُ مَقام المُجدّدين لهذه الأمّة منهجيّتها متى تحرّفت ، والتي تكون الأصل الذي يعودُ إليه كلّ فَرع عندَ الاختلاف ، كمَا كانَت الأنبياء في الأُمم السّابقة تُبعَث لُتجَدِّدَ للأقوام توراتَها ، فتأصَّلَ لنَا من هذه المقدّمة أنّ القُرآن والعترَة لن تفترقَ عن الحقّ والهُدى والدّلالة على كلّ خير ، فأتينَا إلى أقوال أصحابِ الفِرق فوجدَنا أنّ أصل مقالة أكثرِهم لا تَنبني على أقوال أئمّة العترَة تراجمَة الكِتاب وقُرناؤُه ، بل على أقوال الرّجال وُعلمائِهم ومُصنّفيهِم ، فاستثنيناهُم لأجل ذلك .

المقدّمة الرّابعَة : وفيهَا بعد معرفتنَا بابتعَاد أكثر المُختلفين عن العترَة في تأصيلِهم وإيرادِهم ، آثرَنا كباحثين أن نلتزمَ بمَدلول الدّليل القَطعي المُفيد للِعلم والواجِب الأخذ به وُهو حديث الثّقلين وأمثالُه (كحديث السّفينة والنّجوم) ، وغيرهَا . فبحثنَا عن أقوال أئمّة العترَة في ظلّ هذا الزّخم الاختلافيّ ، فوجدَنا اليوم تقومُ به ثلاث طوائف تدّعي أهل البيت ، وهي الشّيعَة الإماميّة ، والشّيعة الإسماعيليّة ، والشّيعة الزيديّة ، فنظرنَا إلى حَديث الثّقلين ، والأصل الذي احتجَجْنَا به على أهل المذاهب السّابقَة (الأشاعرَة والإباضيّة والسلفيّة) ، فإنّنا احتَجَجْنا عليهِم بأنّ ذلك الخَبر مُتواترٌ وقطعيّ ويُفيدُ العِلم واتّباع العترَة ، ولا يصحّ لصاحب فكرٍة وإنصاف أن ينصرفَ عن هكذا دَليل بهذه القوّة ، فإنّ الأصول لا تكونُ إلاّ بدليلٍ قطعيّ ، فما بالُكم بأمّ الأصول وهي الطّريقَة التي ستحدّد المنهجيّة للمُسلم في أصولِه وفُروعِه ، فلا يُقبَل فيها حديثٌ آحاديّ ظنّي ، نعم! فعُدنا إلى تلك الفِرق من الشّيعَة ، فوجدنَا أنّ الإماميّة قالَت أنّ وصيّة رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله بالاتّباع كانت في اتّباع اثني عشرَ إماماً دوناً عن بقيّة الذريّة الحسنيّة والحُسينيّة ، فقُلنَا لهُم : ما دليلُ ذلكَ التّخصيص بطريقٍ قطعيّ يُفيد العِلم ، لأنّ دعواكُم خطيرَة ، وحديث الثّقلين أتَى عامّا في العترَة ، وهذا يتناولُ عُموم الذريّة الحسنيّة والحُسينيّة ؟!. . فقالوا : حديثُ الاثني عشَر ؟!. قُلنا : ذلكَ حديثٌ آحاديّ ليسَ يرقَى لقوّة حديث الثّقلين ، فقد رواهُ المُحدّثون من الفرقة السنيّة عن طريق ثلاثةٍ من الصّحابة بألفاظٍ مُتشابهَة لا تقومُ بتأصيل اتّباع أئمّتكم بعينِهم ، فهُم يروون اثني عشر أميراً ، واثني عشر خليفَة ، بلا أسمَاء ، وتفَاوتت تلكَ الأخبَار بين المَدح لأولئك الاثني عشَر وبين الذمّ لهُم ، ثمّ إن مَضمون تلكَ الأخبَار أنّ الإسلام يكون عزيزاً منيعاً في وقتِهم وأنتُم مُقرّون بأنّ الإسلامَ لم يكُن عزيزاً ولا منيعاً في وقتِهم لتمكّن الظّلم والظّلمَة من بني أميّة وبني العبّاس في أزمانِهم ، أيضاً تلكَ الأخبَار التي رواها المُحدّثون تُفيد أنّ الأمّة تجتمعُ عليهِم ، وأنتُم مقرّون أنّ الأمّة بل الشّيعَة أنفُسهم لم يجتمعُوا حولَ أئمّتكم ، بل إنّ الإماميّة يروون من أسبَاب غيبَة المَهدي ابن الحسَن العسكريّ أنّه خائفٌ على نفسِه ، فكيفَ تنطبقُ مصاديقُ تلك الأحاديث التي رواها المُحدّثون من أهل الحَديث على قولِكم في الاثني عشَر ، سلّمنا ، فإنّ تلك الأحاديث لا تُفيد قطعيّة بذاتهَا على مُرادِكم من التّنصيص على الثّلاثة عليٌّ والحسَنان والتّسعَة من ولد الحُسين بل هي مُفتقرةٌ إلى غيرهَا بعكسِ حديث الغَدير والثّقلين فإنّها قائمةٌ بالدّلالة على مُراد الولايَة واتّباع العترَة بذاتهَا ، وحديث الاثني عشر إماماً كانَ أهمّ وأبلَغ

وأدلّ على مُراد رسول الله صلَوات الله عَليه وعلى آله لهذه الأمّة أن يقولَه يوم الغَدير لأنّه في مَعناه يشمُل معنى حديث الثّقلين ومَعنى حديث الغَدير ، ففيه ذكرُ أمير المُؤمنين ، وفيه ذكرُ الاتّباع للعترَة بالاسم والعَدد ولكنّ مثل ذلكَ لم يُؤثَر ولم يحفظُه الله تعالى لُطفاً بالعبَاد كمَا حفِظَ حديث الثّقلين في عُموم الذريّة الحسنيّة والحُسينيّة ، وكمَا حفظَ حديث الغَدير وأمثالها من الأحَاديث ، فبقيَت الإماميّة ليسَ لها طريقٌ قطعيّ تقطعُ بقينٍ وجَزم على أنّ المُراد بالاثني عشَر في كُتب المحدّثين هُم أئمّتهُم الاثني عشر ، فقالوا : وروينَا نحنُ في مصنّفاتنا الكافي ، ومَن لا يحضرُه الفَقيه ، وبصائر الدّرجات ، ذلكَ النّص على الاثني عشر وذلكَ التّخصيص بهِم لحديث الثّقلين بطُرق تواترَت إلينَا . قُلنا: قد انفردتُم بتلكَ الدّعوى ، ثمّ تفرّدتم بتلكَ الروّاية لذلك الخَبر ، ثمّ أيضاً ادّعيتُم تواتُر ذلك الخبَر بأسانيد وأخبَار أصلُها رجالُكم ، وجامُعوها مُصنّفوكم ، فليسَ يُقبَل مثلُه منكُم لمّا كاَن خطرُ ذلك الحَديث عظيمٌ وبلواه تعمّ الأمّة فهُو لطفٌ بالعِباد يقومُ مقام تجديد المُجددّين من الأنبياء والرّسل بعد موت أنبيائهِم ، ثمّ خفيَت رُسومُه وعلامَاتهُ وأدلّته القطعيّة إلاّ عنُكم ، سلّمنا ، فإنّ الواقع والحاصل من رواياتِكم ومؤلّفاتكم أنّ خبر الاثني عشر لم يُوجَد محديث جامعٍ (في الاثني عشَر) إلاّ بعد عصر الغيبَة ، فإنّ سلفَكم من الإماميّة وأصحاب الأئمّة لم يكونوا يعرفونَ إمامَهُم بعد إمامهِم إلاّ بالوصيّة دونَ ذلك النّص عن رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله الذي تدّعون تواتُره ، فسلفُكم لم يعرِف إمَامة الباقِر بعد الصّادق إلاّ بتلكَ الوصيّة التي رواها مُحدّثوكم ، ولم يعرفُوا إمامة الكاظِم بعد الصّادق إلاّ بوصيّة الصّادق لابنِه ، وهكذا ، وقد كان من المُفترض والمنطقيّ أن يكون أولئك الشّيعة المُخلَصون القريبون من الأئمّة يعلمون بذلكَ الحديث الاثني عشريّ المدّعى تواترُه ، فيكونوا عالِرفين عالِمين بإمامة الصّادق بعدَ الباقِر ، وإمَام الكاظِم بعد الصّادق ، بل ويعرفونَ جميع السّلسلة بلا حاجةٍ لتلك الوصيّة ليعرفُوا مَن سيكونُ إمامُهم بعدَ إمامِهم ، ولوقوفِ السّائل على صدقِ كلامِنا وشرِحنا فليُراجع كُتب الإماميّة في أبواب النّص من الإمَام على الإمام الذي بعدَه وسيجدُ الجَهل مُطبقُ بحال سلف الإماميّة المُقرّبين وخاصّة الأئمّة بذلك النّص ، فلو كانَ ذلك النّص على الاثني عشر صحيحاً ومُتواتراً لما جهلتُه تلك الخواصّ من الشّيعَة ، وأسوقُ هُنا خبراً مُشتهراً في كتب الإماميّة فيه جهلُ مَنْ ؟! جهلُ هشام بن سالم ، ومؤمن الطّاق الأحوَل وأبو بَصير وزُرارة بن أعين وهُم رؤسَاء الإماميّة في زمانِهم ، جهلُهم بإمامِهم الكاظِم بعد وفاة أبي عَبدالله الإمَام

الصّادق صلوات الله عليهِما ، فيروي ثقَة الجعفريّة محمد بن يعقوب الكُليني بإسنادِه ، ((عن هشام بن سالم قال : كنا بالمدينة بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام أنا ومحمد بن النعمان صاحب الطاق ، والناس مجتمعون عند عبدا لله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه ، فدخلنا عليه والناس عنده فسألناه عن الزكاة في كم تجب ؟ قال : في مائتين درهم خمسة دراهم ، فقلنا ففي مائة درهم ؟ قال : درهمان ونصف قلنا : والله ما تقول المرجئة هذا فقال : والله ما أدري ما تقول المرجئة ، قال : فخرجنا ضلالا ما ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول ، فقعدنا في بعض أزقة المدينة ناكسين لا ندري أين نتوجه وإلى من نقصد ، نقول : إلى المرجئة أم إلى القدرية أم إلى المعتزلة أم إلى الزيدية . فنحن كذلك إذ رأيت رجلا شيخا لا أعرفه يومئ إلي بيده ، فخفت أن يكون عينا من عيون أبي جعفر المنصور ، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس على من تجتمع بعد جعفر الناس إليه ، فيؤخذ ويضرب عنقه ، فخفت أن يكون ذلك منهم فقلت للأحول : تنح فاني خائف على نفسي وعليك ، وإنما يريدني ليس يريدك فتنح عني لا تهلك فتعين على نفسك ، فتنحى بعيدا ، وتبعت الشيخ وذلك أني ظننت أني لا أقدر على التخلص منه فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت ، حتى ورد بي على باب أبي الحسن موسى عليه السلام ثم خلاني ومضى ، فإذا خادم بالباب قال لي : ادخل رحمك الله ، فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتدءا منه : إلي إلي لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الزيدية ولا إلى الخوارج . قلت : جعلت فداك مضى أبوك ؟ قال : نعم ، قلت : مضى موتا قال : نعم ، قلت : فمن لنا من بعده ؟ قال : إن شاء الله تعالى أن يهديك هداك ، قلت : جعلت فداك إن عبدا لله أخاك يزعم أنه الإمام بعد أبيه فقال : عبدا لله يريد أن لا يعبد الله ، قلت : جعلت فداك فمن لنا بعده ؟ قال : إن شاء الله أن يهديك هداك ، قلت : جعلت فداك أنت هو ؟ قال : لا أقول ذلك ، قال : فقلت في نفسي : لم اصب طريق المسألة ، ثم قلت له : جعلت فداك عليك إمام ؟ قال : لا فدخلني شيء لا يعلمه إلا الله إعظاما له وهيبة ثم قلت له : جعلت فداك أسألك كما كنت أسأل أباك ؟ قال : اسأل تخبر ولا تذع فان أذعت فهو الذبح فسألته ، فإذا هو بحر لا ينزف . فقلت : جعلت فداك شيعة أبيك ضلال فالقي إليهم هذا الأمر وأدعوهم إليك فقد أخذت علي الكتمان ؟ قال : من آنست منهم رشدا فألق إليه وخذ عليه الكتمان فإن أذاع فهو الذبح ، وأشار بيده إلى حلقه قال : فخرجت من عنده ولقيت أبا جعفر الأحول فقال لي : ما وراك ؟ قلت : الهدى وحدثته بالقصة ، ثم لقينا

زرارة وأبا بصير فدخلا عليه وسمعا كلامه وسألاه وقطعا عليه ، ثم لقينا الناس أفواجا و كل من دخل إليه قطع عليه إلا طائفة عمار ، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من النّاس)) [أصول الكافي:١/ ٣٥٢] ، وفي هذا الخَبر فتدبّر أخي البَاحث عن الحَقّ ، وأمثالُه كثيرٌ في كُتب الإماميّة ، وقفتُ عليها وتدبّرتها فمَا كانَت تثبتُ إلاّ جهلاً للخاصّة والعامّة من سلف الإماميّة بذلك النّص على الاثني عشر ، ولأجل ذلك قُلنَا أن ذلك النّص على الاثني عشر لم يتَبلوَر إلاّ بعد عصر الغيبَة ، نعم! فهذا ما كانَ فيما يخصّ دعوى الإماميّة التمسّك بالعترَة يقصدون التّمسّك بالاثني عشر إماماً ، فبقينَا نحنُ كباحثين مُمسّكون بأصل الدّليل القَطعي المُفيد للعِلم وهُو حديث الثّقلين العامّ في عُموم العترَة الحسنيّة والحُسينيّة ، لا نخرُج بتخصيصَات آحاديّة وظنيّة ، فالظنّي لا يُخصّص القَطعي ، وكذلك القولُ مع الإسماعيليّة فإنّها ادّعت حصر الإمامَة والتبعيّة للعترَة في خلافَة عموديّة من الأب إلى الابن الأكبَر ، ثمّ اختلفُوا في الأكبَر ، وهذا لم نجِد عليه دليلا قطعيّاً يدلّ عَليه لنتّبعَه ، بل إنّ أدلّة الإماميّة أظهرُ من أدلّتهم .

نعم! ثمّ أيضاً نظرنَا كباحثين إلى مَدلول حَديث الثّقلين لنعرفَ أيّ مصاديقِه أظهَر وأقوى من تلكَ الفِرق التي تقول بتمسّكها بالعترَة ، فوجدَنا أنّ الخَبر يُثبتُ أنّ العترَة لابدّ وأن تبقَى ظاهرةً مُعاصرةً مُعايشةً للأمّة ، ففي الحَديث مُتمَسَّكٌ وهُو (الأمّة) ، وُمتمَسَّكٌ به وهُم (العترَة) ، فإذا غابَت العترَة عن الأمّة فبمَن يتمسّكُ المُتمسِّكون ، كحال الأمّة اليَوم مع الإمَام المَهدي الغائب كما تقول الإماميّة ، ولا يصحّ أن يحثّنا الحَديث على التمسّك بالقُرآن ثمّ لا نجدُ قرآناً (فيكونُ غائباً) لنتمسّكَ به! ، فظهرَ أنّ ذلكَ الخبَر لا ينطبقُ على قولِ الإماميّة ، والإسماعيليّة يقولون بأنّ إمام العترَة في زَمن السّتر من القرن الرّابع أو الخامس الهجريّ ، فأسبحُوا يتمسّكون برجَال ومراجِع ليسُوا هُم العترَة يدلّوهُم ويؤصّلوا لُهم ويؤلّفوا لهُم ، والزيديّة قالت أنّ العترَة هُم عُموم ذريّة بني الحسن والحسين ، وأنّ الاتّباع يكونُ للصّالحين منهُم ، وأنّ الزّمان لن يخلُو من صالحٍ للقيامِ بالإمامَة وشرطَت للقيام بالإمامَة شروطاً من كتاب الله تعالى قالَ بها أئمّة بني الحسَن والحُسين ، ولَم تُفرّق بين سَادات بني الحسَن والحُسين باتّباع بطنٍ دونَ بِطن ، أو جماعةٍ دونَ جماعَة ، وقالَت أنّ الزّمان لن يخلُو من صالحٍ للإمَامة فإن منعَت الظّروف بعدَم توفّر النّاصر والمُعين للقيام بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، فإنّ الزّمان لن يخلُو من العُلماء المُقتصدين الذي يدلّون

الطّالبين على المِنهاج المُبين ، حاضرين مُخالطين للأمّة يجتهدونَ الوصول لجميعها ، كمَا أنّ على الأمة أن تجتهدَ للوصولِ إليهَا تكليفٌ من الله تعالى على هؤلاء وهَؤلاء .

نعم! ثمّ أيضاً أردنَا أن نستوثقَ طريقَة بحثنَا التي أوصلَتنا بمنهجيّة لا بعصبيّة أو شهاَدة الجارّ لنفسِه إلى تأصيل منهج الزيديّة كشاهدٍ ومِصداق لحديث الثّقلين ، اتّجهنا كباحثين إلى سواد العترَة العلويّ الفاطميّة الحسنيّة والحُسينيّة في الأزمَان المتقدّمة من بعد الإمَام الحُسين بن عَلي (ع) ، فوجدَنا الإمَام الحسن بن الحسن بن علي كان على منهج الزيدية وقام يدعُو بالإمَامة في ثورة ابن الأشعث ، والزيديّة تقولُ باتّباعها للإمام السّجاد علي بن الحُسين ولا تُسلّم بقولِ الإماميّة فيه ، بل إنّه وذريّته أخيار بني الحُسين من عيون الزيديّة وأصحاب إجماعاتهَا ، ثمّ وجدنَا الإمام زيد بن عَلي على منهَج الزيديّة ، والإمَام الكامِل عبدالله بن الحسن ، والإمَام يحيى بن زَيد شهيدُ الجَوزجَان ، والإمَام عيسى بن زَيد ، والإمَام محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة شهيدُ أحجار الزّيت ، والإمَام جعفر بن محمّد الصّادق ، والأئمّة إبراهيم بن عبدالله النّفس الرضيّة شهيدُ باخمرَى ، ويحيى بن عَبدالله ، وإدريس بن عبدالله صاحب المَغرب ، والحسين بن علي الفخّي ، وموسى بن جعفر الكاظِم ، ومحمّد بن جعفر الصّادق وهُو من أئمّة الزيدية بإقرار الإماميّة وهُو ابن إمامهِم ، وإبراهيم بن موسى الكاظم وهُو من عيون الزيدية ، وزيد بن موسى الكاظم من سَادات الزيديّة أيضاً ، وعلي بن موسَى الرّضا من أئمّتها ، والحسين ذو الدّمعة بن زيد بن عَلي وهُو ربيب الصّادق وعُمره أربع سَنوات كما ذكرَ ذلك الشّيخ المُفيد الجَعفريّ ومع ذلكَ كان زيديّاً بإقرار مصادر الإماميّة وقد خرجَ مُبايعاً بالإمَامة العُظمى لا بن عمّه الإمام محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة ، نعم! وأحمد بن عيسى بن زيد ، وموسى بن عبدالله المحض ، وعبدالله بن موسى بن عبدالله ، ومحمّد بن إبراهيم طباطبا شهيدُ الكوفَة ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد فقيه الزّيدية وحاكي إجمَاعات العترَة ، والقاسم الرّسي بن إبراهيم طباطبا نجم آل الرّسول وصاحب المصنّفات المبسوطَة ، ومحمّد بن علي بن موسى الجَواد ، والهادي إلى الحق يحيى بن الحُسين بن القااسم الرسي إمام اليَمن ، والنّاصر الأطروش الحسن بن علي الحُسيني إمام الزيدية في آمَل وطبرستان ، وغيرهِم من الأعلام من المتقدّمين فهؤلاء كانوا على منهَج ودَعوات ورأي الزيديّة ، وقد قالَ الإمَام القسم بن إبراهيم الرّسي (١٦٩-٢٤٦هـ) : ((أدركتُ مشيخَة

ولد الحسن والحُسين وما بينَهم اختلاف)) ، وهُو قد أدَرك الأئمّة الكاظم وإدريس ويحيى عليهم السّلام ، فهؤلاء من المتقدّمين من عيون سادات الأمّة وقد أفردَنا لذكرهِم رسالةً بعُنوان (صرم الصّارم الحديدي لإثبات تمذهب السّادة الأشراف بالمذهب الشّيعي الزّيدي) ، فليُناظرُه المهتمّ ، ثمّ نظرنَا إلى العترَة وسادات بني الحسَن والحُسين بعدَ القرون الثّلاثة الأولى على اختلاف بلدانهِم ماذا كانوا يعتقدونَ وخرجوا من مدينة رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله مُحمّلين به من الاعتقَاد ، فوجدَنا أشراف الكوفَة زيديّة ومنهُم الحافظُ محمّد بن علي البطحانيّ مؤلّف الجامع الكافي في فقه الزيديّة ، وفيه الشّريف أبو البركَات عمر بن إبراهيم وذريّته ، وأبو الغنائم النّسابَة ، ويحيى العقيقيّ النّسابة ، ثمّ وجدنا الأشراف في المغرب كانوا على منهج الزيديّة ، ووجدَنا الأشراف في بلاد الجيل والدّيلم آمل وطبرستَان (طهران حالياً) كانوا زيديّة ، ووجدَنا الأشراف في اليَمامة من أعمال نَجد وهُم بنو الأخيضر كانوا زيديّة ، وفي المخلاف السّليمان كانوا زيديّة ، وفي الحجَاز كانُوا زيديّة وقد أذّن في عهد الشّريف قتادة بن إدريس بحيّ على خير العمَل في بيت الله الحَرام وقد كانَ مُبايعاً للإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ولهُ إليه مسائل ، وفي مِصر فكانَ لسادات العترَة دعوةٌ وجمَاعة أثبتها المُؤرّخون ، ووجدَنا الأشراف في اليَمن كانوا على منهج ودَعوة الزيديّة ، فكانَت هذه كلّها إلى ما سبقَ دليلٌ على وحَدة وقوّة التأصيل البَحثي من فِقه حديث الثّقلين ومُطقارنته بأقوال المذاهب الشيعيّة ، ثمّ كانَ ذلك استحضارٌ لسيرَة ومناهج سادات بني الحسن والحُسين المتقدّمين ، ثمّ كانَ ذلك استحضارٌ للجامِع لسادات بني الحسن والحُسين على اختلاف بلادهِم في الدّين والفِكر والمنهَج .

نعم! وفي هذا وما مضَى بإذن الله تعالى ما يُعينُ الباحِث على استحضَار أطراف المَسائل وآلية بحثِه ، أعانُه الله على ذلك ، وأعانَه على نفسِه بنبذِ الأحكامُ المُسبقَة والعاطفَة ، واتّباع الحقّ متى لاحَ برقُه .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال المَائة :

أولا، تتميز المدرسة السنية بالاهتمام بالجرح والتعديل وتصنيف الحديث من حيث القوة والضعف ، سندا ومتنا. فهل يوجد هذا المنهج عند الزيدية ؟ حيث أني لاحظت ان الامامية، وعلى مدى القرون الطويلة، لم تلزم نفسها بمصنف يجمع السنة الصحيحة! بالرغم من كون السنة الصحيحة هي المصدر الثاني للتشريع. ولا ارى سببا في ذلك الا انهم يتهربون من الالتزام بما ورد في الكافي وغيره من الأحاديث المعضلة التي يعتقدون صحتها ،ويعجزون عن تبرير ما فيها من المشكلات المخالفة للعقل والنقل .ثم بالرغم من بعض الأحاديث المعضلة في كتب الصحاح عند أهل السنة، فان القارئ يشعر بحياد جامعي الحديث من أهل السنة كمسلم والنسائي مثلا، حيث انهم لم يجدوا حرجا من رواية احاديث تخالف منهجهم ، كحديث الثقلين وحديث من كنت مولاه. وذلك بالرغم من عداء الأمويين لأهل البيت ع في تلك الفترة. وهذا يعطي مصداقية لتلك الكتب حيث أن المؤلف يجمع فيها ما صح لديه وان خالف معتقده احيانا، وان كلفه ذلك عداء الحكام، وكم من محدثي أهل السنة وفقهائهم من اضطهد وعذب لحبه عليا وأهل البيت ع وعلى النقيض من ذلك، لا تجد في كتب الحديث عند الشيعة ورواياتهم الصحيحة او حتى الضعيفة ، على حد علمي ، ما يوحي بحياد المحدثين. فلا تكاد تجد رواية تذكر فضلا لابي بكر او عثمان او طلحة او الزبير، بالرغم من سبقهم في الاسلام والهجرة والنصرة ومصاهرة النبي صلى الله عليه وآله . وهذا يشعر القارئ بأن محدثي الشيعة انتقائيين لا يروون الا ما وافق اعتقادهم، في حين انك تجد نفسك مدفوعا لتصديق روايات أهل السنة لانصافهم المخالف. ثم قلما تروي الشيعة الأحاديث عن صحابة رسول الله بينما تكثر من رواية الأحاديث من طريق صحابة أهل البيت! أليست صحبة الرسول أعلى منزلة من صحبة أهل البيت كما في محكم القرآن؟ ولماذا لا يتحرى الشيعة جمع السنة النبوية من كل المصادر المتاحة كالصحابة وزوجات النبي، بلا استثناء، اضافة الى ال البيت كما يفعل أهل السنة ؟ وهل عائشة وحفصة وأبو بكر وعمر وعثمان والزبير وطلحة وأنس من المجروحين الذين لا تقبل روايتهم ؟.

ثانيا، لاحظت انه نادرا ما تذكر كتب الزيدية سند الأحاديث بعكس كتب أهل السنة . والأمر نفسه يحدث في محاضرات علماء الزيدية. حيث لا يميز القارئ او السامع الصحيح من الضعيف

والجَواب :

نأتي عليه حسبَ ما جَاء في سُؤل السّائل ، فإنّه انقسمَ إلى قِسمَين رئيسين ، الأوّل : في منهَج الزيديّة في التّعامل مع الأحاديث ، وسنتناولُ فيه بإذن الله كثرة التّحديث وقلّته وما أشار إليه السّائل. والقسمُ الثّاني : ما لا حظَه السّائل من أنّ كُتب الزيديّة لا تذكُر الأسانيد ، وكذلك في المُحاضرات لعُلمائهَا .

القسم الأوّل : في منهَج الزيديّة في التّعامل مع الأحاديث :

فإنّه يجبُ مُراعاَة أمْرٍ مهمّ في خُصوص الجَرح والتّعديل في القرون الأولَى التي كانَت هي مدارُ روايات الأحاديث ، وهي أنّ الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة قد خدَمت الفِكر السّني خدمَة جليلَة ، وأخصّ الأمويّة منهَا ، وذلكَ أنّ المحدّثين الشّيعَة والعُلماء منهُم والأئمّة من سَادات بني الحسَن والحُسين كانُوا مُبعَدِين عن مجالس الحَديث ، لا يُكاد يُروى عن أئمّتهم إلاّ بالكنيَة ، والبعض يُتّهم بمُجالسَته للعترَة بالرّفض والتشيّع ومَا إليه ، فالحاصِل أنّ سلفَ الشّيعَة ونخصّ الزيديّة كانُوا مُبَعدين لا يُؤخَذ عنهُم لسَببين رئيسَين : الأوّل مُخالفَتهم الفكريّة المذهبيّة . والثّاني : كونُهم يتبنّون الخطّ الثّوري على أئمّة الجَور ، فأكثر زمانهِم كانُوا مع أئمّة العترَة مُطرّدين مُشرّدين يأمرون بالمَعروف ويَنهونَ عن المُنكَر يؤدّون رسالَة القُرآن ، كمَا أنّ الرّواة وأهل الحَديث في ذلك الوقت قد اهتمّوا في الجَرح والتّعديل وروايَة الحَديث لمّا ساعدتهُم البيئَة ، وذلكَ الوقت الذي كانَ يتزامَن مع خُروج الأئمّة زيد عَلي المصلوبُ بالكُناسة ، وابنه يحيى المُصلوب بالجَوزجَان ، والأئمّة النّفس الزكيّة شهيدُ أحجَار الزّيت ، وإبراهيم النّفس الرضيّة شهيدُ باخمرَة ، ويحيى بن عبدالله صاحبُ الدّيلم ، وإدريسُ بن عبدالله صاحبُ المَغرب ، وكذا بقيّة أئمّة العترَة وشيعتهِم الذين عاشُوا مُقتّلين مُطرّدين ، كمَا قالَ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله : ((إنّا أَهْلَ بَيْتٍ اخْتَارَ اللهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا ، وَإِنَّهُ سَيَلْقَى أَهْلُ بَيْتِي مِنْ بَعْدِي تَطْرِيدًا وَتَشْرِيدًا فِي الْبِلَادِ)) [المُستدرك على الصّحيحين] ، ثمّ إنّ سلفَ الزيديّة أئمّةً وشيعةً مع ذلك الحِفاظ على تلكَ الرّسالَة القرآنيّة وهي

الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر التي لم يتصدّى لهَا غيرَهم في وقتَها باهتِمام ظاهِر ، أيضاً لم يُهملوا الجانِب الآخَر وهُو نقلُ السنّة النبويّة وكذلك تبيين القُرآن ومُتشابَهه وأحكامَه للمُسلمين ، فإنّ الإمَام زيد بن َعلي (ع) وروايات الجَهاد ترفرفُ ، وطبولُ الحَرب تكادُ تعُلن في أيّ وَقت ، وهُو يتنقّل مُتخفّ في بيتوتَات الكوفَة كانَ يجتمُع إليه تلامذَته وعُلماء الشّيعَة فيُحدّثهم عن آبائه وسلفِه من الصّحابة عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ، ويُفهّمهم أصول دينهِم وفُروعِه ، فأخرجَ لنَا مُسندَه الحديثيّ عن آبَائه ، وتَفسير غريب القُرآن ، وكُتبه ورسائله في الأصول ، ورسالِةُ والدِه سيّد العابدين في الأدعيَة (الصّحيفَة السجّادية) ، ثمّ كانَ في المدينَة باقِر عُلوم الأنبياء يُحدّث عن آبائه وسلفِه ، وكذلكَ الإمَام الصّادق مدرسَة الدّنيا ، وابن عمّهم الإمَام المحض عبدالله بن الحسَن ، والإمَام أحمد بن عيسى ، والإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زَيد ، هؤلاء هُم سلفُ الزيديّة المُكثرين في القُرون المتقدّمة وما منهُم إلاّ صاحبُ رايَة أمرٍ بمَعروف ونهي عن مُنكَر أو مُعينٍ للقائمين بذلك ، كالإمامَين البَاقر والصّادق فإنّهما على منهج الزيديّة في الخُروج على الظّالم لا نُسلّم بما ادّعت فيهِما الإماميّة من الشّيعَة ، وقد ثبتَ أنّ الإمَام الباقِر (ع) كان يحثّ النّاس على بيعَة أخيه الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، وأنّ الصّادق (ع) قد تبرّأ من أن يكونَ إماماً على عمّه ، نعم! فالحاصِل أنّ تلك الجهود الحسنيّة والحُسينيّة بتلك التّلمذة من أعلام الشّيعَة قد حفِظَت لنَا تلك الأحاديث المحمديّة من طُرق الزيديّة وروايتِهم ، فلم تهتمّ الزيديّة بجانب الأمرِ بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر دوناً عن السنّة ، صحيحٌ أنّ النّاظر والباحِث إذا قارنَ مُخرجَات الحديث عند الزيديّة وعندَ المُحدّثين سيجِد هُناك فرقاً بين حجم التّدوين والرّواية عندَ الفريقَين ، ولكنّ ذلكَ ليسَ معياراً إذا أنّ الأحاديث التي تقومُ بها الأصول والفُروع الرّئيسَة الصّحية من التّشريع لم تخلُ منه مصنّفات العترَة الحديثيّة والفُروعيّة كمَا في كتاب (شرح التّجريد) للإمَام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهَاروني وهُو كتابٌ حافِلٌ في الفُروع بالأسانيد ، وكذلكَ كتاب (إعلام الأعلام بأدلّة الأحكَام) للعلاّمة الحِافظ علي بن بِلال حفلَ بالأسانيد في أصول وفُروع الشّريعَة ، وكتابُ (أصول الأحكَام) للإمَام المتوكّل على الله أحمَد بن سُليمان في أخبَار الأحكَام إرسالاً واستخراجاً من مظانّها ، فأمّا ما عَليه مُصنّفات أهل الحديث من الفرقَة السنّية من تكرارِ الأحاديث فذلك يندُر عندَ الزيديّة ، وكذلك جمعُ المُتناقضَات من الأخبَار التي لا يصحّ منهَا (حقيقةً) إلاّ أخبارٌ بمنهجيّة واحدَة ، فإنّ الزيديّة لم تحِرص على جمَعها وتكثيرِ

تلك الأخبار بجمع المُتناقضَات ، نعم! فإن قيل: إنّ ذلك من إنصاف المُحدّثين أن يرووا مَا وافقَ فكرَهم وماَ خالفَه بذلك التنوّع والزيدية لم ترو بذلك التنوّع ؟!. قُلنَا : أنّ الأصل من الرّواية والحكايَة هي حكايَة الصّحيح دوناً عن الغثّ غير السّمين ، وكتاب الله تعالى كتابٌ لم يَحتَو من النّقل والحكايَة عن الأقوام السّابقَة والأنبياء والقَصص إلاّ وجهٌ واحِد وهُو الصّحيح ، دوناً عن تلك الأخبار الإسرائيليّة المكذوبَة التي عجّت بهَا أسفَار اليَهود والنّصارى ، وما ذلك إلاّ لأنّ القُرآن منهَجٌ يُحدّد طريقاً واحِداً لذلك المَنهَج ، وكذلك السنّة من لسانِ نبيّنا محمّد صَلوات الله عَليه وعلى آله لن تكون منهُ إلاّ بمنهَج واحِد لتسير عيله الأمّة لا يحتملُ من لسانِه قولُ تلك المُتناقضَات وذلك الحَشو الذي حُشِرَ في مصنّفات أهل الحَديث ، فأخَذت الزيديّة أصحّه أو أليقَه واقرَبه بالصحّة ثمّ ضبطَته بشروِطَها في القَبول للأخبَار ، وذلكَ أنّ أئمّة العترَة على فِكرٍ يشهَدُ له الشّرع بمُقارنَة القُرآن من إجماعاتِهم فكفاهُم ذلكَ عن تلكَ الحاجَة لذلكَ الكمّ الهائل من الرّوايات المُتناقضَة في كُتب الغَير بإيرادِ القَليل النّافع ، الذي ابتنى عليه إجماعاتهم وكان لا يُخالفُ على معصوم تلك الإجمَاعات المُقارنَة للكتاب التي لا تُخالفُه ، فالكثرَة بجمع المُتناقضَات وحشوَها لا تكون مدحاً إلاّ لو تعدّدت السنّة عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ثمّ أخذَت الزيديّة بسنّة واحِدَة وطريقَة واحدَة انتقَتها من سُنن رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، ولكن عندمَا تكون السنّة واحِدة عن رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله فإنّ تحصيلَ تلك السنّة والحِرص على إصابَة وجهها هُو القَدر الواجِب ، فتأمّل ذلك ، ثمّ إنّ المُحدّثين قد أخفَوا أحاديث كثيرَة في فضائل أمير المُؤمنين والعترَة في أصول صحاحهم ومسانيدهِم البارِزَة إلاّ مَنْ رحِمَ الله منهُم ، ومعَ ذلكَ خرجَ روايات في فضائل العترَة ، والوجودُ لا يُلغي المُصادرَة للكَثير ، أو قلّة الرّواية لطُرق تلك الأحاديث حتّى أفادَت الظنّ وعدَم تأصيل المنهجيّة عندَ المُتأخّرين بما غُمِطَ من وجوهها وطُرقَها أوّلاً ، ثمّ لسنَا ننُكر وجود أحاديث فضائل العترَة في كُتب المُحدّثين رأساً وإنّما نقول بأنّها شُذِّبَت أحاديث صحيحَة كثيرَة غير ما رُوي ، ومعَ ذلكَ بقيَت الأحاديث التي تقومُ بها الحجّة على المُكلّفين لمّا كانت لُطفاً إلهيّا كحديث الغَدير والمنزلَة والثّقلين والسّفينَة وأمثالِهَا ، نعم! الحاصل لم تهتمّ الزيديّة بجمع الأخبَار لمجرّد الجَمع ، وإنّما جمَعت ما هُو موجّه ويدلّ على أصلٍ أو فرعٍ قائم من التّشريع وذلكَ هُو الكافِي عندَ التّحقيق ، فما زادَ الطّين بلّة إلاّ ذلك الحَشو بالأخبار المُتناقضَة التي لو ضُبطَت قاعدَة الرّوايات والتأصيل منهَا ، ما خرجَ من ذلك الجمع إلاّ عذباً فراتاً

مُستساغاً يكونُ معه الخلافُ الفكريّ أقلّ لمكان صفَاء السنّة المحمديّ' وعدم احتمالِها ذلك التّناقض النّاتج من ذلك الموروث الرّوائي ، خُلاصَته : أنّ العبرَة للباحث إن قامَ يُقارن بين ذلك الحَجم والكمّ الروائي عندَ المُحدّثين وبينَه عند الزيديّة ، فجعلَ تلكَ الكثرَة عندَ المحدّثين دليلاً على أحقيّة ، أو دليلاً تفوّق منهجيّ ، فإنّ ذلك البَاحث لم يعِ حقّاً أن العبرَة ليسَت بذلك الكَيف وقد حَوت مصنّفات الزيدية الحَديثيّة والأصوليّة والفروعيّة تلك السنّة مُسندةً ومُرسلَةً عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله التي بهَا تقوم الشّرائع والأحكَام ، وفي الأثر عَن عبدالله بن مَسعود رضوان الله عليه : ((لَيْسَ الْعِلْمُ عَنْ كَثْرَةِ الْحَدِيثِ ، وَلَكِنَّ الْعِلْمَ عَنْ كَثْرَةِ الْخَشْيَةِ)) [المُعجم الكَبير] ، وعَن مَالك بن أنَس : ((إِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللهُ فِي الْقَلْبِ)) [تفسير ابن كَثير] .وعَن سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ، قَالَ : قَالَ لِي ابْنُ شُبْرُمَةَ : ((أَقِلَّ الرِّوَايَةَ تَفْقَهُ)) ، ويروي الرّامهرمزي ، بإسنادِه ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ دِينَارٍ " أَنَّهُ مَرَّ هُوَ وَرَجُلٌ ، يُقَالُ لَهُ أَبُو يُوسُفَ ابْنُ تَمِيمٍ عَلَى رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو يُوسُفَ : إِنَّا نَجِدُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لا نَجِدُهُ عِنْدَكَ ؟ قَالَ : " أَمَا أَنَّ عِنْدِي حَدِيثًا كَثِيرًا ، وَلَكِنْ هَذَا رَبِيعَةُ بْنُ الْهُدَيْرِ كَانَ يَلْزَمُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ يَذْكُرُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلا حَدِيثًا وَاحِدًا " [المُحدث الفاصل بين الرّواي والوَاعي] ، وروَى أيضاً ، ثنا مَذْكُورُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَفَّانَ ، يَقُولُ وَسَمِعَ قَوْمًا ، يَقُولُونَ : نَسَخْنَا كُتُبَ فُلانٍ ، وَنَسَخْنَا كُتُبَ فُلانٍ ، فَسَمِعْتُهُ ، يَقُولُ : ((تَرَى هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ لا يُفْلِحُونَ ، كُنَّا نَأْتِي هَذَا فَنَسْمَعُ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَذَا ، وَنَسْمَعُ مِنْ هَذَا مَا لَيْسَ عِنْدَ هَذَا ، فَقَدِمْنَا الْكُوفَةَ ، فَأَقَمْنَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَكْتُبَ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ لَكَتَبْنَا بِهَا ، فَمَا كَتَبْنَا إِلا قَدْرَ خَمْسِينَ أَلْفِ حَدِيثٍ ، وَمَا رَضِينَا مِنْ أَحَدٍ بِالإِمْلاءِ إِلا شَرِيكًا فَإِنَّهُ أَبَى عَلَيْنَا ، وَمَا رَأَيْنَا بِالْكُوفَةِ لَحْنًا مَجُوزًا)) [المُحدث الفاصل بين الرّواي والوَاعي] ، ويروي أيضاً ، ثنا هَانِئُ بْنُ سِكِّينٍ الْعَبْسِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَذُكِرَ عِنْدَهُ كَثْرَةُ الْمُحَدِّثِينَ ، فَقَالَ : ((أَوَ لَيْسَ يُضْرَبُ مَثَلٌ : " إِذَا كَثُرَ الْمَلاحُونَ غَرِقَتِ السَّفِينَةُ)) [المُحدث الفاصل بين الرّواي والوَاعي] ، وصدقَ سُفيان ، فتلك السنّة التي نُقلَت عن أئمّة العترَة واعتمدَتها واحتجّت بهَا ، وإن كانَت قليلةً فخيرُها كَثير إن شَاء الله تعالى ، نعم! فهذه الأخبَار والآثَار عن أهل الحَديث أتيتُ بها من أقوالِ سلفهِم القصدُ منَها أن يظهَر لذلك البَاحث أنّ ذلك الحَجم والكمّ والكثرَة في الرّواية عندَ غير الزيديّ' لا تدلّ على حقّ أو يُنسبُ منَها

للزيديّة عَدم اهتمامٍ بالنسّة المطهّرة طالما أنّها قد اهتّمت في جمع السنّة بأسانيدَها ومُرسلاتِهَا التي تقومُ بالتّكليف من كتاب الله تعالى وشريَعة سيّدنا محمّد صلوات الله عَليه وعلى آله ، فتفهّم ذلكَ فقد ذكرتُ لكَ تأريخ الرّواية عند العترَة وما تأثّرت به عبر الدّول المتقدّمة وجهودَهم مع ذلكَ وما كان يُشغلُهم عن تحصيل ما حصلّه المُحدّثون جرحاً وتعديلاً وروايةً للحَديث لّما كانَ أولئكَ آمنونَ على أنفُسهِم لا يُخيفون السّلطان ولا يخافُونَه ، وأولئكَ سيرتُهم ما علِمتَ من الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، ثمّ ذكرتُ لكَ ما قد حرصَ أئمّة العترَة وشيعتُهم على إيصالِه من السّنة ولو بقلّة إلى ذلك الجَمع الكبير والهَائل عندَ غيرِهم ، وما هُو الأصل الذي يبني عليهم الباحِث والنّاظر من عدَم الاعتبار بكثَرة الرّواية دونَاً عن وصول النّقي منهَا الصّافي مُسنداً ومُرسلاً .

نعم! ثمّ آتي على شروطِ الزيديّة في التّعامل معَ الأحَاديث وفق منهَج العترَة ، وآتي بذلكَ من كلامِ السيّد العلاّمة المحقّق عبدالله حمود درهم العزّي حفظهُ الله تعالى ، وله كتابٌ رائق في قواعِد الحديث عند الزيدية والمُحدّثين من اقتناهُ كفَاه ، ونالَ مُبتغَاه ، فقال رضوان الله عَليه :

١ – العَرض عَلى كِتاب الله تعَالى :

وتعتبر قاعدة العرض على كتاب الله من أهم القواعد الأساسية عندهم لأنه: ؟لاَيَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيد؟[فصلت:٤٢]. وقد غفل عن هذه القاعدة العلمية الهامة المحدثون، بالرغم أننا لو رجعنا إلى شروطهم في الحديث الصحيح نجدها خمسة، ومنها أن لا يكون الحديث شاذاً أو معلولاً، وقد عرَّف الحفاظ الشاذ: بأنه (مارواه الثقة مخالفاً به الثقات) فإذا روى الثقة حديثاً مخالفاً به الثقات عُدَّ حديثه مقدوحاً فيه على قاعدتهم هذه. فما بالك إذا خالف الثقة القرآن المقطوع بصحته؟ هل يعتبر حديثه مقدوحاً فيه أم لا؟! نعم ولا شك في ذلك بل لا يقبل بالمرة، ويرد بلا تردد أو وجل فما خالف القرآن رد مهما كان وممن كان. ولذلك نجد أهل البيت عليهم السلام يؤكدون على ضرورة عدم مخالفة الحديث للقرآن فإذا خالفه طرح بالمرة، وهذا مسلك عظيم وقاعدة قوية، يجب العمل بها ويجب أن تحاكم إليها جميع الصحاح. ولم تأت هذه القاعدة من فراغ، بل إن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أكد عليها فقال: ((سيكذب عليَّ كما كذب على الأنبياء من قبلي، فما أتاكم عني فاعرضوه على

كتاب الله، فما وافقه فهو مني وأنا قلته، وما خالفه فليس مني ولم أقله))، فاستند إليه أهل البيت عليهم السلام وعملوا على تطبيقه، وقد تنبهت له عائشة فعندما سمعت عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان بحديث: ((إن الميت ليعذب ببكاء أهله)) أنكرته، وحلفت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله، وقالت بياناً لرفضها إياه: أين منكم قول الله سبحانه: ؟وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى؟[الأنعام:١٦٤]. يقول الشيخ محمد الغزالي حول رد عائشة للحديث: إنها ترد ما يخالف القرآن بجرأة وثقة، ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتاً في الصحاح بل إن (ابن سعد) في طبقاته الكبرى كررها في بضعة أسانيد!!... وعندي أن ذلك المسلك الذي سلكته أم المؤمنين أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه). نعم والله إنه الأساس المتين، والميزان العدل، والمفتش الصادق، والقول الفصل الذي لا تناقض فيه ولا اختلاف، ولا التواء ولا اضطراب، قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام في معرض حديث عن ثبوت صدق الحديث وناهيك أن يكون كتاب الله أعزه الله تعالى، كأصول الخطابي والذهبي، أو كحكم شيخ حكم بصحة الحديث، أو عدمها مع أن المعلوم عدم عصمة ذلك الشيخ في حكمه، ومع عدم صحة ما حكم في نفس الأمر، وهم يوجبون رد ما يخالف أصولهم، وما خالف ما حكم به شيخ من مشائخهم وهل هذا إلاَّ الضلال؟).

٢- تَواتُر الحَديث :

ومِن قواعدهم عليهم السلام تَواتر الحديث؛ لأنّ الحديث المتواتر معلوم الصحة بلا خلاف بين جميع المذاهب، قال الإمام القاسم بن محمد: (اختلف الناس فيما يؤخذ به من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعند القاسم بن إبراهيم، والهادي إلى الحق وآبائهما عليهم السلام ممن لم يدرك رسول الله، ولا يسمع منه مشافهة لا يقبل من الحديث إلا ماكان متواتراً، أو مجمعاً على صحته، أو كان رواته ثقات، أو له في كتاب الله أصل وشاهد).

٣- تَلقّي الحَديث بالقَبول :

وإذا لم يكن متواتراً، لكنّ الأمّة تلقته بالقبول، فإنه مقبول، قال الإمام القاسم بن محمد: (وإنا لا نعلم صدق الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم، إلا إذا جاء متواتراً، أو تلقته الأمة بالقبول، أو وافق كتاب الله، وما عدا ذلك فإنا لا نأمن أن يكون كذباً على رسول الله، إما عمداً، وإما خطأ)) ، وكذلك ما تلقاه أهل البيت عليهم السلام.

٤- تَقديم مَا وَردَ عَن أهل البَيت :

وذلك استناداً إلى مكانتهم، وإلى تحريهم وصدقهم في الرواية، ولما ورد فيهم من آيات الكتاب كآية التطهير، والمودة، والمباهلة وغيرها.

٥- اعتبَار مَا صحّ عَن الإمام عَليّ مَوضع احتجَاج :

استناداً إلى علمه ومكانته، ولما ورد فيه من الكتاب والسنة كحديث الغدير، والمنزلة، والراية، والمدينة.

٦- اعتبَار إجمَاع أهل البَيت حُجّة :

يجب الأخذ به، فإذا أجمع أهل البيت على مسألة ما، في عصر ما، قُدِّمت على ما يخالفها، لما ورد في جماعتهم من الآيات، والأحاديث كحديث الثقلين، وحديث السفينة، وحديث الأمان وغيرها، وإجماعهم حجة الإجماع.

٧- قَبول مَراسيل الأئمّة عليهم السلام :

لأنهم جعلوا الإمامة فيمن ملئ إيماناً وعلماً وزهداً وورعاً وصدقاً ونزاهة وفضلاً وعدالة وغيرها من خصال الفضل، ولأن المُرسِل قد نقح رواته، وجعل الإرسال كالحكم بصحة الحديث، وأدلة قبول الآحاد تشمله، قال الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد: وعن بعضهم أنه قال: المرسل من العدل أرجح من المسند، لأن راويه قد عرف رواته ونقح، فالإرسال كالحكم بصحته، والمسند أحال النظر إلى غيره)).

٨- سَلامة الإسنَاد مِنَ المَطاعِن والمَتن مِنَ الاحتمَالات:

وإذا كان الحَديث مُسنداً فلا بد أن يَكون سَليماً من المَطاعن الخاصة بالسند، ومَع ذلك لا بد أن يكون المتن سليماً من الاحتمالات والعلل القادحة الخفية، وهنا نجد ربطاً بين السند والمتن لأنهما كالدعامتين لبناء واحد. قال الإمام عبد الله بن حمزة: أن يكون -أي الخبر- سليم الإسناد من المطاعن، سليم المتن من الاحتمالات).

٩- عَدالة وضَبط الرّاوي :

ولا يقبلون الحَديث من الراوي إلاّ إذا كَان عَدلاً ضابطاً فبقدر ما يتحرون في عَدالة الراوي في الرواية يتحرون عَدالته في الديانة، وأكثرهم عليه في الأصحّ .

١٠- الرواية عن المخالفين من باب الاحتجاج على من يثق بهم :

وإذا روى أهل البيت حديثاً عمّن يُثلم في دَيانته عندهم، فليس إلا من باب الاحتجاج على مَن يثق بذلك الرّاوي عند غيرهم فِي الأصح، قال الإمام الهادي: (وإنما جمعنا في هذا الباب من هذه الأخبار برواية الثقات من رجال العامة، لئلا يحتجوا فيه بحجة، فقطعنا حججهم برواية ثقاتهم) ، (وإذا ورد حديث في كتبهم بخلاف ما صح عندهم فلا يعني قبولهم له) ، اهـ المُراد نقلُه من كلام الأستاذ العلاّمة عبدالله حمود العزّي .

نعم! ثمّ نأتي على إبرَاز مَجهودَات الزيديّة وأئمّتهم وحُفاّظها من العترَة والشّيعَة في روايَة الحَديث وتدوينِه ، وإيصال السنّة المحمديّة ، فنذكُر كُتُبَهم ورواياتهِم المُسندَة في ذلك ، وأنقلُها أيضاً من نقل السيّد العلاّمة العزّي حفظهُ الله :

((وَمِن أهمّ كُتب الحَديث عند أهل البيت عليهم السلام حتى أواخِر القَرن الخَامس الهجري ، مَا يلي:

١- مَجموع الإمام زيد بن علي للإمام زيد بن علي عليه السلام المتوفى:١٢٢هـ، ويعتبر أقدم كتاب حديثي جمع في مواضيع الفقه، وهو ينقسم إلى قسمين: حديثي، وفقهي، مطبوع باسم (مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام) .

٢- مُسند الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام المتوفى: ٢٠٣هـ .

٣- كتب المحدث الحافظ الكبير: أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي المعروف بابن عقدة ت: ٢٣٢هـ، قال عنه السيد العلامة صارم الدين الوزير: الإمام الحافظ المتقن البحر، كانت كتبه ستمائة حمله، وكان يجيب في ثلاثمائة ألف حديث أكثرها من حديث أهل البيت عليه السلام، ويحفظ مائة ألف حديث بأسانيدها، وقال عنه الذهبي: يمكن أن يقال: لم يوجد أحفظ منه إلى يومنا هذا، وإلى قيام الساعة. وذكر عنه الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام: (أنه ألف كتاباً في حديث (الغدير)، وذكر له أكثر من مائة طريق وهو من أهم كتبه، ومنها أيضاً طرق حديث (الراية)، وطرق حديث (الشورى)، وطرق حديث (الطائر)، وطرق حديث (الكوفة)، (فضائل الإمام علي)، (كتب السنن).

٤- أمالي الإمام أحمد بن عيسى، للإمام أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام المتوفى ٢٤٧هـ .

٥- ما رواه الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام المتوفى:٢٤٦هـ، في كتابه الفرائض والسنن، وكتاب المناسك، وكتاب صلاة اليوم والليلة، وكتاب مسائل جهشيار، وكتاب مسائل الكلاري، وكتاب مسائل النيروسي، وما رواه في مجموعه الشريف في أصول الدين، وهي روايات ممزوجة بغيرها من المسائل الفقهية والعقائدية.

٦- أمالي وتفسير المحدث الحبري رحمه الله تعالى المتوفى:٢٨٦هـ.

٧- كتاب الذكر للحافظ محمد بن منصور المرادي رحمه الله تعالى المتوفى:٢٩٠هـ.

٨- ما رواه الإمام الهادي عليه السلام المتوفى:٢٩٨هـ، في الأحكام والمنتخب والفنون والمجموعة الفاخرة، وهي روايات ممزوجة بغيرها من المسائل الفقهية والعقائدية.

٩- الأمالي للإمام الناصر الأطروش عليه السلام: المتوفى: ٣٠٤هـ أكثرها في فضائل أهل البيت، وكذلك روايات في كتابه البساط.

١٠ – كتاب مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، للعلامة المحدث محمد بن سليمان الكوفي المتوفى:٣٢٢هـ.

١١ – شرح الأحكام للإمام أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسني عليه السلام، المتوفى سنة٣٥٣هـ.

١٢ – أمالي الإمام المؤيد بالله للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام: المتوفى:٤١١هـ.

١٣ – كتاب شرح التجريد للإمام المؤيد بالله أيضاً.

١٤ – الإعتبار وسلوة العارفين للإمام الموفق بالله الحسين بن إسماعيل الجرجاني عليه السلام المتوفى:٤٢٠هـ.

١٥ – أمالي الإمام أبي طالب للإمام أبي طالب يحيى الحسين الهاروني المتوفى:٤٢٤هـ، وله أيضاً كتاب شرح التحرير.

١٦ – كتاب أمالي السمان للحافظ الكبير إسماعيل بن علي المعروف بالسمان، المتوفى سنة٤٤٠هـ.

١٧ – كتاب الأذان بحي على خير العمل للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي العلوي ت:٤٤٥هـ.

١٨ – وله أيضاً كتاب الجامع الكافي: وهو من أهم كتب الزيدية، ويقع في ستة مجلدات مخطوطة اعتمد فيه جامعه على أقوال الأئمة الأعلام من أهل البيت وشيعتهم الكرام، الإمام القاسم بن إبراهيم، والإمام أحمد بن عيسى، والإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، والحافظ محمد بن منصور المرادي، وذكر أنه جمعه من نيف وثلاثين مصنفاً من مصنفات محمد بن منصور المرادي، وأنه اختصر الأسانيد من الأحاديث، وذكر الحجج فيما وافق وخالف .

١٩ – أمالي الإمام المرشد بالله ، للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الجرجاني المتوفى:٤٧٩هـ، وهي تنقسم إلى قسمين الأمالي الخميسية، كان يمليها كل يوم خميس، والأمالي الإثنينية كان يمليها يوم الإثنين.

٢٠- شرح الأحكام للمحدث علي بن بلال المتوفى في منتصف القرن الخامس الهجري تقريباً)) ، اهـ المُراد نقلُه من كلاَمة العلاّمة العزّي .

نعم! فهذا فيمَا يخصّ القسم الأوّل من سؤال السّائل عن منهَج الزيديّة في التّعامُل مع الأحاديث ، ونزيدُ أنّ الزيديّة لا ترفضُ الأحاديث من كُتب المُخالفين مَتى لم تُخالف على أصولِها في الرّواية وقَبول الأحاديث ، وتُقدّم ما جَاء عن طريق العترَة إذا حصلَ الخلاف ، وأذكُر أيضاً أنّ للزيديّة في تراجمِ رجال الحَديث كُتبٌ منها طبقَات الزيديّة الكُبرى مجلّدات وتراجِم حافلَة للسيّد العلاّمة إبراهيم بن القاسم بن الإمَام المؤيّد بالله محمّد بن القاسم ، ومنَها (الجَداول) للعلاّمة عبدالله بن الإمَام الهادي القَاسميّ ، نعم! وفي مُصطلح الحَديث كِتاب (الفَلَك الدوّار في عُلوم الحَديث والفِقه والآثَار) للإمام صارم الدّين الوَزير (ع) ، وكتاب لَوامع الأنوار فقد حوى من عُلوم المُصطلح ما يقوّم الباحِث ويدلّه على ما بعدَه في كِتابه (لوامع الأنوار) ، وكتاب (قواعِد الحديث عند الزيديّة والمُحدّثين) ، ونشيرُ إلى أنّ الأئمّة وإن لم يُفردُوا لهذا الفنّ كُتباً وأخصّ المتقدّمين فإنّهم كانُوا يُناقشونَه ويذكرونَ في مؤلّفاتهم الأصوليّة ، أعني أصول الفِقه عند تناولهُم للأصل الثّاني من مصادر التّشريع وهُو السنّة ، ومؤلّفاتهُم في ذلك مبسوطَة . نعم! وهل لدى الزيديّة كتاب واحِدٌ صحَيحٌ وَهل عُذر ذلك هُو التهرّب من الالتزام بما يُلزمُ الكِتابُ الواحِد ؟!. فإن الزيديّة ليسَ لديها كتاب صحيح جامعٌ شامل كشموليّة البخاري مثلاً ، وليسَ يلزمُ الفِكر الصّحيح أن يكونَ لديهِم مثل ذلك الكِتاب ما دامَت الأحاديث عن رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله موجودَة بضوابِط العترَة وشروطِهَا فطلبُ ذلكَ من البَاجث تعنّت ، وقد عابَ بعض مُتقدّمي الفرقة السنيّة على البخُاري ومُسلم تسميتهما كتابَهما بالصّحيح ، نعَم وأشيرُ إلى أنّه يلزمُ الزيديّة صحّة جميع ما جَاء في مُسند الإمَام زيد بن عَلي (ع) لصحّة إسنادِ جميعِه ، فهي تلتزمُ ذلك ، إلاّ أن تُنزلُ تلكَ الرّوايات منزلَها عند التّرجيح بين الآثَار إذا عارضَت ما هُو أقوَى منهَا بإجماعٍ أو غيرِه ، ومعلومٌ أنّ من الصّحاح في الأسانيد ما قد يعتلّ متنُه ولا يؤثّر على وثاقَة رجالِه. نعم! وهل الزيدية تَروي عن الصّحابَة كما تروي عن صحابَة أئمّة العترَة ؟!. ، فإنّ الزيدية تروي أحاديثاً كثيرَة عن صحابَ رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ومن طالعَ مُصنّفاتهِم وجدَ ذلكَ جلياً ، فلُتنظَر الأماليّات (الاثنينّة والخميسيّة وأبي طَالب) ففيهَا كفايَة ،

والزيدية لا تستثنى في الرّواية عن الصّحابة إلاّ من ظهَرت غفلتُه في التّحديث كأبي هُريرَة ثمّ هي تنظُر لشواهِد رواياتِه من طُرق أخرى ، وما انفردَ به لم تعتمِده ، كذلك من اشتُهِرَ عنهُم رواية الإسرائيليّات ككعب الأحبَار وعبدالله بن عمرو بن العاص ، والحمدُ لله .

القسم الثّاني : ما لا حظَه السّائل من أنّ كُتب الزيديّة لا تذكُر الأسانيد ، وكذلك في المُحاضرات لعُلمائهَا :

وذلكَ إن كانَ السّائل يرَى أنّ سببَه إهمَال الأسانيد بمعنَى عدَم الاكتراث لهَا فذلك لا يصحّ أن يُنسبَ إلى أئمّة العترَة وعُلماء الشّيعَة ، فليسَ ذلك أصلُهم ، وإن أرادَ عَدم وجود الأسانيد فذلكَ أيضاً لا يصحّ ، لوجودِهَا ، ونحنُ فنبّه على أنّ كُتب ومُصنّفات الزيدية لا تَخلو أن تكون تتناوَل موضوعاً معيّناً في الأصول فهي تأتي بالأدلّة العقليّة في تأصيلَها ويكونُ ذكرُها للأدلّة النقليّة من القرآن لإثارَة العُقول بموافقَة ومُطابقَة نتائج العُقول ، ثمّ يكون استحضَار أدلّة السنّة استشهاداً وتعضيداً فالبعضُ يُرسلُ الأحاديث بعد أن سبرَ النّقل فاختصرَ نقل الأسانيد ، فتلكَ المُرسلات وهذا ديدنُ أهل العِلم في الإرسَال فليسَ عدم نقل الإسناد بمَعيبٍ هُنا لَمن يُؤمنُ بالإرسال وأصول العترَة على جَواز الإرسَال عندَ صحّة الخَبر للنّاقل أو الكاتِب ، وتكونُ العهدَة عَليه ، نعم! وإمّا أن يكونَ الكتاب فُروعيّاً فلا يذكُر الكاتبُ الإسناد اكتفاءً بمصادر النّقل التي يحكيها أو التي تعارَف أهل العِلم على أنّ مصادرهَا معروفَة بأسانيد لو فتّش عنها الباحث وجدَها ، ولمكَان الاختصَار ، نعم! فلا يكونُ ذلك قادحاً إلاّ متى كانَ مع الإيمان بعدَم أهميّة الإسناد ، نعم! وذلكَ أظهَر من الاختصَار في المُحاضرات التي قد سمعَها السّائل عن عُلماء الزيديّة ، فإنّ ذلك يعود إلى سبب الاختصَار ، أو الاكتفَاء بالشّهرَة للباحث بتلوة تلكَ الأحاديث ، ونحنُ قد سمَعنا من مشائخَنا من يُحيل إلى مصادرِ حديث في خُطبِه ، فذلكَ يعتمِد على المقام وعلى نوع الأحاديث وحجيّتها ومكانتهَا عندَ الإلقَاء فتخفّ أهميّة العَزو في الرّقائق والأخلاق وتزيدُ في الأصول العقائديّة وأمّهات مسائل الخِلاف .

نعم! وبهذا تمّ الجَواب على قِسمي السّؤال ، والحمدُلله .

وفّقكم الله

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

كانَ السّؤال :

ثالثا، هل تعتبر روايات مسند الامام زيد ع احادية لان الراوي ابو خالد انفرد برواية المسند؟ قرأت تعليقات الشيخ ابو زهرة في هذا الصدد، فهل لديكم تعليق عليها او اضافة؟ وما قولكم في صحة كتاب نهج البلاغة ، هل تتفقون مع الأمامية في صحة الكتاب كاملا باستثناء العبارات القليلة التى تثني على الشيخين او على معاوية ؟

والجَواب :

أنّ مُسنَد الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، قد صحت رواياتُه لأئمّة العترَة بتوثيقِهم لرجالِهم ، وباحتواء جُملة كثيرَة منه في كُتب العترَة اعتقاداً أو روايتاً عن أمير المُؤمنين (ع) ، وقد خرّج الحفّاظ أحاديث المُسنَد واهتمّوا فيه اهتماماً بالغاً وأبرزُه ما جَاء في (الرّوض النّضير شرح مَجموع الفِقه الكَبير) ، للقاضي العلاّمة حسين بن أحمَد السّياغي ، وهُو شرحٌ حافِل قد فرضَ مكانَته ، وقدّم لهُ علماء الأزهَر ، نعم! وهل روايتهُ آحاديّة ، فإنّها كذلك باعتبار مُصطلح الحَديث لانفرادِ أبي خَالد بهَا ، والكتاب فُروعيّ يكُر المسائل الفرعيّة ، وقبول الأخبار الآحاديّة الصّحيحة في المَسائل الفُروعيّة جائزٌ عند أئمّة العترَة ، وإنّما الخلافُ في اعتمَاد الآحَاد في أخبار العَقائد والأصول ، ثمّ تلكَ الأحاديثمن المُسند التي موضوعُها أصولي من الفضَائل لأمير المُؤمنين والعترَة فإنّ القطعَ مها قد تحصّل من طُرقٌ أخرى بتواتر طُرق الرّواية أو استفاضَاتها أو تلقّي العترَة لهَا بالقَبول ، أو إجماعِها منها على تأصيل مسألةٍ فروعيّة مَا ، أو مسألَة أصوليّة ، فالقطعُ على آحاديّات المُسند تقومُ بعامِل آخَر من عوامِل القَطع كإجمَاع العترَة أو تواتُر الرّواية من طرقٍ أخرَى ، وآحاديّة بقيّة الأحاديث في المسائل الفروعيّة مع صحّة الإسنادَها لا تمنعُ منَ العمَل بهَا ، وكثيرٌ من أحاديث الفُروع في كُتب أهل الإسلام أحاديثٌ آحاديّة .

نعم! وفي خُصوص نَهج البلاغَة ، فإنّ أصول الزيديّة إلى أخباره أقدَم ممّا جَمعه الشّريف الرّضي ، منهُ ما جَاء في كتاب (نزهَة الأبصار ومحانس الآثَار) للعلاّمة أبي الحسن علي بن مهدي الطّبري المامطيري الزّيدي (٢٨٠-٣٦٠هـ) ، ومنها كتاب المقَاتل للأصفَهاني ، وكتاب وقعة صفّين لنصر بن مزاحم المنقريّ الزيديّ ، ثمّ كان الشّريف الرّضي جامعاً لتلك الأقوال والخطب لأمير المُؤمنين (ع) من مصادر تحرّى فيها النّقل فجمَعَه من أصول متعددّة فكانَ (نهج البلاغَة) ، والزيديّة قد تلقّت هذا الكِتاب بجُملته وأخبارِه بالقَبول لم يطَعن فيه أحدَ ممّا وقفنَا عليه من أقوالِهم ، بل إنّ منهُم من شرحَه واعتنَى به كالإمَام المؤيّد بالله يحيى بن حمزَة ، وشخصيّا فقد قرأتُه من الدفّة إلى الدفّة فمَا وجدتُه يُخالفُ على عقيدَة الزيديّة في شيء ، وإن كانَ في بعضه مُتشابَه فيُعامَل مُعاملَة متُشابه القَرآن فيُعرض على أصول العترَة فتُقوّمه الأصول بما عليه العترَة في المسألَة ، قالَ الإمَام مجدالدّين المؤيّدي (ع) : ((وَبعدَ هَذا، فِكتاب نهج البلاغة مُتلقّى بالقَبول، عند آل الرسول، ـ صلوات الله عليهم ـ وشيعتِهم ـ رضي الله عنهم ـ.

وما أحسَن قَول حافظ اليمن، السيد صارم الدين الوزير (ع):

وإنّ التلقّي بالقبول على الذي .... به يستدل المَرء خير دليلِ

ومَا أمة المختار من آل هاشم .... تلقَّى حَديثاً كاذباً بقبولِ

قَال السيّد الإمام في الطبقات، في ترجمَة السيد الإمام الكبير، الفاضل الخطير، داود بن يحيى بن الحسين المتوفى سنة ست وتسعين وسبعمائة: سَمِع عليه الهادي بن إبراهيم الوزير الكبير نَهجَ البَلاغة ، ثمّ قَال بعدَ السماع: مَاكان في نهج البَلاغة فَهو صَحيح)) [لوامِع الأنوَار] ، وبهذا النّقل تمّ الجَواب والحمدلله .

وفّقكم الله .

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...